مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

اللسانيات العربية

The Arabic Linguistics Journal

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
العدد ١٨، جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ، يناير ٢٠٢٤م

ISSN: 1658-9858

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية لمجلة اللسانيات العربية: ٠،١٩٢٣ وفق إحصائية موقع أرسيف لعام ٢٠٢٢م

المشترك اللفظي في لغة الاختصاص: اللغة القانونية أنموذجًا

الأضداد في العربية: قراءة في اللسانيات الشعبية

منوال التفاعل اللغوي القياسي: النماذج الأولية ومستويات الانتظام

وهم التداولية

اكتساب اللغة بين الفترة الحرجة وتشابه اللغات الأولى: مقاربة لسانية

بناء المدونات اللغوية القانونية الخاصة بجامعة ليدز: منهجيات وتحديات وحلول

Verbal gender agreement in L2 Standard Arabic: Proficiency or L1 effects?

مراجعة كتاب: نماذج تركيبية في ضوء البحث اللساني المقارن

هذه النسخة إهداء من المجمع ولا يسمح بنشرها ورقيًا أو تداولها تجاريًا

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي

المشرف العام على المجلة

إدارة التحرير

أ.د. ناصر بن عبدالله الغالي

رئيس التحرير

د. فيصل بن حمد الحربي

مدير التحرير

أ.نوف بنت فهد الخمشي

أمين المجلة

هيئة التحرير

أ.د. عبدالرحمن بن حسن العارف

أ.د. ناصر بن فرحان الحريّص

أ.د. أماني بنت عبدالعزيز الداود

د. محمد لطفي الزليطني

د. منصور مبارك ميغري

المحرر الأكاديمي للعدد

أ.د. ناصر بن فرحان الحريّص

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري

المغرب

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف

تونس

أ.د. سعد مصلوح

مصر

أ.د. علي القاسمي

العراق

أ.د. محمود إسماعيل صالح

السعودية

أ.د. بسام بركة

لبنان

اللسانيات العربية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

العدد ١٨، جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ، يناير ٢٠٢٤م

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير على بريد المجلة

arabiclisa@ksaa.gov.sa

للاشتراكات السنوية يرجى مراسلة المجمع

على موقعه الإلكتروني

https://ksaa.gov.sa

هذه النسخة إهداء من المجمع ولا يسمح بنشرها ورقيًا أو تداولها تجاريًا

قواعد النشر في المجلة

تنشر مجلة اللسانيات العربية البحوث الرصينة ذات الطابع التجديدي، والمراجعات العلمية للكتب.ولغة النشر فيها هي اللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأي لغة عالمية أخرى إذارأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية.وتُنشر البحوث فيها بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، وتبدي رأيها في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

وتُرسل البحوث المعدّة للنشر على البريد الإلكتروني للمجلة، بعد التأكد من تدقيقها لغويًا، وتنسيقها، ومطابقتها الكاملة لشروط النشر في المجلة، وهي كالآتي:

- تُرسل المشاركات في ملف بصيغة وورد word على ألا تقل صفحاته عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة، ويكون ذلك على قالب/ نموذج المجلة المعتمد والمتاح على موقعها الإلكتروني.
- يُراعى في البحث المرسَل أن يكون الخط المستخدم في الكتابة: Sakkal Majalla وفي المراجع الأجنبية والمشاركات المكتوبة بغير اللغة العربية:Times New Roman ، حسب المواصفات الآتية:
  - عنوان البحث: غامق (حجم 18).
  - العناوين الرئيسة والفرعية: غامق (حجم 16).
  - متن النص: عادي (حجم 14).
  - الهوامش: عادي (حجم 12).
  - المراجع العربية: عادي (حجم 14).
  - البحوث المكتوبة بغير اللغة العربية والمراجع الأجنبية: عادي (حجم 12) مع تغميق العناوين.
- يُكتب اسم الباحث في وسط أعلى الصفحة، ويثبت إلكترونيًارقم أوركيد الخاص بالباحث ORCID عبر أيقونته ، وفي أسفل الصفحة يُكتب اسم المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها، والمدينة، والدولة، بخط Sakkal Majalla (حجم 12).
- في حالة تعدد المؤلفين، لابد من تحديد المؤلف المراسل في هامش الصفحة الأولى، وذِكْر بريده الإلكتروني.
- يلتزم الباحث بكتابة ملخص للدراسة في حدود 150 كلمة، باللغتين العربية والانجليزية، وبلغة الدراسة إن كانت بغير العربية مع ترجمة ملخصها إلى اللغة العربية، ويثبت الملخصان مباشرة بعد عنوان البحث.
- ضرورة إلحاق الكلمات المفتاحية Keywords بالملخصين العربي والإنجليزي، ويراعى فيها أن تكون موجزة، ومعبّرة عن المضمون العام للبحث، ودقيقة في اختيارها، وتكون في حدود خمس كلمات.
- يلتزم الباحث بكتابة تاريخ إرسال البحث للمجلة، متضمنًا اليوم، والشهر، والسنة، وكذلك توثيق معلومات البحث وفق نظام APA في المكان المخصص في القالب.
- يلتزم الباحث بعناصر هيكل البحث، على أن يتضمن بيان أهدافه، وأسئلته، ومنهجيته المستخدمة، وعرض الدراسات السابقة ونقدها، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.
- يكون توثيق المراجع العلمية في متن البحث مشتملا على: لقب المؤلف، وسنة النشر، ورقم الصفحة (وفق طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة والمتاحة على موقعها الإلكتروني).
- تُكتب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد الخاتمة مباشرة تحت عنوان الهوامش Endnotes، وترتّب آليًا وفق تسلسل ورودها في البحث.
- تُكتب قائمة المراجع العربية وتليها الأجنبية بنظام APA (الإصدار 7) على النحو الموضح في طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة والموضح على موقعها الإلكتروني.
-- يلتزم الباحث/ الباحثون بكتابة نبذة تعريفية عنه/عنهم، باللغتين العربية والإنجليزية بعد قائمة المراجع، متضمنة العنوان البريدي، على النحو الموضح في قالب البحث.
- لا يُذكر في أثناء البحث اسم الباحث، أو ما يشير إليه.
- يلتزم الباحث بتعديل البحث في ضوء ملحوظات الفاحصين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز 30 يومًا من تاريخ إرسالها إليه.
- - يُرسل للباحث نسخة نهائية منسقة على قالب المجلة للاطلاع عليها، واستكمال ما يلزم من أمور تحريرية وتوثيقية وتنسيقية وفق قواعد النشر بالمجلة، على أن يلتزم الباحث بالرد خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام بحثه. وفي حالة عدم الرد أو عدم عمل ما طلب منه، يعتذر له عن نشر البحث، ولا يحق له نشره بالمجلة في أي عدد من أعدادها القادمة.

-يحق للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر بعد مرور سنة على نشره في (مجلة اللسانيات العربية) شريطة أن يشير إلى ذلك.

- تخصص مجلة (اللسانيات العربية) في كل عدد من أعدادها مساحة لمراجعة كتاب Book Review بهدف مواكبة ما يستجد نشره في تخصص اللسانيات العربية، واللسانيات بشكل عام، وفق الضوابط الآتية:
- أن يكون الكتاب في تخصص المجلة، ومنشورًا في السنوات الخمس الأخيرة.
-أن تحتوي كل مراجعة على مدخل (يكون على شكل فقرة paragraph) يُذكر فيه عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، ودار النشر التي نشرته، والسنة التي صدر فيها، وعدد صفحاته، وموضوعه الدقيق، ويُختم هذا المدخل بذكر الرقم الدولي المعياري الموحَّد للكتاب (ردمك ISBN).
- ألا يتجاوز عدد صفحات المراجعة 10 صفحات.
-أن تكون المراجعة علميةً موضوعيةً ناقدة للكتاب، وليست مجرد عرض أو كتابة تقرير.

أحكام عامة

- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي أصحابها، ولا تُمثِّل بالضرورة رأي مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للتخطيط والسياسات اللغوية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة المعلومات والاستنتاجات، ودقتها.
- يراعى في أولويّة النشر في المجلة تاريخ استلام البحث، وتاريخ قرار التحكيم، وتنوع موضوعات المشاركات.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنيّة.
- قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مسوغات قراراتها.
- لا يجوز للباحث طلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلّالأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وإذا أصرَّ على طلبه بسحب بحثه، وعدم متابعة إجراءات نشره، فللمجلة - إذا لم تقتنع بأسباب ذلك- مطالبته بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم.

خطوات النشر

- تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالأمانة العامة للمركز، على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة arabiclisa@ksaa.gov.sa
- لابد من الزام جميع البحوث المقدمة للنشر بالقالب (النموذج) المعتمد من قبل المجلة، وسَيُعتذر لصاحب / أصحاب أي مشاركة لا تلتزم بذلك.
- يخبر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.
- لهيئة التحرير صلاحية الاعتذار المبدئي لأصحاب البحوث الواردة إن كانت مخالفة لسياسة المجلة في النشر، أو خارج تخصصها واهتمامها، أو لأسباب علمية محددة.
- ترسل البحوث للتحكيم بسرية تامة، في حال قبولها مبدئيا، إلى الفاحصين الذين رشحتهم هيئة التحرير، مع خطاب مذيّل باسم رئيس التحرير، يُشار فيه إلى ضرورة الانتهاء من التحكيم خلال ثلاثة أسابيع من تسلّم الخطاب.
- تعرض نتيجة التحكيم على هيئة التحرير في اللقاء الدوري المخصص للنظر في التقارير العلمية للبحوث، والبتّ في حال تعارض تقارير الفاحصين، ويبلّغ الباحثون بالنتيجة قبولاً أو اعتذارًا، مع إرفاق تقارير الفاحصين.
- بعد وصول البحث المعدّل يُعرض على هيئة التحرير، وفي حال إقرار نشره يُرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر، ويُبلَّغ بالوقت المتوقع لنشر بحثه.
- يخبر أصحاب البحوث المقدمة للنشر بقرار لجنة التحكيم بصلاحية نشرها أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

صفة المجلة

مجلة اللسانيات العربية (**ISSN: 1658-9858**) مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللغوية بانتظام منذ 1436هـ/2015م بنسختيها الورقية والإلكترونية، ومنذ 1444هـ/2023م ضُمت إلى المجلات العلمية التي يصدرها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. وتتيح المجلة الوصول الحر Open Access إلى البحوث المنشورة فيها، ولا تتقاضى رسومًا على النشر. وتختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية وفق أحدث نظريات اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية، ومختلف جوانبها الإجرائية، على مستوى اللغة وأصواتها، وبنيتها، وتركيبها، ودلالتها، ومعجمها، وبلاغتها، والنص والخطاب والثقافة والمجتمع، وما يخص تعليم اللغات وتعلمها، ودراسة اللهجات، والتخطيط اللغوي، واختبارات اللغة، وقضايا الترجمة، والمدونات اللغوية، والدراسات اللسانية المقارنة، والحوسبة اللغوية. وترحب المجلة بجميع المشاركات التي تأتي ضمن مجال اختصاصها واهتمامها.

محتوى العدد

تقديم
رئيس التحرير
5

المشترك اللفظي في لغة الاختصاص: اللغة القانونية أنموذجًا
أ.د.حافظ إسماعيلي علوي
6

منوال التفاعل اللغوي القياسي: النماذج الأولية ومستويات الانتظام
د. سرور الحشيشة
42

الأضداد في العربية: قراءة في اللسانيات الشعبية
أ.د. محمد أبو عيد
25

اكتساب اللغة بين الفترة الحرجة وتشابه اللغات: مقاربة لسانية
أ.د. ماجد الحمد
77

وهْم التداولية
د. نجوى بن عامر كعاك
62

Verbal gender agreement in L2 Standard Arabic: Proficiency or L1 effects?
د. خلود الثبيتي
117

بناء المدونات اللغوية القانونية الخاصة بجامعة ليدز: منهجيات وتحديات وحلو ل
د.هانم الفرحاتي، أ. أماني آل عنيزان، أ. نوران خلّاف
96

مراجعة كتاب: نماذج تركيبية في ضوء البحث اللساني المقارن
د. مولاي مروان العلوي
138

هذه النسخة إهداء من المجمع ولا يسمح بنشرها ورقيًا أو تداولها تجاريًا

تـقديم

تتشرف هيئة تحرير مجلّة اللسانيات العربية بأن تضع بين يديك، أيها القارئ الكريم، عددها الثامن عشر، وهو عدد شامل ومتنوع، يتضمن العديد من الموضوعات تغطّي عددا من مسارات البحث اللساني التي تندرج في صميم اهتمامات هذه المجلة العلمية المحكّمة.

بلغت النسبة المئوية للبحوث المنشورة في هذا العدد ٦٠% من إجمالي ما وصل إلى المجلة، وهو ما يعني أن ٤٠٪ من عدد البحوث التي وردت إلى المجلّة لهذا العدد قد تم الاعتذار لأصحابها. إذ وصل إلى المجلة ما بين شهر يوليو ٢٠٢٣ وشهر يناير ٢٠٢٤م خمسة عشر بحثا، تم قبول تسعة منها للنشر، وردّ ستة منها، والاعتذار لأصحابها عن عدم قبولها للنشر.

تضمن هذا العدد ستة بحوث منها، إضافة إلى ثلاثة بحوث كانت مرحّلة من البحوث التي تم استلامها في فترة سابقة، كما تضمّن قراءة لكتاب، ليبلغ مجموع الدراسات المنشورة في هذا العدد ثمان دراسات. ورحّلت البحوث المتبقية المقبولة للنشر وعددها ثلاثة بحوث إلى العدد التاسع عشر القادم وهو العدد الذي سينشر في شهر يوليو ٢٠٢٤ بحول الله وتوفيقه. وقد أثبتنا في هامش الصفحة الأولى من كل بحث منشور تاريخ استلامه ومراجعته وقبوله و إجازته للنشر، حرصا على معيار الأمانة في سياسة النشر.

لطالما اتهمت مجلة اللسانيات العربية بانحيازها إلى اللسانيات النظرية، ولعل هذا العدد يدحض هذا الاتهام ويبين عدم صحته، إذ أن سمته الجلية وجود دراسات رصينة تحسب على اللسانيات التطبيقية فيه. اشتمل العدد الحالي على سبع موضوعات بالإضافة إلى مراجعة كتاب، تعددت محاورها بين المعجم والتراكيب، والتداولية، والاكتساب، والتعليم، والمدونات.

وتعكس موضوعات هذا العدد عناية المجلة بمعيار التنوع وحرصها عليه، ليس فقط على مستوى المحاور التي توزعت عليها البحوث، بل كذلك على مستوى مصادر البحث ومَنشئه. ولن يفوت القارئ الكريم أن يلاحظ تنوّع مشارب المشاركين في هذا العدد وتنوّع جنسياتهم، فقد شملت المشاركات باحثين من أقطار عربية مختلفة، يمثلون اتجاهات وتقاليد بحث لسانية عربية متنوعة ومتفاعلة.

وأخيرا، تجدّد مجلّة "اللسانيات العربية" تأكيد التزامها بتواريخ صدور المجلة وتوقيته، وتواصل تقيّدها المنضبط بمجال تخصصها، والاقتصار فيما تنشر على الموضوعات العلمية اللسانية الحديثة الجادة والرصينة، مع اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في البحث والتوثيق. تؤكد المجلة كذلك، التزامها بالتنوع على مستوى مواضيعها البحثية ضمن مجال تخصصها، وعلى مستوى المشاركين فيها.

هذا النهج الدقيق، على ما فيه من صرامة يهدف إلى تحقيق أعلى معايير الجودة والموضوعية، ويعكس طموح المجلة في أن تظلّ قِبلة للبحوث والدراسات المتميزة في مجال البحث اللغوي العربي المعاصر، ومنفذا للنشر اللساني الرائد في العالم العربي.

وختاما، لا يفوتني أن أشكر الزملاء الأساتذة أعضاء هيئة التحرير الذين فحصوا جميع الدراسات، وقرروا مناسبتها للمجلة، وأوصوا بإرسالها للتحكيم، كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور ناصر الحريص عضو هيئة التحرير والمحرر الأكاديمي للعدد، لجهوده في متابعة ومراجعة عملية التحرير، وإشرافه على إخراج العدد وفق ضوابط ومعايير النشر العلمي. والشكر موصول للزملاء الباحثين الذين شاركوا في هذا العدد، وآمل أن يستمر عطاؤهم، وأن يسهم آخرون في موضوعات الأعداد القادمة، وأشكر الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم دراسات هذا العدد، مؤملا استمرارهم في تحكيم القادم من موضوعات المجلة، وإنّ المجلة لترحّب بمشاركات الباحثين في الوطن العربي وشتى أنحاء العالم وتسعد بتواصلهم معها ونشر أبحاثهم في أعدادها المقبلة.

رئيس هيئة التحرير

أ.د. ناصر بن عبد الله الغالي

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة اللسانيات العربية، العدد 18 ، جمادى الآخرة 1445/ January 2024

المشترك اللفظي في لغة الاختصاص: اللغة القانونية أنموذجا

Homonymy in special language registers: Legal language as an example

حافظ إسماعيلي علوي

قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

توثيق البحث **APA Citation**:

إسماعيلي علوي، حافظ. (2024). المشترك اللفظي في لغة الاختصاص: اللغة القانونية أنموذجا. *مجلة اللسانيات العربية*، *18*، 06-24.

استقبِل في: 02-09-1444/ رُوجع في: 13-10-1444/ قُبل في 12-12-1444/ نُشر في: 19-06-1445

Received on: 2023-03-24 / **Revised on:** 2023-05-03 / **Accepted on:** 2023-06-05 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص

الأصل في لغة الاختصاص التعبير باللفظ الواحد عن المعنى الواحد، وذلك ما يُمكِّن مستعمل هذه اللغة من تفادي الوقوع في شرَك اللَّبس والغُموض، لكن كثيرا ما تدل الكلمة الواحدة بلفظِها وصورتِها وأصواتِها على أكثر من معنى على سبيل الحقيقة أو المجاز؛ وذلك هو المشترك اللفظي الذي يعدّ قانونا لغويا تخضع له اللغات جميعها.

وإذا كان المشترك اللفظي إحدى خصائص اللغة الطبيعية، فهل يمكن أن يقع شيء منه في لغة الاختصاص التي تستوجب استعمال مصطلحاتٍ ووسائل لغوية أخرى تتَّسمُ بالضبط والدِّقة والوضوح... درءًا لكل لبس أو غموض في فهمها بين أهل الاختصاص؟ من هذا المنطلقِ فإن التساؤل عن وجود المشترك اللفظي في لغة القانون (لغة الاختصاص) هو سؤال جوهري؛ لأنه يوحي بمفارقة ظاهرة سيحاول البحث التحقق منها.

الكلمات المفتاحية: المعنى، الترادف، التأثيل، الاصطلاح، لغة القانون

Abstract

In principle, people should express single individual meanings with single combinations of words. This enables language users to avoid ambiguity. However, one often comes across words with more than one meaning, whether literal or metaphorical. This phenomenon is called homonymy, and it affects all languages.

The question, however, is whether or not homonymy, which is one of the general features of human languages, can be found in specialized language registers that usually require the use of specific terms and devices that are supposed to be precise and clear? In this regard, the presence of homonymy in the language of law represents a crucial issue, as it points to an apparent paradox which the present paper attempts to investigate.

Keywords: Meaning; Synonymy; Etymology; Terminology; Legal language.

1. توطئة

يعدُّ باب المعنى في علاقته بالألفاظ أحد أوسع الأبواب اللغوية التي حظيت باهتمامٍ كبيرٍ وتَتبُّعٍ دقيقٍ في المنظورين اللغوي التراثي واللِّساني الحديث على حدٍّ سواء؛ وذلك لكونه يمثل مظهرا من مظاهر اللَّبس والغموض التي قد تَكتَنِفُ فهمَ النُّصُوصِ. وسيتركز اهتمَامُنا في هذا البحث على رصد المشترك اللفظي في لُغةِ القانون، وتبيُّن إمكانية وجوده؛ فلغةُ القانون، شأنها شأن كل لغات الاختصاص، يجب أن تتسم بدقَّةِ مصطلحاتِها وثباتِ تعبيراتِها.

ومن الأسئلة التي سيحاول البحث أن يجيب عنها:

أ. ما المشتركُ اللفظيُّ؟

ب. ما لغةُ الاختصاص؟

ج. ما لغة القانون؟

د. وهل يمكن أن يكون في لغة القانون مشتركٌ لفظيٌّ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب؛ فما أسبابه؟ وهل من سبيل إلى تجنُّبه؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يقوم على الوصف والتحليل، واستندنا إلى مدونة مستمدة من بعض القوانين العربية والغربية اعتمدناها مادة للتحليل والاستشهاد.

2. المشترك اللفظي: الحدُّ والتعريفُ

الأصل في لغة الاختصاص التعبير باللفظ الواحد عن المعنى الواحد، وذلك ما يُمكِّن مستعملها من تفادي الوقوع في شرَك اللَّبس والغُموض. لكن كثيرا ما تدل الكلمة الواحدة بلفظِها وصورتِها وأصواتِها على أكثر من معنى على سبيل الحقيقة أو المجاز؛ وذلك هو المشترك اللفظي الذي يعدّ ظاهرة لغوية نصادفها في جميع اللغات.

وليس من غاياتنا في هذا البحث تتبع التعريفات والمقاربات النظرية المتعلقة بالمشترك اللفظي، أو عرض تطبيقاتها المختلفة؛ فذلك في المكان المعروف من البحث والدّراسة[1]، بل غايتنا من التمثيل بما هو مستشهَد به هي تأطير البحث ضمن سياقاته المرجعيَّة.

فأول من ذكر المشترك اللفظي في تقسيمات الكلام سيبويه[2]، وعرَّفه بالقول: "اعلم أن من كلامِهم اختلافَ اللفظينِ لاختلاف المعنيَيْن، واختلافَ اللفظيْنِ والمعنى واحدٌ، واتفاقَ اللفظيْن واختلاف المعنيَيْن" (سيبويه، ت.175هـ، ط.1988، 1 /24). كما كتب فيه ابن جني (د. ت)، وسلك في دراسته مسلكا متفردا؛ إذ إنه لم يعرّف مصطلح المشترك تعريفا مباشرا، وإن كان قد صرّح بلفظ (*مشترك*) في بعض المواضع، واكتفى بذكره ضمنيا من خلال أمثلة ساقها، ومن ذلك ما ذكره في (*باب اتفاق اللفظيْن واختلاف المعنيَيْن*)، وهو باب خصصه لمَا هو أعم من المشترك، ولذلك اكتفى بضرب أمثلة للمشترك في الأسماء والأفعال والحروف، وحاصل ما انتهى إليه من حديثه عمّا اتفق لفظه واختلف معناه أنّه على نوعين: أ- ما هو أعم من المشترك، كأن يكون الاشتراك في الحرف أو الحركة أو السكون ب- ما اتّفق في الصورة كلها وهذا يسمَّى مشتركا (ابن جني، ت.392هـ. د.ط، 1/110-111).

وذكر ابن فارس المشترك في باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق، وعرَّفه بقوله: "ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى" (ابن فارس، ت. 395هـ، ط. 1997، ص152)، كما أفرد له بابا، مما جاء فيه: "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيَيْن أو أكثر" (ابن فارس، 1997، ص207). وما يلاحظ على تعريفه لمفهوم المشترك اللفظي أنّه خرج به من إطار الألفاظ إلى مجال البنى التركيبية[3]. وكتب فيه من المتأخّرين جلال الدين السيوطي، الذي يقول: "وقد حَدَّهُ أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدالّ على معنيَيْن مختلفيْن فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة" (السيوطي، ت. هـ، ط. 1998، ص369). وغالبا ما استعمل عند حديثه عن المشترك لفظ *الوجوه والنظائر*؛ فالوجوه على ما يوضحه القدامى هي المعاني المختلفة للفظ المشترك، وتقابلها النظائر، وهي المواضع التي ورد فيها اللفظ المشترك في القرآن الكريم بذات الصورة اللفظية مع تغيُّر في المعنى، ومن هنا؛ فمفهوم المشترك اللفظي يتأتّى من هذه الثنائية بجملتها، وليس من لفظ الوجوه وحده. كما كتب فيه عدد من المعاصرين منهم رمضان عبد التواب (1983)، وإبراهيم أنيس (1976)، وأحمد مختار عمر (1998)، وغيرهم كثير.

وبما أن المشترك ظاهرة من الظواهر اللغوية الطبيعية التي تتنزَّل في إطار اللسان البشري، فبديهي أن يحظى باهتمام اللسانيين؛ فقد كُتبت حوله دراسات لسانية حديثة. وما يَسِمُ دراسات الغربيين للاشتراك أنهم ميّزوا بين مصطلح Polysemy الذي يعني تعدُّد معاني الكلمة؛ وهذا هو الأقرب إلى معنى المشترك في العربية، ومصطلح Homonymy الذي يعني اتفاق مجموعة من الكلمات في الصيغة أو الشكل، وهذا أقرب إلى الجناس التامّ (مجاهد، 1981، ص56).

وتنطلق تعريفات الغربيين لـPolysemy بالإنجليزية، (Polysémie بالفرنسية)، من تأثيل الكلمة؛ فهي من أصل إغريقي مؤلف من Semy، ومعناها كثير أو متعدد، والأمر كذلك بالنسبة إلى Homonymy (Homonymie بالفرنسية) فأصلها إغريقي أيضا، وتتألف من Homo، بمعنى ذات أو نفس، وOnoma، بمعنى لفظ أو اسم، فيصبح معنى الكلمة الحرفي "**ذات اللفظ أو الاسم**". وواضح أن المصطلح لا إشارة فيه إلى المعنى؛ إذ يستفاد ذلك منه من الناحية الصوتية اللفظية التي تَتَّحد فيها كلمتان أو أكثر، ولذلك نجد من الباحثين من يرى أن ترجمته بالمشترك اللفظي فيها تجاوز للمعنى المراد عندهم (مجاهد، 1981، ص56-57).

عرّف بالمر Palmer (1981) أوَّلَ هذين المصطلحين بأنه دلالة الكلمة الواحدة على معان مختلفة ومتعددة (ص59)، وهو في هذا التعريف يتفق مع أولمان Ullmann (1957) الذي استعمل مصطلح Polysemy للدلالة على الحالات التي تتعدد فيها معلومات الكلمة، وهذا تعريفُ المشترك اللفظي في اللغة العربية. وعرَّف بالمر (بالمر، 1981، ص65) مصطلح Homonymy بأنه كلمات عديدة متحدة في شكلها وصيغتها. وعرّفه أولمان (1957) بأنه: "الكلمات المتعددة الصيغة"، وهما تعريفان متوافقان؛ فالعبرة أن يحصل الاتفاق في النطق وطريقة إخراج الصوت، أو أصوات الكلمة، حتى لو اختلفت صورة الكتابة (مجاهد، 1981، ص56).

ويُرجِع لاينز Lyons (1995) التماثل بين تعريف مصطلحيْ Polysemy وHomonymy إلى عدم وجود فرق واضح بينهما في معظم الأحيان؛ إذ غالبا ما يستند التمييز إلى معيارين على أساسهما يُفكّ هذا الارتباط، وهما التأثيل Etymology؛ أي الرجوع إلى أصل الكلمة، أو العلاقة في المعنى، ولكن المعيار التأثيلي يستند غالبا إلى آراء متكلمي اللغة في مفردات معجمية معيّنة، وهذا ما لا يحدث دائما. (ص، 58). وبهذا يختلف رأي لاينز عن رأي يول (Yule، 1996، ص120) الذي يرى أن مصطلح

Homonymy يتكون من كلمتين لهما معنيان مختلفان تماما لكن أصبح لهما الشكل نفسه صدفة. ومثّل لذلك بكلمة Bank التي تفيد معنى مؤسسة مالية ومعنى شاطئ النهر، ولا ارتباط بين المعنيين.

ويرى كل من لاينز (1995) ويول (1996) أن التمييز بين المصطلحين لا يكون واضحا دائما، لكن يمكن الاهتداء إلى إحدى دلالات التمييز بينهما في (المداخل) المعجمية؛ فورود معاني الكلمات في مدخل واحد يشير إلى Polysemy، أما إذا جاءت الكلمتان المتماثلتان شكلا في مدخلَيْن مختلفيْن فهما من قبيل Homonymy. ومكمَن الخلاف بين لاينز ويول مردّه إلى التمييز الذي يعتمده كل واحد منهما؛ فلاينز يرجعهما إلى الأصل التاريخي، في حين يرجعهما يول إلى المعجم.

وقد خلص كليبر Kleiber (1999) إلى تعريف توافقي للاشتراك أضحى مرجعيًّا؛ إذ يرى أن الحديث عن المشترك هو حديث **"أوّلا عن معان متعدّدة تقترن بشكل لغوي واحد، وثانيا عن معان لا تبدو مستقلّة، بل متعالقة بطريقة أو بأخرى"** (Kleiber، 1999، ص55).

ويظهر من خلال هذه التعريفات أن سبب الخلاف بين التصوُّريْن العربي والغربي حول المشترك اللفظي يرجع إلى طريقة التناول التي يُدرس بها؛ فالغربيون يدرسونه من خلال الصورة الصوتية المنطوقة وليس من خلال الصورة المكتوبة[4]، خلافا للدارسين العرب الذين درسوا الألفاظ المشتركة من خلال محافظتها على لفظها وأصواتها مكتوبة ومنطوقة، كما يتبدى بوضوح عند ابن جني (ابن جني، ت. 392هـ، ط. 2008، 95/1) مثلا، في الباب الذي عقده في الخصائص، ووسمه بـ: "*باب اتفاق اللفظيْن واختلاف المعنييْن في الحروف والحركات*".

أمّا بخصوص مادة المشترك، فقد استقى اللغويون العرب أمثلتهم من التراث المدوَّن خلال فترات زمانية ومكانية ممتدة وفضاء مكاني شاسع، ممّا جعل بحوثهم أقرب إلى الدراسة التاريخية، وهذا بخلاف اللسانيين الوصفيين الذين يشترطون في المشترك اللفظي وحدة الزمان والمكان والنطق والقسم الكلامي وتباين المعنيين كل التباين، وهذا ما لم يلتزم به اللغويون العرب (مجاهد، 1981، ص4).

وحظي المشترك باهتمام كتب التطور اللغوي، والألعاب الكلامية؛ وأفاد منه من ألَّفوا في المشجر والمُداخل والمسلسل (عبد التواب، 1999، ص336)، فتعددت تعريفاته واختلفت في السياق الغربي أيضا.

ولم يكن اللغويون العرب القدامى على سواء حول حقيقة وجود المشترك في اللغة العربية؛ فمنهم المؤيد[5] والمنكر[6]، وأكثرهم على أنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع إمّا من واضعيْن، بأن يضع أحدهما لفظا لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتيْن في إفادته المعنييْن، ومنهم من أوجب وقوعه؛ لأن "المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وُزِّع لزم الاشتراك". (السيوطي، ت. ه911، ط. 1998، ص369). وهذا ما نقف عليه في الثقافة الغربية أيضا؛ إذ يرى بعض اللسانيين أنه لا وجود للمشترك اللفظي إلا في معجم اللغة[7]، في حين يقرّ أغلبهم بوجوده.

وإذا كان الأصل في كل لغة أن يوضع اللفظ الواحد لمعنى واحد، فإن وقوع المشترك اللفظي ممّا تفرضه ظروفٌ تنشأ في اللغة (عبد التواب، 1999، ص308)، فهل من المقبول أن يمتدّ المشترك إلى لغة القانون التي يستلزم أن تُستعمل مصطلحاتها لتأدية معان مستقرة؟

3. لغة الاختصاص

تعرَّف لغاتُ الاختصاص بأنها اللغات التي تستعمل في مجال تخصصي ما؛ فهي "نظام لغوي فرعي يستعمل مصطلحية ما، ووسائط لغوية أخرى، وغايته إزالة الإبهام الذي قد يشوب التواصل داخل مجال خاص" (Leart، 1995، ص21-27). وهي ضرب مقنَّن ومنمَّط من ضروب اللغة يُستعمل لأغراض خاصة، ويُوظَّف لإيصال معلومات ذات طابع تخصصي بهدف نشر المعرفة بين المهتمين بالحقل، وتلقينهم أصوله بأكثر السبل إيجازًا ودقةً ووضوحًا (بيشت، ودراسكاو، 2000، ص15)، وهي أيضا "لغة العلوم التي تشكّل المصطلحاتُ والقوالبُ الدعامةَ الرئيسة لها بالمفاهيم ودقائق المعاني التي تحملها" (الديداوي، 2000، ص45)، فتشكّل بذلك نظاما لغويا فرعيا له خصوصيته يتميز بالدقة والوضوح (بن مراد، 1997، ص32).

وتتّخذ طرائق التعبير عن لغة الاختصاص أحد شكلين متباينين؛ فهي إما لغة شكلية منطقية مُصوْرَنة ومُرمَّزة كما نجد في الرياضيات أو الفيزياء أو العلوم الطبيعية، أو لغة طبيعية كما هي الحال بالنسبة إلى القانون. وسواء اتخذت هذا الشكل أو ذاك فإن من غاياتها الإيجاز والدقّة المستندة إلى المعيار العلمي الذي لا يَحتمل معها النّص ولا أجزاؤه إلا معنى واحدا وتفسيرا واحدا، تلك الدّقّة الخالية من اللّبس أو المشترك بين المعاني التي لا يتطرق إليها الوهم والاحتمال أو التّعابير غير المباشرة، كالاستعارة أو الكناية وغيرها، فتكون لغة الاختصاص بخصوصياتها تلك وسيلة لنقل مضمون ما، وليست شكلا ولا غاية في نفسها (بناني، 2020، ص24). وليس هناك من سبيل أبلغ وأبْين لبلوغ هذه الغايات من ***المصطلح*** الذي يضطلع بدور مهم وأساسي في تحديد سمات لغة الاختصاص؛ فبفضله تبلغ غايتها من الدّقة والإيجاز والتّركيز على المحتوى لا على كيفيّات عرضه، ولذلك يقترن كل حديث عن هذه اللغة بالحديث عن الاصطلاح.

ورُغم ارتباط لغة الاختصاص بالمصطلح، فإنها لا تقتصر فقط على جرد القائمات المصطلحية وتعريفها وتقييسها، كما هي الحال في النظرية العامة التقليدية، بل هي لغة تبني خطابا مختصا يتصف بمكوناته المفهومية واللسانية والسياقية، وتعكس نظاما تصوريا ومفهوميا ومعجميا مختصا هدفه التواصل بالمعرفة المختصة بين الجماعات العلمية المختصة (الميساوي، 2013، ص64).

تقودنا هذه الملاحظات إلى أن المعارف المختصّة تتأسس، من بين ما تتأسس عليه، على جهاز مصطلحيّ يختزل على نحو جدليّ نظامها المعرفيّ في مختلف أبعاده؛ لكأن حياة أيّ من تلك المعارف صنو سيرورة تبلور مصطلحاتها. وإذا كان الأمر كذلك فإنّ المعرفة القانونية - شأنها شأن سائر المعارف الأخرى - يحاكي تبلورها واتّضاحها محاكاةً طرديّة اتّضاحَ جهازها المصطلحيّ، وهو ما يشكّل قانونا يحكم المعرفة في مختلف لحظاتها، فيتأسّس منه قانون زمانيّ يغدو بمقتضاه تبلور المصطلح متناميا تناميا طرديّا مع تبلْوُر المعرفة، فإذا بلغ المصطلح سنم التّجريد الذهنيّ أحال في مفرد لفظه على جماع النّظريّة واستجمع في أحاديّ عبارته شتات المفاهيم (السوداني، 2018، ص22).

4. لغة القانون لغة اختصاص

غير خاف ما يجمع بين اللغة والقانون من صلة وعلاقة؛ فهي علاقة استثمارية تقتضيها حاجة القانون إلى اللغة، أو لنقُل هي علاقة الأداة بالوسيلة؛ فاللغة هي الأداة والوسيلة التي يعوّل عليها القانون لتحقيق اشتغاله وانسجامه الداخلي (الناجح، 2012، ص42). وقد أثارت اللغة القانونية الاهتمام من زوايا نظر مختلفة منذ آلاف السنين؛ فالقانون يحتّم اللغة بالضرورة، وبهذا المعنى فإن اللغة القانونية توجد منذ أن وجد القانون.

إن اللغة القانونية هي لغة تقنية technical language أو "لهيجة تقنية" technolect؛ ممّا يسمها بالدقة. وإذا كانت لغات الاختصاص خاصة بأهل مجال تخصصي محدد، فإن لغة القانون بخلاف معظم لغات الاختصاص تلك، تستهدف الرسائل الموجهة بها غالبا جميع السكان، أو فئات واسعة منهم. فعلى سبيل المثال، يتطلب القانون عادة امتثال جميع الناس، في حين يتعلق حكم المحكمة، أولا وقبل كل شيء، بالأطراف المعنية بالقضية. ومن ثم فإن اللغة القانونية ليست أداة غايتها فقط التواصل الداخلي في إطار مهنة القانون، بل تعمل بديلا وظيفيا عن اللغة الطبيعية.

وقد أسفر تفرُّد اللغة القانونية عن ظهور فرع جديد من فروع اللسانيات يُعنَى بخصوصياتها ومميزاتها؛ وهو ما أضحى يُعرف اليوم بـ"اللسانيات القانونية"، التي تعرّف بأنها الدراسة اللسانية للغة القانون من خلال قانون اللغة ذاته؛ فهي تجمع بين الدراسة اللسانية للغة القانون وقانون اللغة (Cornu، 2005، ص17)، كما تبحث اللسانيات القانونية خصائص اللغة القانونية واستعمالاتها وتطورها من خلال الاهتمام بالمفردات والمصطلحات، والتركيب، والدلالة،... إنها توليف بين العلوم القانونية واللسانيات، وخصوصا اللسانيات التطبيقية، كما تستند بشكل أخص إلى اللسانيات الاجتماعية.

5. لغة القانون والاصطلاح

تُظهر التعريفات التي سقناها آنفا للغة الاختصاص ولغة القانون وثاقة الصلة بين المصطلحية وتلك اللغات؛ إذ يحمل المصطلح term عادة تعريفا منضبط المعنى يُرمَز إليه بمفردة دقيقة محددة ومتفردة دلاليا بحكم حقل الاختصاص الذي تنتمي إليه ويكون مضمونها حينئذٍ موضوعيا ثابتا لا يسمح بالترادف والاشتراك. وبهذا المعنى تظهر الصلة وثيقة بين المصطلح والعلم؛ ذلك أن المصطلح إما واصف لعلم كان، أو ناقل لعلم كائن، أو مؤسس لعلم سيكون (البوشيخي، 1993، 97/1).

وإذا كانت المصطلحات تبعا لهذا، هي مفاتيح العلوم التي تكتشف بها مغاليقها، فإن معرفتها وفهمها يشكّلان نصف العلم (القاسمي، 2008، ص265)، بل قد تصل إلى مرتبة العلم نفسه؛ لأن إحدى الطرق الموصلة إلى العلم هي معرفة اصطلاحات أهله، بتعبير الشاطبي (1975). من جهة أخرى، فإن المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي؛ إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة (القاسمي، 2008، ص303)، فليس ثمة مسلك يمكن أن يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية؛ فهي تقوم من العلم مقام الدوالّ التي ليست مدلولاتها إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال. فالسجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له بمثابة السياج العقلي الذي يرسي حرماته ويحظر غيره أن يلتبس به (المسدي، 1993، ص27).

فبالمصطلح، إذن، تروم لغات الاختصاص تحقيق الدّقّة والدّلالة المباشرة، بعيدا عن الإيحاء والعموم، وهي سمات مميّزة ومائزة للمصطلحات العلميّة والتّقنيّة عموما، التي ينبغي أن تكون دقيقة ومباشرة في دلالاتها، بعيدة عن كل أسباب اللّغز واللبس والغموض.

ومن هذا المنطلق تشكّل المصطلحات جزءا من لغات الاختصاص. لكن هذا لا يعني أن هذه اللغات ليست سوى مجرد مصطلحات؛ فالمصطلحات وحدها لا تقيم لغة، بل لها -أيضا- خصائص صرفية ونحوية محددة، ولكن تكمن السمة الجوهرية المميزة للعبارة المتخصصة في مصطلحاتها بالدرجة الأولى؛ نظرا إلى الدور الكبير الذي يؤديه المصطلح في تحديد سمات لغة الاختصاص؛ لأنّه الجزء الأهمّ فيها (حجازي، د.ت، ص14).

6. لغة القانون والمشترك اللفظي

المصطلح هو عصب النص القانوني وعلة استقامة معناه ووضوح مضمونه وجلاء مفهومه، فهو اللفظ الذي يضعه أهل الاختصاص ليدل على معنى معين، تتعدد صوره في النصوص القانونية وتختلف؛ فقد يأتي المصطلح القانوني مفردا؛ وهو المصطلح الذي يكون من لفظ واحد. وقد يأتي المصطلح وصفيا؛ وهو ما يتكون من (موصوف+ صفة). وقد يكون مصطلحا إضافيا؛ وهو ما يتكون من: (مضاف+ مضاف إليه)، أو مصطلحا عطفيا. كما يمكن أن يتركب المصطلح في النص القانوني في صورة (اسم+ شبه جملة) (بيومي، 2010، ص341- 346).

وتنقسم المصطلحات الواردة في لغة القانون -بحسب المصدر الذي تستمد منه بصورة عامة- إلى[8]: مصطلحات فقهية[9] ومصطلحات فنية خاصة[10]، ومصطلحات قضائية[11]، ومصطلحات حضارية[12]...

وقد حظيت المصطلحات القانونية باهتمام بعض الباحثين المعاصرين؛ ومن هؤلاء ليرات Lerat (1975) وسوريو Sourioux (1975) وكورنو Cornu (2004، 2005) الذي خصّ *المعجم القانوني واللسانيات القانونية* باهتمام خاص، وحاول ترسيم حدود المصطلحات القانونية من بين مجموع كلمات اللغة الفرنسية؛ فوجد أن مجموع تلك المصطلحات يصل إلى حوالي 10.000 مفردة، منها البسيط والمركب، ومنها أحادي الدلالة، ومُتعدِّدها.

ومما خلص إليه من تتبُّعه لتلك المصطلحات أنه لا يوجد من بينها إلا حوالي 400 مصطلح ينتمي حصريا إلى القانون؛ أي ليس له إلا معنى قانوني، وهذه المصطلحات لها معنى محدد ووحيد، وتوظَّف خاصة في الحقول المعجمية للنظرية العامة في القانون (Cornu، 2005، ص63). وعلى العكس من ذلك، فإن المصطلحات القانونية الأخرى هي السائدة، وهي مصطلحات ذات انتماء مزدوج؛ أي لها معنى قانوني على الأقل، ومعنى آخر غير قانوني، وهذا ما يسميه بالمشترك المعنوي الخارجي.

ويميز كورنو (2005) في المصطلحات القانونية بين: المصطلحات القانونية ذات الانتماء القانوني الأصلي؛ وهي المصطلحات الأساسية للقانون التي نشأت بداية في رحمه للوفاء بحاجياته، ثم تطورت لاحقا خارجه[13]. والمصطلحات ذات المعنى القانوني الفرعي (التكميلي)؛ وهي مصطلحات استعارها المعجم القانوني من المعجم العامّ، وأضحت لها حمولات دلالية قانونية خاصة[14].

ينجم عن هذا التعدُّد والاختلاف تعدُّدٌ في معاني النصوص القانونية؛ فالمعنى في هذه النصوص، وعلى عكس لغات الاختصاص، ليس واحدا متفَقا عليه مستقلا عن السياق؛ بل عادة ما تستمد النصوص معناها من نظام قانوني معين.

وترجع بعض أسباب هذا التعدد إلى المصطلحات القانونية نفسها والطرائق التي تصاغ بها، فكل قانون وطني يتسم بقواعده الخاصة، ومصادره، وطرائقه المنهجية، ومبادئه الاجتماعية-الاقتصادية، وجهازه المصطلحي الخاص، ونظامه المفهومي الأساس، وبالتالي لغته القانونية الخاصة، وهذا ما يجعل من كل نظام قانوني جزءا لا يتجزأ من ثقافة محددة، وهي أشبه ما تكون بالبوابة التي يجب على مفسر القانون ومؤوله أو مترجمه المرور عبرها للوصول الحقيقي إلى الأفكار والتقاليد وأنماط التفكير والمؤسسات والمفاهيم الخاصة بنظام قانوني معين، ولذلك يجد الناظر في دلالات مصطلحات لغة القانون أنها تتعدد بتعدد فروع القانون واختلافها؛ فيتكرر المصطلح القانوني الواحد في نصوص مختلفة بالتسمية نفسها، ولكن بمعان أخرى تختلف من سياق إلى آخر، ويختلف معناه من نص إلى آخر (حليمي، 2013، ص9)، وبذلك تشكل ظاهرة المشترك اللفظي في اللغة القانونية خصيصة تنطبق على الأسماء والأفعال على حدّ سواء، كما أن الصعوبات التي تطرحها تتعدّى مجال الثقافة القانونية الواحدة.

وقد ضربت غالوسكينا Gałuskina (2009) أمثلة للمشترك اللفظي في اللغة الفرنسية، نسوق أمثلة منه، هذا بيان بعضها:

Police[15]	«Service public qui a pour but de faire régner l'ordre et la sécurité et de réprimer les infractions»	"يعني المصطلح (من بين ما يعنيه) الخدمة العامة التي تهدف إلى الحفاظ على النظام والأمن ومكافحة الجرائم"
	«écrit destiné à constater certains contrats; ex. police d'assurance».	"مستند مكتوب يهدف إلى إبرام عقود معينة؛ على سبيل المثال بوليصة (= وصل) التأمين.
Majorité	«Total des voix qui l'emporte par son nombre lors d' une élection ou du vote d' une décision»	"مجموع الأصوات التي تكون بموجبها الغلبة في الانتخابات أو في التصويت على قرار من القرارات"
	«âge légal auquel un individu accède à la pleine capacité d'exercice et devient en droit indépendant et responsable».	"السن القانوني الذي يبلغ فيه الفرد ممارسة [حقوقه] الكاملة ويصبح مستقلا ومسؤولا في القانون"

ونقف على أمثلة أخرى للمشترك في اللغة الفرنسية أيضا؛ فمعنى مصطلح obligation يختلف بين القانون المدني والقانون التجاري؛ إذ يفيد معناه في القانون المدني **الوجوب**؛ وهو الرابط القانوني بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص لتقديم خدمة. أما في القانون التجاري، فهو سند صادر عن شركة مساهمة تقترض رأسمالا مهمّا عادة ما يكون لمدة طويلة بتفييء الدَّيْن إلى أقساط متعددة (لاور، 2012).

ويشير مصطلح supreme court إلى أعلى سلطة قضائية في دولة أو منطقة؛ بيد أن المصطلح نفسه يشير إلى محكمة عاديّة في ولاية نيويورك. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن مصطلح common law الذي نجد له اليوم ثلاثة معان أساسية مختلفة: فهو **القانون الذي يستند إلى التقاليد القانونية الإنجليزية**، وهو **قانون السوابق القضائية الذي أنشأته المحاكم في البلدان التي لها تقليد قانوني إنجليزي**، وهو **قانون السوابق القضائية الذي وضعته المحاكم مقابل محاكم الإنصاف**، بالإضافة إلى ذلك، قد يشير المصطلح نفسه إلى **مجموعة القوانين التي لا ينطبق عليها دستور أو نظام أساسي**.

ويمكن أن نقف على أمثلة للمشترك اللفظي في القوانين العربية، سواء داخل الفرع القانوني نفسه، أو بين فروع قانونية مختلفة. ونمثل للحالة الأولى بلفظ "***الاختلاس***"؛ فمعناه في قانون العقوبات المصري يختلف عن معناه في نص المادة 311، التي عرّفت السارق بأنه: "**كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق**"، في حين جرَّمت المادة 341 خيانة الأمانة معبّرة عن ركنها المادّيّ بقولها: "**اختلس أو استعمل أو بدّد**". "**فالاختلاس المكوِّن للسرقة معناه إنهاء السارق لحيازة المال المعتدَى عليه وإنشاء حيازة جديدة، ومستقلة عن الأولى، له أو لغيره بدون رضاء المجنيّ عليه**". أما الاختلاس المكوِّن للركن المادي في جريمة خيانة الأمانة، "**فهو كل فعل يخرج به الأمين المال المؤتمَن عليه من حيازته متى دل على قصد تغيير الحيازة من حيازة ناقصة لحساب الغير إلى حيازة كاملة مقترنة بِنيّة التملّك**"، وبغير التسليم باختلاف معنى لفظ الاختلاس في جريمة السرقة عنه في جريمة خيانة الأمانة ينهار أساس التفرقة بينهما (العوا، 1981، ص111).

ومن أمثلة المشترك اللفظي بين فروع القانون:

منقول: يختلف معنى لفظ "***منقول***" في النطاق الجنائي عنه في النطاق المدني المصري. فيعتبر منقولا الحجر الذي ينتزعه سارق من جدار مملوك للغير على الرغم من أن الجدار كله يعتبر عقارا في نظر القانون المدني. ويعتبر العقار بالتخصيص منقولا في حكم القانون الجنائي بصرف النظر عن انطباق أحكام العقار عليه في نظر القانون المدني. وتطبيق هذه القاعدة يجعل العقار المعدَّ للهدم (وهو منقول بحسب المآل في حكم القانون المدني) عقارا في حكم النص الجنائي الذي يجرّم دخول عقار في حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة. (العوا، 1981، ص114).

الانتفاع[16]: تكرّر ذكر المصطلح في المواد 40-47-76-122 من **مدوّنة الأوقاف المغربية** لكن بمعان مختلفة؛ ففي المواد (47 الفقرة3–76–122) جاء **بالمعنى اللغوي للكلمة**؛ أي **الاستفادة**. أما في المادتين (40- 47 الفقرة5)، فجاء بمعنى **الحق العيني**؛ أي تلك السلطة المباشرة التي يقرها القانون لشخص على شيء، ويمكن الاحتجاج به تجاه الكافة. أما في المادة (88)، فجاء بمعنى **الحق الشخصي**؛ أي المنفعة بمفهومها القانوني، التي هي رابطة ما بين شخصين، دائن ومدين، يخول الدائن بمقتضاها مطالبة المدين بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل. أما في **القانون العقاري** فيرد بمعنى **الحق العيني**، وجاء في **قانون الكراء** بمعنى **الحق الشخصي**.

المنفعة: جاء المصطلح بمعنى **المصلحة** في المادتين (50-59) من **مدونة الأوقاف**. أما في **قانون نزع الملكية**، فيفيد معنى **المصلحة** في المادتين (11-13) معنى **العائد**، أما في المادتين (105-166)، فجاء بمعنى **الحق العيني**.

الكفالة: الكفالة إما **شخصية أو عينية**. فالكفالة، طبقا للفصل 644 من **قانون الالتزامات والعقود**، هي **ضمانة لتنفيذ الالتزام بأداء الدين محلّ المدين إذا لم ينفذه**؛ فهي "**عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه**". أما مصطلح **الكفالة** في المادة 116 من **مدونة الأسرة**، فهو **التزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقة وتربية ورعاية قيام الأب بابنه، وتتم بعقد شرعي**. وعرّف القانون 1501 الكفالة في المادة 2 بأنها **كفالة المهملين ورعايتهم**. وأما الكفالة في **قانون المسطرة الجنائية**، فهي **ضمانة لحضور المتهم**؛ إذ "**يجوز لقاضي التحقيق في جميع القضايا بدون استثناء أن يأمر بالسراح المؤقت عن متهمين، بشرط استشارة النيابة العامة، ويكون تدبير الإفراج المؤقت مقابل دفع كفالة مالية أو شخصية...**".

الحبس: ورد المصطلح في **مدونة الأوقاف** بصيغ مختلفة؛ فقد جاء بصيغة الصفة في المواد (48–93)، وجاء بصيغة الاسم المفرد في المادة (166)، ومعناه في هذه المواد جميعها **قطع التصرف في رقبة مال مع الانتفاع بعائده في مصرف مباح**. وجاء في **القانون المدني** بمعنى آخر؛ **فهو حق المدين في التوقف عن الوفاء بدينه حتى يستوفي الدين الذي له في ذمة الدائن**. أما في **القانون الجنائي**، فهو **عقوبة سالبة للحرية**.

الموظف العمومي: حدّد المشرّع مفهوم **الموظف العمومي** في كل من **القانون الجنائي وقانون الوظيفة العمومية**. يختلف **المفهوم الإداري** للموظف عن مفهومه في **القانون الجنائي**؛ فالموظف في **قانون الوظيفة العمومية هو كل شخص يعيَّن في وظيفة قارة مرسم في إحدى رتب السلم الخاص بأسلاك الإدارة التابعة للدولة**. والموظف في الفصل 224 من مجموعة **القانون الجنائي** هو **كل شخص يؤدي خدمة ذات نفع عام سواء كان مرتبا في سلك الإدارة أو لم يكن**؛ إذ يعدّ موظفا عموميا مع تطبيق أحكام التشريع الجنائي كل شخص كيفما كانت صفته، يُعهد إليه في حدود معينة بمباشرة وظيفة أو مهمة ولو مؤقتة بأجر أو بدون أجر، ويسهم بذلك في خدمة الدولة أو المصالح العمومية أو الهيئات البلدية أو المؤسسات العمومية أو مصلحة ذات نفع عام.

التعرض: التعرض في **ظهير التحفيظ العقاري** هو وسيلة قانونية يمارسها غير طالب التحفيظ للمطالبة بحق موضوع مطلب التحفيظ. أما في **قانون المسطرة المدنية، فالتعرض هو من طرق الطعن العادية**.

ويظهر من خلال هذه العيّنة من المصطلحات القانونية أن دلالاتها تتعدد بتعدد فروع القانون واختلافها، وتختلف من منظومة مفهومية من منظومات القانون إلى أخرى، وإن كانت هذه المنظومات متجاورة ومترابطة (القاسمي، 2008، ص325-326). ولذلك يؤكد كورنو (Cornu، 2005، ص87) أنه لا يمكن تجنُّب ظاهرة الاشتراك، وتبقى الدعوات إلى إقصائها وحذفها من المعجم القانوني غير ذات جدوى؛ لأن المشترك من أخص خصائص اللغة الطبيعية ومن مميزاتها؛ لأن عدد المعاني يفوق عدد الألفاظ سواء في اللغة المتداولة، أو في اللغة القانونية التي يظل مخزون مصطلحاتها القانونية محدودا إذا ما قورن بمخزون اللغة المتداولة، كما تزيد الحاجة إليه في القانون؛ فعلى عكس لغات الاختصاص التي تستعملها عادة مجموعة صغيرة من المتخصصين للتواصل، نجد أن لغة القانون تستعمل على نطاق واسع.

7. من أسباب المشترك اللفظي في القانون

تتعدد أسباب المشترك اللفظي في اللغة القانونية شأنها في ذلك شأن أسباب وجوده في اللغة المتداولة[17]، ويمكن أن نذكر من ذلك:

أ. موسوعية محتوى القانون

إن مهمة القانون هي تنظيم حياة الناس وفضِّ النزاعات بينهم في مختلف شؤونهم، ولذلك فإن النصوص القانونية موسوعية المحتوى؛ فهي تتضمن مصطلحات مستمَدّة من مهن أخرى (التجارة، والتكنولوجيا، والعمل الاجتماعي...)، فتكثر المصطلحات وتتعدد معانيها، فينجم عن ذلك المشترك اللفظي، الذي قد يكون سببا في استغلاق النصوص، إلى درجة جعلت البعض يتحدث عن "***تراكم***" من الغموض النصي في القانون (Mattila، 2006).

ب. أسباب تاريخية

إن اللغة الإنجليزية والأمريكية، مثلا، تتشابهان تشابها كبيرا؛ فقد تأسست الولايات المتحدة على مستعمرات يملكها التاج البريطاني، حيث كان القانون الإنجليزي يطبَّق (وإنْ بطريقة بدائية في بعض الأحيان) (Mattila، 2006، ص03). وهذا يعني أن المصطلح الواحد قد يعبر عن معان مختلفة داخل الثقافة القانونية الواحدة يستوجبها السياق الذي يُستَعملُ فيه، وينطبق ذلك على كثير من المصطلحات العربية إذا نظرنا إليها نظرة تاريخية، بسبب التطور التاريخي فيتطور المفهوم ويتنوع، مثل: القصاص، والجزاء، والجلد، والنفي، والحكم، والحبس، والتحريم، والتحليل...

ج. تداخل الأنظمة القانونية وتكاملها

يمكن تفسير تواتر المشترك اللفظي في مجال القانون أيضا، بتأثير الأنظمة القانونية المختلفة فيما بينها؛ فالعبارة اللاتينية jus civile، على سبيل المثال، كانت لها معان عديدة إبّان فترات تاريخية متباينة، وهذا ما يفسر تعدد دلالات المصطلح الإنجليزي civil law، الذي كان يحيل في العصور القديمة على النواة الكلاسيكية للقانون الروماني أو القانون المطبق على المواطنين الرومان، واستعمل المصطلح نفسه في وقت لاحق بمعان مختلفة؛ فقد أحال، على سبيل المثال لا الحصر، على القانون الروماني بوجه عام، ثم أحال على القواعد التي تنطبق على العلاقات بين الأفراد العاديين، ويحيل اليوم على القانون القارّي بوصفه نظاما قانونيا رئيسا يستند أساسا إلى القانون الروماني، كما يحيل كذلك على الجزء الرئيس من القانون الخاص في أي بلد (Mattila، 2006، ص110).

د. الانتماء المزدوج للمصطلحات

ترتكز اللغة القانونية على اللغة العادية؛ فمن معجمها تستمد جزءا كبيرا من مصطلحاتها، كما أن نحويهما يتماثلان. لكن اللغة القانونية هي إحدى لغات الأغراض الخاصة؛ ولذلك فهي ذات خصائص معيّنة تجعلها تختلف عن اللغة العادية، كاختلافهما على مستوى التركيب والأسلوب مثلا، فيضفي ذلك تميُّزا على اللغة القانونية، وتحديدا على مصطلحاتها التي تُستعمل استعمالا تقنيا، يجعلها مختلفة عن الاستعمال العادي، بل مختلفة باختلاف فروع القانون.

ينتشر استعمال كلمات اللغة العادية بمعناها القانوني التقني على نطاق واسع في فروع القانون في مرحلة النشأة، على جهة الخصوص؛ لأن الرسائل القانونية تخاطب، عادة، شريحة واسعة من الناس، بل تستهدف جميع أفراد المجتمع، كما أن الرسائل القانونية كثيرًا ما تعالج مشاكل الحياة اليومية للمواطنين؛ فيترتب على ذلك انخداع في الفهم؛ فقد يظن القارئ العادي أنه يفهم معنى كلمة مألوفة، ولكن قد ينزاح معنى تلك الكلمة عن المعنى الأصلي إلى معنى أو معان أخرى حافّة في اللغة القانونية، أو تكتسب معنى خاصا أو موسَّعا في السياقات القانونية نتيجة لتطور تلقائي إلى حد ما (Mattila، 2006، ص110). فيحدث الاشتراك بسبب "الانتماء المزدوج" للمصطلحات المرتبطة بكلمات اللغة العادية المتداولة، فإذا كانت لغة الاختصاص لا تخرج من حيز اللغة العامة، فإنها تنتظم فيها بشكل شديد الخصوصية؛ إذ توظف فيها الكلمة أو الجملة على نحو مميز يخدم الإطار الذي تقع فيه، كالطب أو الهندسة أو القانون... (حجازي، د.ت، ص14-15). ولذلك يوجب فهمها أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياقها القانوني لا في سياقها التداولي العام، وداخل سياق الفرع القانوني الخاص الذي تُستعمل فيه حتى يتبين معناها الحقيقي بالدقة المطلوبة.

ويمكن أن نقف على أمثلة عديدة للانتماء المزدوج في اللغة الفرنسية مثلا؛ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما ذكرته لاور Laur (2012): "meuble"، "aliments"، "fruit". يشير مصطلح "meuble" في القانون إلى الأموال المادية وغير المادية التي ترد على الحقوق باستقلال عن محلها المادّي، أما في اللغة العادية فتشير الكلمة نفسها إلى شيء مادّي يستعمل من أجل التأثيث والتزيين، أو من أجل أي هدف وظيفي آخر. أما مصطلح "fruit" في اللغة القانونية، فهو مالٌ تنتجه أشياء بشكل دوري ومنتظم دون تغيير جوهرها، ويمكن أن تكون ثمارا طبيعية (أرض، حيوانات...)، أو ثمارا صناعية، أو محصولا ناتجا عن عمل الإنسان، أو ثمارا مدنية (عقد، رأسمال...)، أما في اللغة العادية فإن "fruit" هي غذاء يشكّل جزءا من استهلاكنا اليومي. ويدل مصطلح "aliment" في **القانون** على خدمة يتمثل موضوعها عموما في مبلغ مالي يخصص لتأمين الحاجيات الحيوية لإنسان ما وتلبيتها، إنسان لم يعد بمقدوره تأمين حاجياته الخاصة بنفسه؛ وتشير الكلمة نفسها في **اللغة العادية** إلى ممتلكات استهلاكية سواء أكانت من أصل طبيعي أم صناعي (لاور، 2012).

8. المشترك اللفظي والسياق

يظهر من خلال هذه الأمثلة السابقة أن المشترك اللفظي سمة من سمات اللغة القانونية تجعل منها لغة متعددة. صحيح أن لغة القانون هي لغة اختصاص، لكنها لا تتكون من مصطلحات كونية، كما هي الحال في لغة الحساب أو الرياضيات، بحيث لا يبقى أي مجال للتأويل، بل هي لغة مرنة؛ لأن مصطلحاتها وتراكيبها تجعلها تحتمل تأويلات وتفسيرات مختلفة، حتى من مستعملي اللغة الواحدة ومن أبناء البلد الواحد، ولذلك نجد من الباحثين من يرى أن الغموض في لغة القانون مقصود؛ إذ يكون بمثابة استراتيجية، أو تقنية لتمويه المعنى، وترك هامش للتصرف بالقانون، وتفسيره وتأويله بحسب ما يناسب القضية المطروحة. كما يمكن أن يكون في المعاهدات والاتفاقات الدولية تقنية دبلوماسية، فهو بذلك أشبه ما يكون بالنص الأدبي (وهبة، 2015، ص39). ومنهم من يرجع هذا الغموض، في جانب من جوانبه، إلى مشكل الاصطلاح في القانون الذي يعدّ المشترك اللفظي أحد مظاهره، ومن أسباب العنت والمشقة التي يكابدها من يقرأ النصوص القانونية (بيومي، 2010، ص343).

إن للسياق دورا مهمّا في الوقوف على معنى المشترك اللفظي في النص القانوني، ذلك أن المعاني المختلفة التي يدل عليها أحد المصطلحات إنما يطفو منها في الشعور معنى واحد هو ما يعنيه سياق النص (الصالح، 1983، ص306، بيومي، 2010، ص406) يكون هو الأقرب إلى الذهن من غيره، انطلاقا مما يعبّر عنه بعض الأصوليين بحجية الظهور أو أصالة الظهور التي تجعل أحد المعاني ظاهرا من الكلام وأكثر انسجاما معه من أي معنى آخر.

ولا اختلاف حول أهمية السياق اللغوي والقرائن المصاحبة في إزالة اللبس عن ألفاظ المشترك اللفظي، لكن السياق اللغوي قد يعجز عن تحديد المعنى المراد من اللفظة في بعض الأحيان، وقد أشار إلى مثل هذا العجز اللغوي يسبرسن (أولمان، 1957، ص129).

والمؤكد أن إشكال المشترك اللفظي يظل قائما، ويبقى أحد الإشكالات التي تؤرق الباحث والدارس في مجال القانون؛ ذلك أن اللغة القانونية، رغم طابعها الكوني، ليست لغة صورية، بحيث لا يبقى أي مجال للتأويل، وذلك بسبب مرونتها التي تجعل مصطلحاتها وتراكيبها تحتمل تأويلات وتفسيرات مختلفة (وهبة، 2007، ص39)؛ لأن الكثرة الغالبة من ألفاظ القانونيين تتصل اتصالا وثيقا بحياة عامّة الناس ومعاشهم، وتصف مشاكلهم، وتدبر شؤونهم، وترعى مصالحهم، وبهذا تكون ألفاظ الخطاب هي ألفاظ القانون في غالب الأحيان، ومهما يحاول القانوني في تشريعه أن يحدد معالم تلك الألفاظ، فإنه يلقى في هذا من العنت والمشقة الشيء الكثير (أنيس، 1976، ص111).

وقد استرعى اختلاف لغات الاختصاص العديد من الباحثين رغم انتمائها إلى المجال التصوري نفسه؛ ومنهم من جعل لغة الرياضيات هي اللغة العلمية الخاصة المثالية؛ نظرا إلى ما تتصف به من معادلات قصيرة محددة المعنى، ودقيقة الدلالة (القاسمي، 2008، ص98)، وهذا أيضا رأي بيلاج Pelage (2000) الذي اعتبر علم الرياضيات العلم الذي يمنح المرجعية الكبرى للعمليات الكونية، فوضع سُلَّمية راعى فيها قرب التخصصات أو بُعدها من هذه اللغة، وجاءت على النحو الآتي:

القانون/ العلوم الاقتصادية/ العلوم الاجتماعية/ العلوم البيولوجية/ العلوم الفيزيائية/ الرياضيات

\

ويظهر من هذه السُّلَّمية أن القانون وُضع في النقطة القصوى من علم الرياضيات، ويُفسر ذلك بالصعوبات الكبيرة في ضبط الاصطلاح في اللغة القانونية.

ويزيد الإلحاح على أهمية تجاوز تلك الصعوبات التي يطرحها المشترك اللفظي أن صعوبات أخرى مماثلة تطرحها اللغة القانونية، ومن ذلك الترادف، ولذلك يستحسن أن نختار من بين المشترك سواء أكان لفظيا أم دلاليا ما نقصره على مجال استعمالي مخصوص، فيصبح استعماله دالّا عليه تجنُّبا للالتباس، فتستعمل كل كلمة بشكل صارم للتعبير عن الشيء ذاته، فلا يكون في لغة القانون مكان للألفاظ المشكلة (بيومي، 2010، ص135)، فتحمل المصطلحات تعريفا منضبط المعنى يُرمَز إليه بمفردة دقيقة محددة ومتفردة دلاليا، ويكون حينئذٍ موضوعيا ثابتا لا يسمح بالترادف أو الاشتراك.

سيظل المشترك في لغة القانون واقعا ملموسا، وحقيقة قائمة، وواقعا لا يرتفع؛ لأن "تطلُّب الكمال في اللفظ والمعنى يتضمن توقُّع (العصمة) للغة الإنسانية وللتوقعات البشرية عن احتمالات المستقبل. والواقع أن تلك (العصمة) لا يمكن الوصول إليها، وهذا يعدّ أحد العيوب الأساسية للنصوص القانونية" (العوا، 1981، ص19)، ومهما يكن للمشترك من ارتباك وتشويش وخلط يعوق التواصل أحيانا، فإنه لا يمكن التغاضي عن قيمه اللغوية المهمّة، وسيظل خصيصة من خصائصها.

9. خاتمة و اقتراحات

ما الحلول المقترحة الممكنة لتفادي المشترك اللفظي في القانون؟

قبل الحديث عن بعض الاقتراحات، نشير بدءًا إلى أن المشترك اللفظي قد يكون مطروحا أيضا في بعض لغات الاختصاص الأخرى، ولكن يبقى حضوره في مجال القانون أظهر وأبين؛ إذ إن القليل من ألفاظ القانون ما يكتسب صبغة الاصطلاح، فتصبح مصطلحاته علمية مثل مصطلحات الرياضيات والهندسة أو الكيمياء أو الطب.

قد يكون السياق عاملا مهمّا في تحديد المعنى كما رأينا، وخصوصا في اللغات المعربة التي قلَّما يسبب فيها المشترك اضطرابا أو التباسا، ولا ينشأ اللبس والغموض إلا حين يتسع الموقف فيشغل مشتركان لفظيان الجملة نفسها، وهذا يعني أن هذه التغطية والتعمية، رغم ندرتها في لغتنا المعربة، يمكن إزالتها بمجرد معرفة الظروف والملابسات السياقية (مجاهد، 1981، ص57)، ولكن السؤال الذي نطرحه هنا: **ما هي أهمية الضبط المصطلحي إذا لم يغن عن السياق؟**

إن ما يطرحه المشترك يُنبه إلى ضرورة الانطلاق من مدونة مصطلحية تقوم على استقراء ما هو مشترك في كل فروع القانون، وتشكّل قاعدة بيانات مرجعية للمصطلحات القانونية صادرة عن جهات مُلزمة، ويبدأ العمل عليها منذ المراحل الأولى لصياغة النصوص القانونية، ويُحتكَم فيها إلى مبدأ التغليب في اختيار المصطلح الأنسب لمعنى من المعاني التي تتنازع المصطلح المشترك في استعمالاته المختلفة، فيصبح معناه ثابتا داخل سياق استعمالي مخصوص، ونبحث عن مصطلحات أخرى من خلال التوليد أو الاشتقاق أو النحت... وهذا الأمر أضحى ممكنا ويسيرا بفضل البرامج الإلكترونية التي ستساعد بدون شك على حوسبة المصطلحات واستحضار سياقات استعمالاتها المختلفة بسرعة ودقة.

إن القانون في تطور دائم، ومواكبة تطوره ليست بالأمر الهيّن، ولذلك لابدّ من تضافر الجهود لبلوغ الغايات المنشودة، وبما أن العمل المصطلحي عمل لغوي بالدرجة الأولى، فلا مانع من الانتفاع بالمعرفة اللسانية في الضبط المصطلحي.

الهوامش

(1). استأثر الاشتراك اللفظي باهتمام اللغويين والأصوليين والمفسرين والبلاغين... وتزخر كتبهم بتتبُّع قضاياه، وقد اقتصرنا هنا على ما جاء عند اللغويين.

(2) هذا وإن كان موضوع المشترك عامّة في الدرس اللغوي العربي يعود إلى مرحلة ما قبل سيبويه؛ ومن هؤلاء مقاتل بن سليمان (ت. 150ه)، في كتابه الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، وهارون بن موسى الأعور (ت. 170ه)، وله كتاب بنفس عنوان كتاب مقاتل بن سليمان.

(3). ومن ذلك شرحه لقوله جل ثناؤه: (فاقذفيه في اليم فليلقه اليمُّ بالساحل) (طه. 39) فقوله: "**فلْيُلقِهِ" مشترك بين الخبر وبين الأمر، كأنه قال: فاقذفيه في اليم يلقِهِ اليم. ومحتمل أن يكون اليمُّ أمر بإلقائه**". (ابن فارس، 1997، ص207).

(4). تجدر الإشارة إلى تمييزهم بين homograph (مشترك خطّي) وhomophone (مشترك صوتي). (الحباشة، 2015، ص41).

(5). يقول أنيس "الكثرة من علماء اللغة قد ذهبوا إلى ورود المشترك اللفظي، وضربوا له أمثلة عديدة، ومن هؤلاء الأصمعي، والخليل، وسيبويه، وأبو عبيدة... فقد أفرد له بعض هؤلاء مؤلفات خاصة سردوا فيها أمثلة". (2003، ص 166).

(6). من هؤلاء أبو هلال العسكري (ت. 395ه. ط. 1958) الذي يقول: "فكما لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثيرا للغة، بما لا فائدة فيه" (ص، 23-24). ويرى السيوطي (ت. 911ه، ط. 1958، 389/1) أن الألفاظ "إنما موضوعة للإبانة عن المعاني فلو جاز وضْع لفظ واحد لمعنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية..." ومن المحدَثين الذين ذهبوا هذا المذهب رمضان عبد التواب (1999) الذي يرى أن المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر إلا في معجم لغة من اللغات، أما في نصوص هذه اللغات واستعمالاتها، فلا وجود إلا لمعنى واحد من معاني المشترك اللفظي. انظر تفاصيل أوفى حول الموضوع في: عبد التواب (1999، ص334). وحسان (1998، ص32) الذي يرى أن المشترك في اللغة جاء من المجاز، ويظهر ذلك في أن معاني اللفظة في المشترك اللفظي تشترك فيما بينها بجزء من المعنى قد يكون جليا وقد يكون خفيا، ولكننا نحسه بالفطرة اللغوية.

(7). هذا رأي أولمان Ullmann (1957) الذي يقول: "كثير من كلماتنا لها أكثر من معنى، غير أن المألوف هو استعمال معنى واحد فقط من هذه المعاني في السياق المعين". (أولمان، 1957، ص54). وهذا رأي فندرياس (1950) أيضا الذي يقول: "إننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمتين أكثر من معنى واحد Homonymie في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما؛ إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعيّنه سياق النص، أما المعاني الأخرى فتمحى وتتبدد، ولا توجد إطلاقا" (ص 228).

(8). ينظر تفصيل ما نشير إليه هنا في بيومي (2010، ص341-346) والتعريفات الواردة أدناه من المرجع نفسه.

(9). وهي المصطلحات التي ترددت واستقرت على أيدي الفقهاء؛ ومن هذه الاصطلاحات: الخلع- الربع- اللقطة- مالك الرقبة- الحمل المستكن- ساقط الخيار- الغبن الفاحش... وغيرها.

(10). المقصود بها الألفاظ التي تتواضع طائفة خاصة من المخاطبين بأحكام القانون، كأهل فن معين، أو طائفة خاصة من الصناع والحرفيين، أو غيرها من الطوائف، على وضعها بإزاء معان خاصة بذلك الفن أو تلك الحرفة؛ حتى إذا أطلق المشرّع ذلك اللفظ انصرفت أذهانهم إلى ذلك المعنى مباشرة؛ ومن ذلك الاصطلاحات الواردة في القانون التجاري، وقانون المرافعات المدنية والتجارية، والتشريعات الخاصة (المكملة للقانون المدني)، كقانون تنظيم الشهر العقاري، وقانون الريّ والصرف، وقانون الإصلاح الزراعي، وقانون التأمينات الاجتماعية... وغيرها.

(11). وهي التي يسِكّها القضاة من واقع خبراتهم ثم يستعملها المشرع في لغة القانون أو التي تتعلق بالعمل القضائي بصفة عامة، ومن أمثلتها: الدعوى - الطعن - المداولة - غرفة المشورة - قاضي الأمور الوقتية – المحكم - هيئة المحكمة - قلم الكتاب...

(12). وهي ألفاظ الحضارة التي تعارف الناس على استخدامها حديثا في تنظيم شؤونهم لمعان ومسميات خاصة، سواء كانت عربية أو معرّبة، ومن ذلك: أوراق البنك - البورصة - خطوط الكهرباء - تذاكر السفر - الصور الشمسية...

(13). ومثال ذلك: حق، عدالة، قانون، حكومة، ومحكمة، وعقد، وضمانة، وجنحة...

(14). ومن ذلك: حجة، احتمال، دعوى...

(15). معالجة الاشتراك اللفظي في (police) واضح في معجم لاروس الكبير (Grand Larousse de la langue française, 1989, Tome 5, p-p. 4340-4341)؛ إذ خصص المعجم مدخلين لـ (police)؛ فالكلمة الأولى أصلها لاتيني (politia) بمعنى منظمة سياسية، حكومة، ولها صيغة إغريقية... أما الكلمة الثانية، فأصلها بروفنسالي قديم (polissia) بمعنى توصيل/ تذكرة (ظهر هذا اللفظ نحو عام 1372). وضمن كل مَدخل من المدخلين توجد تفريعات فرعية. فالاختلاف في السياق القانوني مبنيّ على الاختلاف المعجمي العامّ، ولا يوجد اشتراك قانوني خاص، بل هو اشتراك لفظي جرى في السياق القانوني، من دون أن يكون منشأه قانونيًّا. (أشكر الصديق العزيز الدكتور صابر الحباشة على إفادته في هذا الجانب).

(16). هذا المصطلح والمصطلحات التي تليه هي مصطلحات مستمَدّة من القانون المغربي.

(17). تحدثت مصادر عديدة عن أسباب المشترك اللفظي في اللغة العادية، فأرجعه البعض إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية. **تتمثل الأسباب الداخلية في الاستعمال المجازي**؛ فقد تفيد الكلمة الواحدة معنيين اثنين، أحدهما على وجه الحقيقة، والآخر على معان ودلالات أخرى كثيرة على سبيل الاستعمال المجازي، و**التطور الصوتي:** كأن تكون الكلمتان في الأصل مختلفتيْ الصورة والمعنى، ثم حدث تطوّر في بعض أصوات إحداهما، فاتفقت لذلك مع الأخرى في أصواتها، وهكذا أصبحت الصورة التي اتحدت أخيرا مختلفة المعنى، أي لفظة واحدة مشتركة بين معنيين أو أكثر (عبد التواب، 1999، ص232). **أما الأسباب الخارجية فتتمثل في: تعدد اللهجات واختلاف البيئات، و اقتراض الألفاظ من اللغات الأجنبية.** انظر تفاصيل أخرى في: مجاهد (1981)، وبيومي (2010).

مراجع البحث

المراجع العربية

أنيس، إبراهيم. (1965). *في اللَّهَجَاتِ العربيَّة* (ط6). دار النشر، القاهرة.

أنيس، إبراهيم. (1976). *دلالةُ الألفاظِ* (ط3). مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

بناني، أحمد. (2020). لغة الاختصاص ودور علم المصطلح في مقاربتها. *مجلة الآداب واللغات، 8*، (1)، 17-44.

البوشيخي، الشاهد. (1993). *مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج* (ط1). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

بيشت، هيربرت. ودراسكاو، جينفر. تر: محمد حلمي هليل (2000). *مقدمة في المصطلحية* (ط1). مجلس النشر العلمي، الكويت.

بيومي، سعيد أحمد. (2010). *لغة القانون في ضوء علم لغة النص، دراسة في التماسك النصي* (ط1). دار الكتب القانونية، مصر.

ابن جني، عثمان. (ت392هـ، ط. 1952). *الخصائص* (د.ط). تح: محمد النجار. دار الكتاب العربي، بيروت.

حجازي، محمد فهمي. (د.ت). *الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح* (ط1). مكتبة غريب، مصر.

حسان، تمام. (1998). *اللغة العربية معناها ومبناها* (ط3). عالم الكتب، القاهرة.

حليمي، صونيا أسمهان. (2013). خصائص المصطلحات القانونية العربية والإنجليزية في الوثائق الدولية، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 10*، (1)، 1-21.

الديداوي، محمد. (2000). *الترجمةُ والتواصُلُ* (ط1). الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

ستيفن، أولمان. تر: كمال بشر (1962). *دورُ الكلمةِ في اللغةِ* (ط2). مكتبة الشباب، القاهرة.

السوداني، حسين. (2018). ترجمة المصطلح وتوطين اللسانيات، مثال الترجمات العربية الخمس لدروس فردينان دي سوسير، *مجلة اللسانيات العربية، 7*، 6-57.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (ت180هـ. ط. 1988). *الكتابُ* (ط3). تح: عبد السلام هارون (1988). مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين. (ت911هـ، ط. 1986). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* (د.ط). تح: جاد المولى، محمد أحمد البجاوي، علي محمد، وإبراهيم محمد أبو الفضل. (د.ط). المكتبة العصري، بيروت.

الشاطبي، إسحاق إبراهيم بن موسى. (ت 790هـ، ط. 1975). *الموافقات* (ط2). شرح: الشيخ دراز، دار المعرفة، بيروت.

صابر، الحباشة. (2015). *المشترك الدلالي في اللغة العربية، مقاربة عرفانية معجمية* (ط1). دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

الصالح، صبحي. (1983). *دراسات في فقه اللغة* (ط10). دار العلم للملايين، بيروت.

عبد التواب، رمضان. (1999). *اللهجات العربية* (ط5). مكتبة الخانجي، مصر.

عبد التواب، رمضان. (1999). *فصول في فقه العربية* (ط6). مكتبة الخانجي، مصر القاهرة.

العسكري، أبو هلال. (ت 395هـ، د.ت). *الفروق اللغوية* (د.ط). تح: سليم، محمد إبراهيم، دار العلم والثقافة، القاهرة.

عمر، أحمد مختار. (1998). *علم الدلالة* (ط4). عالم الكتب، القاهرة.

العوا، محمد سليم. (1981). *تفسير النصوص الجنائية: دراسة مقارنة* (د.ط). دار عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية.
ابن فارس، أحمد. (ت 395هـ). تح: بسج، أحمد حسن. (1997). *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها* (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت.
فندريس، جوزيف. تع: الدواخلي، عبد الحميد، والقصاص، محمد. (1950). *اللُّغَةُ* (ط1). مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
القاسمي، علي. (2008). *عِلْمُ المُصْطَلَحِ، أُسُسُهُ النَّظَرِيَّةُ وتَطبِيقَاتُهُ العَمَلِيَّةُ* (ط1)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
لاور، أودري. ترجمة: علوي، حافظ إسماعيلي. (2015). هل هناك لغة قانونية؟، *مجلة البلاغة والنقد الأدبي*، (4)، 227-234.
مجاهد، عبد الكريم. (1981). المشترك اللفظي، *مجلة التربية*، (49)، 56-57.
بن مراد، إبراهيم. (1997). *مسائل في المعجم* (1). دار الغرب الإسلامي، بيروت.
المسدي، عبد السلام. (1993). *صياغة المصطلح وأسسها النظرية مع دليل بيبليوغرافي* (ط1). بيت الحكمة المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس.
الميساوي، خليفة. (2013). *المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم* (ط1). دار الأمان، الرباط.
الناجح، عز الدين. (2012). *الحِجَاجُ فِي الخِطَابِ القَانُونِيّ* (ط1). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونيرافا للنشر والتوزيع، تونس.
وهبه، كلود. (2007). حكمتْ المحكمةُ، *مجلة المترجم*، 7 (2)، 37-42.

المراجع الأجنبية

Cornu, G. (2005). *Linguistique juridique*. Editions Montchristien, E.J.A.
Gałuskina, K. (2009). *Le langage du droit et l'ambiguïté lexicale*, Neophilologica, Études sémantico-syntaxiques des langues romanes. 21(n.a), 29-40.
Kleiber, G. (1999). *Problèmes de sémantique*. La polysémie en questions, Paris: Presses Universitaires du Septentrion.
Laur, A. (2012). Existe t-il un langage juridique? Available at: https://www.village-justice.com/articles/Existe-langage-juridique,12568.html
Lerat, P. (1995). *Les langues spécialisées*. Paris: Coll. Linguistique PUF.
Lyons, J. (1995). *Semantics: An introduction*. Cambridge university press.
Mattila, H.E.S. (2012). Legal Vocabulary. In: P.M. TIERSMA and L.M. SOLAN (eds.) *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press.
Palmer, F.R., (1981). *Semantics*. Cambridge University Press.
Pelage, J. (2000). La traductologie face au droit. Available at: www.tradulex.com/Actes2000/pelage.pdf
Sourioux, J.L. and Lerat, P. (1975). *Le langage du droit*. Paris: PUF.
Ullmann, S. (1957). *The Principles of Semantics*. Oxford: Blackwell.
Ullmann, S. (1973). *Meaning and style*, collected papers Unbound.
Yule, G. (1996). *Pragmatics*. Oxford: Oxford University Press.
Yule, G. (1996). *The study of language*. Cambridge: Cambridge University Press.

بيانات الباحث

أ.د. حافظ إسماعيلي علوي، أستاذ (اللسانيات) في (قسم اللغة العربية) (بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية) في جامعة الشارقة بـ(الإمارات العربية المتحدة). حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني، بالدار البيضاء، المملكة المغربية، عام 2004. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات، واللغة القانونية، والمعجم الذهني، والحجاج، وتحليل الخطاب.

معرف أوركيد (ORCID): 0000-0002-8643-6002

Email: halaoui@sharjah.ac.ae

AUTHOR BIODATA

Hafid Ismaili Alaoui is a Full Professor of Linguistics in the Department of Arabic, College of Humanities and Social Sciences, Sharjah University. Prof. Hafid obtained his PhD degree in Linguistics (2004) from Hassan II University. His research interests include: Linguistics, Language and law, Mental Lexicon, Argumentation, Discourse Analysis.

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة اللسانيات العربية، العدد 18 ، جمادى الآخرة 1445/ January 2024

الأضداد في العربية: قراءة في اللسانيات الشعبية*

Contronyms in Arabic. A Study in Folk Linguistics

محمد أحمد سامي أبو عيد

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن

توثيق البحث **APA Citation**:

أبو عيد، محمد أحمد سامي. (2024). الأضداد في العربية: قراءة في اللسانيات الشعبية. *مجلة اللسانيات العربية*، *18* ، 25-41.

استقبِل في: 08-12-1444/رُوجع في: 11-01-1445/ قُبل في 21-04-1445/ نُشر في: 19-06-1445

Received on: 2023-06-26 / **Revised on:** 2023-07-29 / **Accepted on:** 2023-11-05 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص

سعت هذهِ الدراسة إلى معالجة ظاهرة الأضداد العربية، من وجهة نظر اللسانيات الشعبية، وهي فرع من الدراسات اللسانية المعاصرة، يهدف إلى نقد التصورات والأفكار غير العلمية عن اللغة.

وقد توزعت الدراسة على عدة محاور، فبدأت بمناقشة "اللسانيات الشعبية"، مصطلحًا ومفهومًا، ثم عرضت لمفهوم الثقافة والتراث الشعبي وما بينهما من فصل ووصل، وعرضت لعدد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

أما في المحتوى التطبيقي، فتناولت الدراسة مدونة الأضداد العربية، وفق ما جاءت عليه في معجماتها الخاصة وفي المعجمات العامة، لتكشف عن العوامل الثقافية والاجتماعية التي أدّت إلى وجود الأضداد في العربية، وقد تمثلت هذهِ العوامل في الشّر، والخوف، والتفاؤل والتشاؤم باللغة، والتهكم اللغوي.

هذا، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الثقافة، الأضداد، العربية، الفولكلور.

Abstract

The aim of this paper is to study contronyms in Arabic from a folk linguistics perspective. Folk linguistics is a branch of modern linguistics that addresses unscientific perceptions and ideas about language. To this end, the study starts by discussing the subject of folk linguistics, the relationship between culture and folklore, and the various studies that dealt with the topic.

In the applied section, a sample of contronyms from general and specialized Arabic dictionaries is analysed in order to find out the cultural and social factors behind the emergence of contronyms in Arabic. Such factors are mainly evil, fear, optimism, and pessimism, in addition to linguistic sarcasm.

In the closing section, a set of results and recommendations are presented.

Keywords: Linguistics; Culture; Contranyms; Arabic; Folklore.

1. المقدمة

تقصد هذه الورقات معالجة ظاهرة الأضداد العربية، من منظار اللسانيات الشعبية. واللسانيات الشعبية حقل من حقول الدرس اللساني المعاصر، يهدف إلى مقاربة الأفكار والتصورات الشعبية عن اللغة، سواء في ذلك أصدرت هذه الأفكار والتصورات عن العاملين في الدرس اللغوي أم عن غيرهم، وسواء في ذلك أصدرت هذه التصورات والأفكار في مرحلة ما قبل اللسانيات أم بعدها.

وتتوزع الدراسة على محاور متوالية: فتعرض لمفهوم اللسانيات الشعبية؛ وتأتي على ما بين الثقافة والثقافة الشعبية من وصل وفصل؛ ثم تتناول عددًا من الدراسات السابقة، لتُظْهر من ذلك شرعية النظر في ما بين اللغة والثقافة الشعبية من وشائج؛ على أن ذلك كله ينتمي للإطار النظري للدراسة. أما الدراسة التطبيقية، فتتخذ من مدونة الأضداد العربية ميدانًا لها، ترمي من ورائه إلى الوقوف على عوامل التكوين الثقافي والاجتماعي للظاهرة؛ وعلى ذلك، راحت الدراسة تستل أمثلتها من مدونة الأضداد، كما جاءت في المعجمات اللغوية الخاصة، من مثل: الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي؛ وكتاب الأضداد للأنباري، والأضداد لقطرب، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني.

2. الإطار النظري

2. 1 اللسانيات الشعبية: المصطلح والمفهوم

اللسانيات الشعبية مصطلح عربي، وضع ليقابل ذلك المصطلح الأجنبي "Folk Linguistics" (روبنز، 1997، ص17)، والمصطلح في أصل وضعه وفي لغته الأصلية يؤشر على مفهومين متباينين: أما المفهوم الأول، فقديم ومتجاوز، عثر عليه الدارس في كتاب روبنز "Robins": موجز تاريخ علم اللغة، وقصد منه المؤلف ذلك الضرب من النشاط اللغوي في مرحلة ما قبل العلم اللساني، وهو نشاط أسس على وجهات نظر تخمينية أو آراء دوجماتية عن أصل اللغة، وعن أصل اللغة المعينة ومكانتها في حياة المجتمع، وكان اللغويون في هذه المرحلة يزدرون لغة الآخر ولهجته، وينسبون للغتهم وصلًا بالذات الإلهية (روبنز، 1997، ص. ص. 17-18).

وعلى ذلك، يكون المفهوم الخاص باللسانيات الشعبية عند "روبنز" جزءًا من الدرس اللغوي القديم، وهو مفهوم عرفته كل الثقافات البشرية الكبرى (المرجع السابق، ص. 18)، وأما وسمه بالعلم[1]، فلا يقع إلا من باب المجاز، فما ينطوي عليه المفهوم من آراء ومعتقدات يظل بعيدا عن الخضوع للملاحظة والتجربة، وهو كذلك ليس افتراضات علمية مبنية على معطيات مادية ملموسة، والنشاط اللغوي حول هذه الآراء والمعتقدات لا يلتزم الحيدة والموضوعية، ولا يمكن تعميم ما توصل إليه على لغات البشر كافة.

وأما المفهوم المعاصر للسانيات الشعبية، وهو قطب الرحى في هذه الورقات، فضرب مغاير، تمامًا، لما انطوى عليه مفهوم روبنز من أفكار، فاللسانيات الشعبية، وفق ما استقر عليه الدرس، طريق من الدراسة العلمية لما بين اللغة والثقافة الشعبية من وشائج، ومن علاقات التأثر والتأثير. باعتبار أن الثقافة الشعبية "Folklore" جزء من المفهوم الثقافي العام، الذي ما فتئ اللسانيون الاجتماعيون يسلّمون بما بينه وبين اللغة من صلات (Albury, 2017, p. 4؛ هدسون، 1987، ص. 130).

وعلى ذلك، تكون اللسانيات الشعبية في حاضر العلم اللغوي لا في تاريخه، وعلى وجه التعيين، فإن اللسانيات الشعبية جزء من اللسانيات الأنثروبولوجية والإثنوجرافية، فاذا كان العمل اللساني الأنثروبولوجي والإثنوجرافي معنيًّا بدراسة الصلات في ما بين اللغة والثقافة، فإن النشاط اللساني الشعبي يستهدف جانبًا من ذلك، بمقاربته لما بين اللغة والفولكلور من تأثر وتأثير.

ومن هنا، يمكننا القول إن اللسانيات الشعبية، بوصفها علمًا لسانيًّا وليدًا، تحدث قطيعة معرفية (إبستمولوجية) متعددة الجوانب، فهي تَجاوزٌ لما ذهب إليه روبنز من مفهوم ضيّق لـ"علم اللغة الشعبي" Folk Linguistics، باعتبار أن ذلك المفهوم جزء من الماضي لا من حاضر العمل اللساني، كما تمثّله اللسانيات الشعبية. صحيح أن اللسانيات الشعبية تتناول بالدرس الأفكار والمعتقدات القديمة حول أصل اللغة والتفوق اللغوي (Preston, 1993, p. 181)، لكنها تدرسها لا على أساس التسليم بها، كما فعل اللغويون القدماء، بل على أساس النقد والتجاوز، كأن تدرس تلك الأفكار والمعتقدات على أنها جزء من ثقافة قديمة، كان لها الأثر في تشكيل تصورات غير علمية حول اللغة. ويمكننا أن نزعم أيضًا أنّ مثل هذه التصورات استمر تأثيرها وصولًا إلى العصر الحديث، كما نجد في كثير من كتابات اللغويين المعاصرين، الذين نأوا بأنفسهم عن معطيات الدرس اللساني (Rodgers, 2016, p. 394).

وفي إطار من القطائع المعرفية، تنظر الدراسة إلى اللسانيات الشعبية بوصفها جزءًا من الانقلاب اللساني على مباحث اللسانيات النظرية وتصوراتها حول اللغة ودرسها؛ فإذا كانت اللسانيات الصورانية (البنيوية والتوليدية) أسست مقولاتها على العبارة السوسيرية ذائعة الصيت: "إن الهدف الفريد للسانيات هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها" (De Saussure, 1996, p. 232)، فإن العمل اللساني في الفولكلور يقطع مع السوسيرية؛ فالآلة التشريحية للسانيات ينبغي لها، وفق ذلك، ألّا تظل مقصورة على دراسة النظام اللغوي معزولًا عمّا حوله من مؤثرات، وأن تظل حبيسة وصف اللغة وتفسيرها من الداخل، بل إن موضوع اللسانيات، على مستوى الفولكلور، سيكون الكلام بدلًا من اللغة، وسيكون درْسًا للكلام بما له من تأثر وتأثير في التراث الشعبي.

2.2 الثقافة والثقافة الشعبية

عرّف تايلور Taylor الثقافة بقوله إنها "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها مما يكتسبه الإنسان بوصفه عضوًا في مجتمع" (طعيمة، 1985، ص198)، ومن ثمّ، فإن الثقافة، وفق تعريف أحد الآباء المؤسسين للأنثروبولوجيا الحديثة، تشتمل على الجانبين المادي والمعنوي لمجمل منجزات البشر، فهي تشتمل على الأدوات والآلات وأنواع السكن والملابس والطعام والشراب ووسائل الاتصال؛ وتشتمل كذلك على الأفكار والقيم والاتجاهات وأساليب التعامل والفنون والعلوم والآداب وغير ذلك (المرجع السابق، ص. 198، كوبر، 2008، ص. 284).

ويتصل تعريف آخر موجز للثقافة بتعريف "تايلور"، أعلاه، إذ يقول: "الثقافة حالة انفصال للإنسان عن الطبيعة (الفار، 2013، ص. 42)؛ فحين جاء البشر بالمطهوّ بديلًا عن النيّء كانت الثقافة، ولما انتخب الإنسان ملابس بديلًا عن العري وجدت الثقافة، وكذلك ظهرت الثقافة عند اكتشاف النار وعند ظهور الزواج والأسرة والمفاهيم القرابية والتابو[2] (فال، 1991، ص. ص. 13- 14).

إن ما يجمع بين التعريفين أنهما يحدّان الثقافة بجعلها تدخّلًا إنسانيًا في الطبيعة (محمود وآخرون، 2006، ص. 55)، بغض الطرف عن كون ذلك التدخل قديمًا أو معاصرًا، وعليه تنقسم الثقافة إلى مفهومين زمنيين: الثقافة الحديثة والثقافة القديمة، فالمعالجة بعلم الطب ثقافة حديثة، في حين إن التداوي بالأعشاب والرقية والحجامة موروث شعبي؛ وتفسير الأحداث، وفق مفهوم العلة والمعلول، جزء من الثقافة الحديثة، أما التراث الشعبي فيميل إلى تفسير الأحداث، وفق مقولات الحسد والإصابة بالعين والتشاؤم والتفاؤل بالأشياء.

والتراث الشعبي، المشار إليه، هو ما تطمح الدراسة الحالية إلى الكشف عن علاقته بالأضداد اللغوية، بوصفها المدونة العلمية للبحث. ولعل التساؤل يكون مشروعًا عن أهمية العوْد بالدرس العلمي اللساني إلى مجاهل التراث الشعبي، وهو تراث تجاوزته الثقافة الحديثة، بما أنتجته من حقائق ومعطيات؛ أقول: إن هذا العوْد له ما يسوّغه علميًّا وعمليًّا: أما التسويغ العلمي، فقد سبقت الإشارة إلى أن التناول للتصورات الشعبية حول اللغة لا يقود إلى التسليم بها، وإنما الهدف منه بيان الأثر الذي تجلبه تلك التصورات على اللغة وعلى المشتغلين بدرسها. أما التسويغ العملي، فيرتبط بتلك العناية التي أَوْلاها اللسانيون التطبيقيون للدرس الهوياتي بوصفه حقلًا تطبيقيًّا للسانيات، يسهم في تحريرها من أسوار اللسانيات الشكلانية، ويعيد لها صبغتها الإنسانية "Rehumanization"، بعد أن فقدتها بأعمال اللسانيين الصورانيين (البنيويين والتوليديين) التي أغرقت العمل اللساني بأطر من التحليلات الشكلية والرياضية.

ولا جَرَم، هنا، أن التراث الشعبي ركيزة من ركائز الهوية (جوزيف، 2007، ص. 7)، يسهم البحث فيه بإبراز تلك الهوية في عالم متعدد الثقافات والهويات، ينقض المركزية ويُجِلّ التنوّعَ مكانها؛ وإذا كان اللسانيون التطبيقيون يربطون ما تحققه اللسانيات من منجزات بمستوى الانفتاح على الآخر، ظواهر وعلومًا (المرجع السابق، ص. 41)، فإن انفتاح اللسانيات على الفولكلور والتأسيس لحقل اللسانيات الشعبية ليس بعيدًا عن ذلك المنال.

3.2 الدراسات السابقة

عُني الباحثون بدراسة أثر التراث الشعبي في عددٍ من الفنون، كما في بيان ذلك الأثر في المسرح (مصطفى، 1980) والرواية (حمادي، 1980) والشعر الشعبي (العارفي، 2013) والرسم (قانصوه، 1995). أما أن يقع النظر على أثر الفولكلور في اللغة، فأمر لم يلحظه الباحث الحاليّ في مجمل المكتوبات العربية حتى ظهور كتابٍ عن مركز الملك عبد الله الدولي في المملكة العربية السعودية عام 2017، بعنوان: "التصورات الشعبية عن اللغة العربية، مفاهيم وقضايا وحالات"، وقد اشتمل الكتاب على غير دراسة متصلة بموضوع البحث الحالي، منها دراسة لمنصور مبارك ميغري وعقيل الشمري، بعنوان: "التصورات الشعبية عن اللغة في الأدبيات اللسانية المعاصرة، مقاربة إبستمولوجية"؛ ودراسة لصلاح الدين الشريف، بعنوان: "صورة العربية في التصورات الشائعة وما تثيره من قضايا نظرية ومنهجية"؛ وكذلك دراسة لأشرف عبد الحي، بعنوان: "نحو تسييس اللسانيات التطبيقية: التصورات الشعبية للغة". من جانب آخر، ناقشت أعمال أخرى، اشتمل عليها الكتاب، قضايا تتصل بالتصورات الشعبية، من مثل: الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية والصواب اللغوي والاتصال فيما بين اللغات وتقارضها.

ولعل هذا الظهور المتأخر للدراسات اللسانية العربية، على المستوى العربي، خير مثال على تلك الحالة من التأخر في مواكبة التطورات الجارية في الدرس اللساني المعاصر؛ من جانب آخر، فإن ذلك التأخر يؤشر على أن العناية باللسانيات الشعبية وموضوعاتها إنما تجيء في آخر اهتمامات اللسانيين العرب (عبد الحي، 2017، ص. 117).

وكان باحث في الكتاب المشار إليه، أعلاه، أعاد الظهور الأول للمصطلح العربي: "اللسانيات الشعبية" إلى عام 2010، وذلك في ترجمة "عبد الرزاق بنور" لكتاب "سيلفان أورو": "تاريخ التفكير اللساني، نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب" (نقلًا عن ميغري والشمري، 2017، ص. 45)، وأقول هنا، إنه الظهور الأول للمفهوم، أو الظهور الأول للمصطلح بمفهومه المعاصر، الذي يجعل اللسانيات الشعبية فرعًا على اللسانيات واللسانيات التطبيقية. أما المصطلح بالمفهوم القديم، فقد رصد ظهورَه الباحثُ الحاليّ في ترجمة "أحمد عوض" لكتاب "روبنز": "موجز تاريخ علم اللغة في الغرب" (روبنز، 1997، ص. 17) وهي ترجمة أُنجزت في العام 1997.

على أية حال، فإن ندرة الدراسات العربية في اللسانيات الشعبية تقابَل بوفرة من الدراسات، على المستوى الغربي، بل وبسبق زمني لافت للأنظار؛ فقد اقترح Henry Hoenigswald سنة 1966 أن يبادر اللسانيون لا إلى العناية، فحسب، بما يحدث في اللغة، بل إلى العناية، أيضًا، بما يقوله الناس عمّا يحدث في اللغة، وكان هذا الاقتراح عُدَّ عند كثيرين عملًا تأسيسيًّا للسانيات الشعبية (نقلا عن ميغري والشمري، 2017، ص. 33).

وفي ستينيات القرن المنصرم، وَجَّه ديل هايمز Hymes الأنظار نحو النظريات الشعبية حول اللغة، وذلك في كتابه: "اللغة والثقافة والمجتمع"، المنشور عام 1964، على أنّه كرّر التوجيه عينه في دراسات أخرى لاحقة، اهتم فيها بأثنوجرافية الاتصال واللسانيات الإثنوجرافية، رغم عَدّه لكل هذه الجهود جزءًا من العمل اللساني الاجتماعي (نقلًا عن عبد الحي، 2017، ص. 119)؛ وقد اشتد عود الدراسات اللسانية الشعبية في تسعينيات القرن الفارط، بظهور مؤلف مرجعي في الحقل، عام 2000، أعدته Neidzielski و Preston، حمل وسم "اللسانيات الشعبية"، وكان الكتاب المرجعي ناقش تصورات العوامّ عن اللغة، بما في ذلك تصوراتهم عن القواعد واللهجات والاكتساب وصعوبة اللغة، وما تتعارض فيه تلك التصورات مع الحقائق العلمية في اللسانيات، مع بيان الضرورة العلمية لدراسة هذه التصورات بوصفها مدخلًا مهمًّا لفهم الثقافة؛ من جهة أخرى، عرض الكتاب لتقاطعات اللسانيات الشعبية مع اللسانيات النظرية والاجتماعية والإثنوجرافيا (نقلًا عن ميغري والشمري، 2017، ص. 47).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مفهوم "اللسانيات الشعبية" أشير إليه، كثيرًا، في الدراسات الغربية بمصطلحات أخرى مغايرة للمصطلح السابق Folk Linguistics، فقد عُرِض للمفهوم تحت مصطلحات: الثقافة اللغوية والأيدولوجيا اللغوية Language Ideology واللسانيات الزائفة (المرجع السابق، ص. 20؛ Pseudo Linguistics (Rodgers, 2016, p. 394 والميتالغة (المرجع السابق، 2017، ص. 48) وأثنوغرافيا اللغة (نقلًا عن عبد الحي، 2017، ص. 118) واللسانيات الاجتماعية العفوية، كما اقترحه بيير بورديو (نقلًا عن ميغري والشمري، 2017، ص. 48).

وبرغم كل هذه الإشكالات الاصطلاحية حول "اللسانيات الشعبية" فإنّ ثمة اتفاقًا بين الدارسين على ما يأتي:

- اللسانيات الشعبية جزء من اللسانيات التطبيقية (عبد الحي، 2017، ص. 117).

- هناك مفهوم واحد للسانيات الشعبية بكل مرادفاتها، ويتعلق ذلك المفهوم بدراسة الآراء والمعتقدات التي يكوّنها مستخدمو اللغة حول لغتهم، على أن تكون هذه الآراء والمعتقدات مزاعم دوجماتية، لا ترقى إلى مستوى النظر الموضوعي (Preston, 1993, p. 181؛ نقلًا عن ميغري والشمري، 2017، ص. 32).

- تحدد اللسانيات الشعبية موضوعها بكل ما يتصل بمثل هذه الآراء والمعتقدات، فتدرس:

أ. أحكام التخطئة والصواب المتعلقة بالسلوك اللغوي (نقلًا عن ميغري والشمري، 2017، ص. ص. 18- 32).
ب. المعتقدات والأفكار والأحكام التي يصدرها الناطق اللغوي حول لغته (Albury, 2017, p. 4)، على أن تكون هذه، جميعًا، متصلة بالرؤية السحرية لا العلمية.
ج. التقييمات الإيجابية والسلبية للغة (Martinez, 2003, p. 38).
د. الآراء الجماعية الشائعة عن اللغة (Albury, 2014, p. 87).
هـ. النظريات الذاتية: والمقصود بكونها نظريات ذلك الجانب التصوري المنظم الذي يحمله المتكلمون عن لغتهم (نقلًا عن ميغري والشمري، 2017، ص. 32)، على أن ذلك ليس من العلم ونظرياته في شيء، وعليه تكون تسميتها بالنظرية على سبيل المجاز لا الحقيقة. ولعل مما يضرب مثلًا على هذه النظريات الاستخدام السحري للغة، ممثّلًا بالخرافات المتعلقة بخواص الحروف وأسرارها (المرجع السابق، 2017، ص. 18)؛ ويمكن أن نمثل على ذلك من التراث العربي بالزعم المعهود عن العلاقة الطبيعية بين الصوت والمعنى، كما في مباحث ابن جني في الخصائص (ابن جني، ت 392، 1990، ج2، ص. 147- 170)، ويمكن أن نمثل على هذه النظريات الذاتية، أيضًا، بما جاء عند أحد اللغويين المعاصرين من القول "بالقيمة التعبيرية للحرف العربي" (المبارك، 1981، ص. 101).

3. المحتوى التطبيقي للدراسة: مدونة الأضداد العربية على ضوء اللسانيات الشعبية

تزعم الدراسة، في ما يأتي من صفحات، أن التراث الشعبي مسؤول عن جانب من ظاهرة الأضداد في العربية، أو هو عامل بارز في ظهور الأضداد، إلى جانب عوامل أخرى، منها ما يعتري اللغة من تطور في الدلالة، ومن تصحيف، ومن اختلاف بين اللهجات، أو اشتراك اللفظين في المعنى أو الصيغة، أو الاقتراض والمجاز (إسماعيل، 2006، ص. 17). وعلى ذلك، نعرض في قابل من السطور لأظهر العوامل الفولكلورية، وما أنتجته من أمثلة في الأضداد، احتوتها المعجمات العامة، واحتوتها معجمات خاصة بالظاهرة؛ كما في كتب الأضداد، لأبي الطيب اللغوي والأنباري وقطرب.

3. 1 الشر اللغوي

يفزع البشر من شرور تلاحقهم، فيجترحون وسائل تقيهم منها، ومن تلك الشرور المفترضة القول بالحسد والإصابة بالعين، وكان العرب، قديمًا، وضعوا غير تميمة، تقيهم من ذلك، ومنه ما قيل عن زهير بن أبي سلمى أنه "فقأ عين بعير في الجاهلية، وكان الرجل، إذا ملك ألف بعير، فقأ عين فحلها (زهير، 1992، ص. 13)؛ ومن ذلك ما روي عن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) أنه

قال، حين نظر إلى غلام مليح: "دسموا نونته"[3] (الثعالبي، ت 429هـ، د.ت، ص. 104)؛ وكان العربي، إذا ما خشي على نفسه، علّق في رقبته خزفًا أخضر (زهير، 1992، ص. 17).

قالت خنساء أخت زهير ترثي أخاها: (المرجع السابق، ص. 17).

وما يغني تَوَقِّيَ الموتِ شَيئًا ولا عَقْدُ التَّميمِ ولا الغضارُ

والتمائم، من حيث الفكرة، ليست أمرًا تعرفه ثقافة دون أخرى، بل هي ضرب من السلوك الكوني للبشر، وما يختلف في ذلك السلوك نوع التمائم التي يعتقدون بها دفع الشر، وقد عُرف منها: عظام الحيوان وأسنانه (علي، 1980، ص. ص. 750-751) وحذوة الفرس وكعب الأرنب والبيض المفرغ والودعة (المرجع السابق، ص. 750 وص. 813) والكف والملح (العارفي، 2013، ص. 36) والخرز (العلياني، 1992، ص. 8).

وإذا كان الشر، ممثَّلًا بالحسد، يقع بفعل العين وما تجلبه من نظر يقتل ويشوّه، فإن الشر ذاته قد يقع بفعل الكلام، وعلى ذلك، راح الناطق اللغوي يضع كلمات وتعبيرات يظنها تقي من شر الكلام، وستطلق الدراسة على تلك الكلمات أو التعبيرات التمائم اللغوية، فالتمائم إذن: فعل خير لغوي، نجابه به فعلًا لغويًّا شريرًا. إنه الكلام المضادّ للكلام؛ وفي إطار ذلك، نجد أبا حاتم السجستاني يقول: "لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين، كما قالوا للغراب لحدّة بصره أعور، قال أبو عبيدة: ويقال "لا تشوّه علي: أي لا تقل: ما أحسنه، فتصيبني بعين (أبو الطيب، ت 351هـ، 1996، ص. 262). ومن الأضداد في "الشوهاء": أن أُطلق على الفرس شوهاء، إذا كانت حسنة الخَلق (الأنباري، ت 328هـ، 1987، ص. 284)، ومما أطلق عليه "الشوهاء" كذلك خطبة سحبان بن وائل، من شدة في حسنها (الجاحظ، ت 255هـ، 2009، 1/ 281)، وكذلك أطلق اللفظ عينه على خطبة المتوكل، إذ فيها من الحسن ما يجعل القوم يخشون عليها (مسكويه، ت 421هـ، 2008، 4/ 387).

إن تحليل لفظ "الشوهاء"، في السياقات سالفة الذكر، يفضي بنا إلى القول إن المعنى المعجمي للفظ لا يتصل إلا بالقبح، وحده، والمقصود من المعنى المعجمي، هنا، المعنى اللغوي الحرفي والمعياري للفظ، الذي تدركه الجماعة اللغوية، أوّلًا، حين يُتلفظ به، إنه المعنى المركزي المهيمن، الذي لا نحتاج للوقوف عليه إلى مقال أو مقام. لكن الفزع من الشرور هو ما دفع بالناطق اللغوي إلى تجاوز الأسوار المعجمية والحرفية للفظ إلى المعنى الضد من المعنى المعيار، فأطلق "الشوهاء" على كل ما هو جميل وحسن، علّه بذلك يشوّه الجميل بالكلام، فتمتنع عنه الإصابة بالعين، وهو بذلك، لا يفعل إلا ما فعله مَنْ فقأ عين الفحل من البعير أو دسّم نونة الغلام؛ فمن فقأ عين الإبل ودسّم نونة الغلام إنما صنع تميمة مادية، أو فعلًا إنجازيًّا سعى من ورائه إلى دفع الشر وتَوَقِّيه. أما من أطلق الشوهاء على الجميل، فقد صنع تميمة لغوية، أو فعلًا كلاميًّا يرجو منه ما يرجو سلفه من التمائم المادية والأفعال الإنجازية، مع التنبه إلى أن كلا الفعلين الإنجازي المادي والكلامي إنما ينتسبان إلى الأفكار والتصورات ذاتها وإلى الفلكلور نفسه؛ إن المعنى الآخر، الذي صار للفظ، ليس معنى معجميًّا، وليس معنى آخر ملازمًا للمعنى الأول. بل هو معنى تداولي سياقي، يعرفه المتلقي في حدوده الاستعمالية، ولا يجاوز به تلك الحدود أبدًا.

ومما يقاس على الأضداد في الشوهاء ما نص عليه أبو الطيب اللغوي من أنه "قد يكون اتقاء للحسد قولهم: عفا الشيء، إذا درس، وعفا إذا كثر" (أبو الطيب، 1996، ص. 305). فالأول معنى معجمي، وأما الآخر فلا شكّ في تداوليته، وهو لا يقال إلا خشية العفاء على الحقيقة. ونجد المعنى المعجمي في إطلاق العرب لفظ "المأتم" على من اجتمعن في حزن، وأما التداولي فصار

حين أطلقوا اللفظ نفسه على من اجتمعن في الفرح (الأنباري، 1987، ص. ص. 103- 104)، ولا يجيء ذلك إلا أن يكون تميمة لغوية، يرجو العربي بها دفع الشرور.

ومن هذه الثنائية بين المعجمي والتداولي أن أطلق العرب على السيف إذا بُرِدَ ولم يصقل لفظ: الخشيب (الثعالبي، ص. 250؛ الأنباري، 1987، ص. 327)، فهذا معنى دلالي معجمي، وأما التداولي فما تجده في ما يقوله الناس عن الصقيل بأنه خشيب (الأنباري، 1987، ص. 327)؛ فالناس، هنا، كما أسلفنا القول، يتداولون المعنى السياقي، ويعرفون أن ذلك المعنى لا يجاوز حدود الاستعمال، ويشترطون في استعماله، على هذا النحو، حتمية تأويل المتلقي له.

3. 2 الكهانة اللغوية

ويقصد بالكهانة استشراف المستقبل خيرِهِ وشرّهِ، مع ما يقود إليه ذلك الاستشراف من أفعال مادية، يرتجى منها أن نعرف خير القادم من شرّه، وعليه، يتحدد ما إذا كان على المرء أن ينجز أعماله من سفر وعمل وزواج.... إلخ. ولعل أظهر ما يقوم به الناس من أفعال إنجازية مادية، بغية قراءة المستقبل، التعاويذ السحرية وتفسير الأحلام (مصطفى، 1980، ص. 259)، وضرب الرمل (المرجع السابق، ص. 266)، وتعليق الذهب على الملدوغ، أملًا في الشفاء (علي، 1980، ص. 750)، وكذلك اللجوء للأولياء والشياطين (مصطفى، 1980 ص. 266)، والسحرة والعرّافين (لوبون، د.ت، ص. 211).

إزاء هذه الأفعال المادية، وضع العرب أفعالًا كلامية أو ملفوظات، رجوا منها الوقوف على ما سيجري لهم في قابل الأيام، وستطلق الدراسة الحالية على هذه الأفعال والملفوظات مصطلح: "الكهانة اللغوية"؛ فالعربي كما استشرف المستقبل بضرب الرمل وقراءة الكف، فإنه استشرفه أيضًا بالكلام؛ ومن ذلك أننا نجد الثعالبي، في "فقه اللغة وسر العربية"، ينقل عن الشعوبيين سؤالهم لابن الكلبي: "لم سمَّت العرب أبناءها بكلب وأوس وأسد وما شاكلها، وسمَّت عبيدها بـ"يُسر" و"يمن"، فقال وأحسن: لأنها سمَّت أبناءها لأعدائها، وسمَّت عبيدها لأنفسها" (الثعالبي، ص. 363)، وعلى ذلك، كما يقول التداوليون، تكون التسمية للأعداء أملًا في أن يصير الفعل اللغوي إنجازًا وتأثيرًا، فيجلب النصر، وكذلك ينعقد الرجاء في أن تصير تسميات العبيد، أعلاه، فعلًا إنجازيًّا، يبعث الرفاء والسعد.

وكان الثعالبي، أيضًا، نصّ على أن العرب كانت "إذا ولد لأحدهم ولد سمّاه بما يراه ويسمعه مما يُتفاءل به، فإن رأى حجرًا أو سمعه، تأوّل فيه الشدة والصلابة والصبر والبقاء، وإن رأى كلبًا، تأوّل فيه الحراسة والألفة وبعد الصوت، وإن رأى نمرًا، تأوّل فيه المهابة والقدرة والحشمة (المرجع السابق، ص. 363)، والذئب يرى فيه العربي الفطنة والفكر والكسب، والعرب يتأوّلون في الحمار طول العمر والوقاحة، وعلى هذا يكون جميع ما لم يذكر من هذه الأسماء (المرجع السابق، ص. 363).

وفي الإطار ذاته من ضرب الكف بالكلام، حُمّلت كثير من المفردات معاني تداولية معاكسة لمعانيها المعجمية الحرفية، ومنه أن العرب كنّت الأعمى بأبي بصير (ابن فارس، ت 395 هـ، 1993، ص. 95)، والأحدب بأبي غصن (أبو الطيب، 1996، ص. 320)، والأسود بأبي البيضاء (النويري، د.ت، ص. 9)؛ وفي ظني أن من ذلك أن تقول العربُ: "فرس عَقوق وأتان عَقوق للحامل، وكذلك فرس عقوق وأتان عقوق للحائل" (أبو الطيب، 1996، ص. 320)، يقول السجستاني: "إنهم إنما يقولون للحائل "عقوق"، أي أنها ستصير عقوقًا، أي حاملًا، إن شاء الله" (المرجع السابق، ص. 312)؛ فالمعنى المعجمي المهيمن لـ "عقوق" إنما يدل على الحامل، أما أن يدل على الحائل، فذلك معنى تداولي يعرفه المتلقي ويؤوله، وفق السياق والمقام.

ومن التفاؤل باللغة أن تطلق العرب على غير المملوء مسجورًا (المرجع السابق، ص. 313)، فقد نقل الأنباري عن امرأة حجازية قولها: "إن حوضكم لمسجور، وما كانت فيه قطرة ماء"، فقد يكون ذلك على جهة التفاؤل والكهانة باللغة (الأنباري، 1987، ص. ص. 54- 56)، وتقصد المرأة منه: إن حوضكم لملآن مستقبلًا، وعليه، فإذا كان المعنى المعجمي للفظ إنما يدل على المملوء (المرجع السابق، ص. 56)، فإن دلالته على غير المملوء، تفاؤلًا، إنما هي دلالة ضاربة في التكهن والتفاؤل باللغة.

ومن التفاؤل باللغة إطلاقهم على الملدوغ "سليم"، وإطلاقهم على الصحراء "مفازة" (المرجع السابق، ص. ص. 54- 56)، وإلا فهي مهلكة (المرجع السابق، ص. ص. 105- 106)، ومنه أن نسمي الرحلة بالقافلة، إذ القافلة هي الراجعة، نقول: "قفل الجند من مبعثهم، إذا رجعوا" (أبو الطيب، 1996، ص. 351)، ومن الباب أن نقول للعطشان "ناهل"، فذلك قيل فيه تفاؤلًا بالري (ابن فارس، 1995، 4/ مادة: قفل). ومن ذلك ونحوه أن العرب تطلق على المريض "غفر"، إذا برأ، وكذلك تطلق عليه اللفظ نفسه إذا نُكّس في وجعه (الأنباري، 1987، ص. 116)، هذا في الفصيح من القول، أما في العامّيات، فمثله أن نقول عمن نُكّس في مرضه: إنه "بعافية"، "فغفر" الفصيحة و "عافية" العامّية، إنما تقال للمريض، على جهة التفاؤل الكلامي، فالكلمة لا تقصد هذا المعنى إلا بمعرفة المتلقي لقوانين النسق الاجتماعي للغة، وهي هنا على شرط التداول، ولا يخضع معنى اللفظ فيها لمعيارية المعجم.

على أن التكهن باللغة لا يقع بالتفاؤل وحده، "فالتشاؤم"، أيضًا، يشترك مع التفاؤل في كونهما ضربًا من قراءة الكف واستشراف المستقبل، على أن التشاؤم استشراف ينذر بالنحس وسوء الطالع. ومن أفعال العرب المتشاءَم بها، على المستوى المادي، أن ظنوا أن الملدوغ يموت إذا ما علق عليه حلي الرصاص (المرجع السابق، ص. 154)، وكذلك فإنهم تشاءموا من البوم والغربان (علي، 1980، ص. 750).

أما أفعالهم اللغوية، فيدل عليها تشاؤمهم من "الأسود" لفظًا ولونًا، فهو جالب للغم (قانصوه، 1995، ص. 96)، دال على المدنس، حتى قيل إن الحجر الأسود قد كان أبيضَ ناصعًا، لكن خطايا البشر سوّدته (الأصفهاني، ت 502 هـ، ص. 66؛ استيتية، 1989، ص. ص. 45-55)، ولأن الأسود أهول (قانصوه، 1980، ص. 95)، راحت العرب تحظر التلفظ به في كثير من السياقات، وتستبدل به الأبيض، لفظًا؛ ومن ذلك قولهم: أبو البيضاء تكنية عن الأسود، وقولهم عن الفحم الأسود أبيض (الأصفهاني، 1992، ص. 66).

ففي المثالين السابقين يكون المعنى المعجمي للأبيض محصورًا في دلالته على اللون الأبيض المعروف، أما أن يدل الأبيض على الأسود، فذلك معنى تداولي لا نقف عليه إلا في سياق الاستعمال، لا في قائمة المفردات التي تشتمل عليها المعاجم؛ فالعربي حين حظر الأسود، لفظًا، وجعله من التابوهات "Taboo"، استلزم ذلك منه أن يضع البديل التلطفي Euphemism، فكان التلفظ بالأبيض بديلًا به يحد من وطأة التشاؤم على النفس، وبه يدل على ما لم يذكره من لفظ الأسود، لكن دلالته باتت معروفة، بالرهان على قوانين السياق والمقام وبمعرفة المتلقين لها.

على أن الحذر واجب في سياق تبدلات المعنى لِلَفْظَيْ: الأسود والأبيض؛ فكما أن المعنى التداولي قد وقع في المثالين أعلاه، تشاؤمًا من ذكر اللفظ، فإنه قد يقع في سياقات أخرى، طلبًا للتفاؤل أو التهكم أو الدفع بالشرّ، ويبقى السياق الاستعمالي، وحده، حكمًا على المعنى التداولي الذي قصد إليه الناطق اللغوي.

ففي اللغة تجيء التبدلات اللونية بين لفظيْ الأسود والأبيض على نحو واسع من الاستعمال، فلفظ "الجون" يدل، كما نقلت المعاجم العربية، على اللون مطلقًا في بعض اللغات الساميّة، لكنه في لغة بعض العرب يدل على الأبيض وفي لغة عربية أخرى يدل على الأسود (عمر، 1992، ص. 205)؛ ومن الدلالة على الأسود قول الثعالبي: "إن اللون يكون جونًا وفاحمًا (لمين، 2007، ص. 20)، وإن اللون إذا اشتد سواده، فهو جوْن (الثعالبي، ص. 103)، وعلى ذلك، وفي سياق التناوبات في المعنى، راحت العرب تقول للأبيض أبا الجوْن وللأسود أبا البيضاء (الثعالبي، ص. 102).

ومنه أن نطلق لفظ "الغراب" على الضفيرة من الشّعر الأسود، ولا يقال ذلك في الشَّعر إذا ابيضّ، وكذا نطلق "الغراب" على الثلج أو البَرَد (أبو الطيب، 1996، ص. 334). وفي السياق عينه، جاءت "السدفة" لتدل على الضياء والظلمة (قطرب، ت 206هـ، 1984، ص. 76)، فأسدف الليل إذا أظلم، وكذلك أسدف الصبح إذا أضاء (أبو الطيب، 1996، ص. 226)؛ ومنه أن يدلّ الآدم على الأبيض والأسود (المرجع السابق، ص. 41). إن الأمثلة أعلاه إنما تؤكد أن التناوبات بين اللونين تجري على نحو واسع في الاستعمال؛ فالأسود كثيرًا ما يدل على الأبيض، وعكسه دلالة الأبيض على الأسود، وكل ذلك إنما يكون في إطار المعنى التداولي، وهو معنى لا جرم بخرقه لقوانين المعجم ومعاييره، وهو معنى لا يمكن الوقوف عليه وتحديد مقصده، إلا وفق شروط التداول من زمان ومكان ومرسل ومستقبل ومواضعات حضارية وثقافية وعوامل أخرى كثيرة.

في أمثلة الباب، جميعها، ثمة معنى معجمي، وثمة معنى تداولي، أما المعنى المعجمي فمعياري لا لبسَ فيه، تنص عليه المعاجم، وهو معنى حرفي، يتبادر إلى الأذهان أوّلًا، حال النطق به؛ فلفظ السليم، معجميًّا، لا يدل إلا على من سَلِم جسده وعقله من الأذى والمرض، ولا يدل على المريض أو الملدوغ؛ وأما المعنى التداولي فلا نقدر على تحديده، إلا وفق سياقات الاستعمال، فهو مرهون بقدرة المتلقي على التأويل للوصول إلى المعنى المقصود، وعليه أوّلت العرب إطلاقها على الملدوغ "سليمًا" من باب التفاؤل، وشاع الإطلاق لدرجة صرنا فيها تتصور أن المعنى التداولي، هنا، معنى معجمي آخر للفظ، إذ صار يَرِدُ على الأذهان، كما يرد المعنى الأول.

3. 3 التهكم اللغوي وصناعة الأضداد

يجترح الناطق من اللغة أداة يَسْخَر بها من الآخر، ويقلل من شأنه، وذلك بأن ينطق باللفظ قاصدًا عكس معناه المعجمي المعروف. وعلى سبيل التمثيل، فإن ألفاظ الكمّ العربية، كما تستعمل في سياقات التفاؤل والتشاؤم والدفع بالشر، فإنها تستخدم أيضًا في سياقات التهكم، كإطلاق الكبير على الصغير، وإطلاق الكثير على القليل، والزيادة على النقصان؛ والناطق قد يريد من لفظ "العاقل" عكس معناه، تهكّمًا لا غير، وقد يريد المعنى الضد أيضًا من ألفاظ، كالعالِم والكريم والشجاع والحكيم، وما إلى ذلك. إن المعنى المعجمي لهذه الألفاظ: "الكبير والصغير والكثير والقليل والزيادة والنقصان، ومثلها ألفاظ من غير الكموميات، كالعاقل والعالم والذكي، لهو معنى لغوي، تعرفه المعاجم ولا تعرف غيره، وهو ما يتبادر إلى الذهن، إذا ما نُطق باللفظ بمعزل عن السياق. وأما المعنى التداولي فسياقي يرتكن إليه المتهكم وإلى قدرة المتلقين على فهمه والفصل بينه وبين المعنى الحرفي، وكذلك الفصل بين المعنى التهكمي والمعاني التداولية الأخرى، فكثيرًا ما يردد الناطقون باللغة الكلمات المشار إليها أعلاه، وهم في ترديدهم هذا لا يريدون معنًى معجميًّا معروفًا، بل معنى تهكميًّا نعقله، وفق قوانين التداول.

وكرّة أخرى، فإن ألفاظًا كثيرة اشتملت عليها المعجمات العربية على أنها من الأضداد، قد نرى فيها هذا الوجه من التهكم، وقد نرى غيره من الوجوه، فالعرب سمّت البئر كثيرة الماء بالجُدّ، وكذلك أطلقت على البئر قليلة الماء "الجُدّ" أيضًا (الأنباري، 1987، ص. 206)، والمتلقي، وحده، قادر على أن يحدد فيما إذا كان مقصد المتكلمين من وصف بئره قليلة الماء بالجُدّ ضربًا من التفاؤل له بالخير. وهم قد أطلقوا "الزعوم" على الناقة كثيرة الشحم واللحم، وأطلقوا اللفظ عينه على الناقة، إذا كانت قليلة اللحم والشحم (المرجع السابق، ص. 404)، وهو المعنى المعجمي، ولا جرم هنا أن السياق المقالي والمقامي قادر على تحديد المعنى التداولي لإطلاق "الزعوم" على الناقة كثيرة اللحم والشحم، فقد يكون الإطلاق دفعًا لشرّ قد يصيبها بما هي عليه من حسن الحال، أو قد يكون ذلك من باب التهكم والتبخيس لمن ظنَّ أنَّ ناقته زعوم؛ وعلى النهج نفسه يسير الناطقون في الفصل بين المعاني المعجمية والمعاني التداولية، كلٌّ في سياقه، وفق تأويل المتلقين له؛ ومن ذلك قولهم: "فصيل خَلٌّ"، للدلالة على السمين والمهزول، فالمهزول هو المعنى المعجمي المعروف للفظ، وأما أن يدل اللفظ على السمين فذاك معنى تداولي يتوزع ما بين التفاؤل والتهكم (المرجع السابق، ص. 174)، وكذلك نطقهم بـ "أمر أمم"، إذا كان عظيمًا، و"أمر أمم" إذا كان صغيرًا (المرجع السابق، ص. 123)، ومنه أن نطلق "السف" على الزيادة والنقصان (أبو الطيب، 1996، ص. 263)، والثُّلَّةُ على الجماعة الكثيرة من الغنم وعلى القليل منها (المرجع السابق، ص. 108)، وكذلك الجلل على اليسير والعظيم (الثعالبي، ص. 315)، والقشيب على الثوب الخَلِق؛ قال أبو حاتم السجستاني: "ولا أعرف القشيب بمعنى الخلق، وقد حكاه عدد من علمائنا، ولا أحسبه إلا صحيحًا" (قطرب، 1984، ص. 91؛ الأنباري، 1987، ص. 368). فما لا يعرفه أبو حاتم هو ذلك المعنى التداولي للفظ، فإطلاقهم القشيب على ثوب قديم، لا يخرج عن أن يكون تهكّمًا أو أن يكون تفاؤلًا.

وبعد، فقد كشفت الدراسة، في ورقات سلفت، عن أثر الفولكلور أو الثقافة الشعبية في خلق ظاهرة الأضداد العربية، سواء في ذلك تمثّلت هذه الثقافة بدفع الشر أو التفاؤل أو التشاؤم أو التهكم على الآخر. وفي كل ما ضربنا من أمثلة اشتملت عليها الدراسة، كان ثمة معنيان، أما الأول فمعجمي حرفي، وأما الآخر فمعنى تداولي يفهمه المتلقي في حال وقف على قصد المتكلم ومراده، وإلا فإنه لن يعقل شيئًا يَخْرُج به عن المعنى المعياري المعروف؛ ولن يقدر على تحديد المعنى التداولي المقصود، أهو من باب دفع الشر أم من باب الكهانة أم من باب التهكم.

4. خاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة الأضداد العربية من منظار اللسانيات الشعبية، واللسانيات الشعبية هي قطب الرحى في هذه الورقات، والمعَوَّل عليه في نقد الأفكار والتصورات غير العلمية حول الظاهرة اللغوية، وعلى ذلك، راحت الدراسة تعرض لمدوّنة الأضداد العربية، كما جاءت في كتب التراث العربية التي حملت اسم الأضداد، كما في أعمال الأنباري وقطرب وأبي الطيب اللغوي، بالإضافة إلى المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، كاشفة عن العوامل الاجتماعية والثقافية (الفولكلور) التي أسهمت في بروز الظاهرة.

هذا، وتوزعت العوامل الثقافية الشعبية التي تسببت بظاهرة الأضداد على محاور، منها الشر اللغوي، وقصدت به الدراسة محاولة الناطق اللغوي دفع الشر باللغة، من خلال ما اصطلحنا عليه بالتمائم اللغوية. ومن الكلمات التي جاءت على ذلك "الشوهاء" إذ تدل في بعض الأنساق الثقافية الشعبية على الجمال، وذلك عكس ما تدل عليه في معناها المعجمي: القبح.

فكأن الناطق اللغوي حين أطلق على الجميلة شوهاء إنما فقأ عين الفحل من البعير ، أو شوَّه من حسن وجهه خوفًا عليه من العين والحسد.

ومن تلك العوامل الكهانة اللغوية، وقصدنا بها التفاؤل والتشاؤم باللغة، ومن التفاؤل تكنية الأعمى بأبي بصير، أما التشاؤم فيمثله فرارهم من التفوه "بالأسود"، لفظًا. فكان منهم أن قالوا: أبو البيضاء تكنية عن الأسود، وكذلك قالوا عن الفحم الأسود أبيض، فالناطق اللغوي، هنا، إنما استشرف المستقبل: خيره وشرّه بالكلام، بدل أن يستشرفه بالأخذ بمقولات العرّافين، أو أن يستشرفه من بعض الأعمال أو الأشياء.

وأما ثالث العوامل وآخر ما في هذه الدراسة فجاء بعنوان التهكم اللغوي بوصفه سلوكًا يلجأ إليه الناطق اللغوي للسخرية من الآخر وتقليل شأنه بالكلام، وذلك كما في إطلاق: "العاقل"، لفظًا، على المجنون أو المتهم في عقله.

وكان المرجع الأساس في ما ذهبت إليه الدراسة من تحليل هو حتمية الفصل بين ما هو معجمي وما هو تداولي، فالمعنى المعجمي للفظ هو المعنى الحرفي والمعياري، الذي يدركه المتلقي حال النطق به، أما المعنى التداولي فهو معنى سياقي لا يعرفه المتلقي إلا وفق شروط التداول، وإلا وفق معرفته بطبيعة الثقافة ومفهوماتها. وعلى ذلك، جعلت الدراسة كلَّ المعاني الثقافية الشعبية للكلمات الأضداد في العربية معاني تداولية، مرهونة بتأويل المتلقي القائم، أوّلًا على استبعاد المعنى المعجمي، والذهاب إلى المعاني التداولية، والقائم، ثانيًا على الفصل بين المعاني التداولية الممكنة وتحديد المعنى التداولي المقصود، سواء في ذلك أكان معنى تشاؤميًّا أم تفاؤليًّا أم شرًّا لغويًّا أم تهكمًا.

وعلى ذلك خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، منها الإشارة إلى تلك الحالة من التأخُّر العلمي العربي في مقاربة موضوعات اللسانيات الشعبية، وهو تأخُّر تقرَّر بقياس الدراسات العربية القليلة إلى الدراسات الغربية المتقدمة من حيث الزمن والمضمون؛ وكذلك الإشارة إلى طبيعة اللسانيات الشعبية، بوصفها علمًا بينيًّا مستحدثًا تتقاطع فيه علوم متعددة، كاللسانيات وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

هذا ودعت الدراسة إلى أن تنص المعاجم العربية على الفروق بين المعنى المعجمي والمعنى التداولي، وأن تشرح المعاني التداولية التي يمكن للفظ أن يخرج إليها، والتي لا تحدَّد إلا وفق السياق ووفق تأويل المتلقي للكلام، على أن تنص، أيضًا، على أن المعنى التداولي معنى مفتوح وليس معيارًا ثابتًا كالمعجمي. كما دعت الدراسة إلى مزيد من النظر في موضوعات اللسانيات الشعبية وحقولها. وعلى ذلك، تضع الدراسة، في المبحث الموالي، نتائجها وتوصياتها.

5. نتائج الدراسة

- تقصد الدراسة الحالية بمفهوم اللسانيات الشعبية ذلك التناول العلمي للأفكار والتصورات اللغوية في مرحلة ما قبل اللسانيات الحديثة، وفي المرحلة التالية لها، وهي بذلك تقصي مفهوم "روبنز" Robins لعلم اللغة الشعبي؛ باعتبار أن ما سبق اللسانيات الحديثة من أعمال لغوية ليست بلسانيات، وباعتبار أن مثل هذه التصورات والأفكار الشعبية ما تزال موجودة إلى يوم الناس هذا، سواء على مستوى العوام أو على مستوى النخب اللغوية.
- تقطع اللسانيات الشعبية، معرفيًّا، مع اللسانيات الشكلية أو الصورانية، عمومًا، سواء أتمثلت هذه الصورانية بأعمال البنيويين أو التوليديين أو أصحاب القوالب، أو غير ذلك من مدارس لسانية شكلانية، فاللسانيات الشعبية تدرس الكلام

في سياقات التداول، بدلًا من العناية بالنظام اللغوي أو الكفاية اللغوية، وهي ترى في اللغة نسقًا منفتحًا لا مغلقًا، وترى في اللسانيات الشعبية علمًا بينيًّا يتقاطع مع علوم أخرى كثيرة كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية، وذلك بخلاف ما تأسست عليه اللسانيات النظرية من استقلال عن العلوم الإنسانية.

- لعل أظهر ما يسوّغ دراسة الأفكار والتصورات الشعبية علميًّا أن هذه الأفكار والتصورات جزء من النسق الثقافي العام، وهي رغم كونها تمثل ثقافة ما قبل العلم المعاصر، فإن كثيرًا من مظاهرها ما يزال حالة راهنة، وعلى ذلك، فإن تناولها بالدرس مهمة مأمولة للسانيين التطبيقيين، ولكل من يقول بانفتاح النسق اللساني، وهي بذلك إنما تعيد أنسنة اللسانيات، وتجعلها نقضًا لكثير من المركزيات التقليدية، كما في مركزية الثقافة الحديثة، ومركزية اللغة في مقابل الكلام، ومركزية المجرّد إزاء الفعل المادّي.

- اللسانيات الشعبية، وبما هي عمل لساني تطبيقي، تأسيس لمبحث جديد ينتمي إلى حقل بينيّ تتقاطع فيه اللسانيات مع الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والدراسات الثقافية ودراسات الهوية وما بعد الاستعمار.

- إن التأخر في ظهور "اللسانيات الشعبية"، مصطلحًا ومفهومًا، على مستوى الدراسات العربية، يطرح، كرّة أخرى، تلك الإشكالية الخاصة بالفجوة المعرفية بين العرب والغرب، على مستوى البحث اللغوي والعلمي؛ وهو ما يستوجب بالضرورة، التعرف إلى اللسانيات الشعبية: موضوعاتها ومناهجها وعلاقتها بالعلوم الإنسانية. ويستوجب، أيضًا، التوسع في تطبيقات اللسانيات الشعبية، على مستوى الثقافة العربية، أملًا في نقد الموروث اللغوي واستجلاء الأفكار والتصورات غير العلمية التي اشتمل عليها؛ سعيًا، من وراء ذلك، إلى بناء لسانيات عربية معاصرة علمية ومتصلة بالآخر اللغوي واللساني.

- بيّنت الدراسة أن العوامل الثقافية الشعبية تمثل جانبًا بارزًا في المسؤولية عن خلق ظاهرة الأضداد في العربية، سواء في ذلك أكانت هذه العوامل ممثلة في الخوف من الشر أم في التفاؤل والتشاؤم باللغة أم في التهكم اللغوي، وهي عوامل تقف إلى جانب عوامل أخرى تكلَّم عنها الباحثون كالتطور اللغوي والاستعارة والمجاز والاقتراض. والدراسة بذلك تضيء جوانب أخرى في إحداث الظاهرة، لم يسبق تناولها على هذا النحو.

6. التوصيات

- توصي الدراسة بالالتفات إلى "اللسانيات الشعبية" بوصفها فرعًا على اللسانيات التطبيقية، وهو ما لا تنص عليه أغلب الأدبيات العربية المكتوبة عن الأعمال اللسانية التطبيقية، وذلك ناتج، كما أسلفنا، عن تأخر الركب اللساني العربي في متابعته لما يجري من تطورات في اللسانيات الغربية.

- توصي الدراسة بالمزيد من النظر في اللسانيات الشعبية وموضوعاتها، وبمزيد من العناية من قبل اللسانيين التطبيقيين بوشائج العلاقة بين اللغة والثقافة والثقافة الشعبية (الفلوكلور)، على أن يفضي هذا النظر إلى نقد علمي حقيقي للموروث اللغوي العربي ومشمولاته من أفكار وتصورات غير علمية.

- توصي الدراسة بأن تنصِّص المعاجم العربية، صراحة، على الفرق بين المعنيين المعجمي والتداولي السياقي، فتشرح المعاني التداولية التي قد يخرج إليها كل لفظ، باعتبار الأضداد نسقًا منفتحًا، لا يحدد المعنى المراد فيه إلا السياق التداولي، وإلا المتلقي.

- توصي الدراسة بتنشيط حركة الترجمة في ميدان اللسانيات الشعبية، ونقل الأعمال الكبرى في هذا الحقل إلى العربية، مع التنبه إلى حالة من الغياب شبه الكلي لمثل هذه الترجمات إلى ساعة الناس هذه.

الهوامش

* أجري هذا البحث بدعم من جامعة البلقاء التطبيقية، خلال إجازة التفرغ العلمي الممنوحة للباحث، في العام الدراسي 2016-2017.

(1) نقل المترجم أحمد عوض المصطلح الأجنبي Folk Linguistics إلى العربية بمصطلح: "علم اللغة الشعبي".

(2) التابو: نقل للمصطلح الأجنبي Taboo، ويترجم إلى العربية بغير ترجمة، منها: اللامساس والحرام والمحظور، وقد آثرنا المصطلح الأجنبي، طلبًا للدقة وعدم الالتباس، ويقصد بالتابو المناطق الحرام التي يحظر الاقتراب منها، سواء في ذلك أكان الحظر على مستوى الثقافة أم اللغة.

(3) النونة: حفرة الذقن (انظر ابن منظور، ت.711هـ، 1990، مادة *نون*).

مراجع البحث

المراجع العربية

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (ت 392هـ، 1990). *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار (ط1). دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

ابن أبي سلمى، زهير. (1992). ديوان زهير بن أبي سُلمى شرح أبي العباس ثعلب، تحقيق: حنا نصر الحتي (ط1). دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن فارس، أحمد. (ت 395هـ، 1993). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (ط1). تحقيق: عمر فاروق الطباع. مكتبة المعارف، بيروت.

ابن فارس، أحمد. (ت 395هـ، 1995). *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي. (ت 351هـ، 1996). كتاب الأضداد في كلام العرب (ط2). تحقيق: عزة حسن. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

إستيتية، سمير. (1989). السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي، إربد، الأردن، أبحاث اليرموك، *سلسلة الآداب واللغويات*، *7* (2)، عمادة البحث العلمي، جامعة اليرموك.

إسماعيل، ملك محمد حسن. (2006). *الأضداد في آثار الدارسين المحدثين*، [رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية]، عمان، الأردن.

الأصفهاني، الراغب. (ت 502هـ، 1992). *المفردات في غريب القرآن* (ط1). دار القلم، بيروت.

الأنباري، محمد بن القاسم. (ت 328هـ، 1987). *الأضداد* (ط1). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت.

الثعالبي، أبو منصور. (ت 429هـ، د.ت). *فقه اللغة وسر العربية* (ط3). تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. دار الفكر، القاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (ت 255هـ، 2009). *البيان والتبيين* (ط1). وزارة الثقافة، عمان.

جوزيف، جون. (2007). *اللغة والهوية، قومية- إثنية*، (عبد النور خرافي، ترجمة). عالم المعرفة (عدد 342)، الكويت.

حمادي، صبري مسلم. (1980). *أثر التراث الشعبي في الرواية العراقية الحديثة* (ط1). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

روبنز، ر.هـ. (1997). *موجز تاريخ علم اللغة في الغرب*، ترجمة: أحمد عوض. عالم المعرفة الكويت، عدد 227.

طعيمة، رشدي أحمد. (1985). *دليل عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية* (ط10). معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

العارفي، يوسف. (2013). *الشعر الشعبي في منطقة سور الغزلان، دراسة إثنوغرافية*، [رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري]، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللغات، تيزي وزو، الجزائر.

عبد التواب، رمضان. (1997). *فصول في فقه العربية* (ط5). مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الحي، أشرف. (2017). نحو تسييس اللسانيات التطبيقية، التصورات الشعبية للغة. في عقيل الشمري ومنصور مبارك ميغري (محررين.)، *التصورات الشعبية عن اللغة العربية، مفاهيم وقضايا وحالات* (ط1) (ص ص. 117-138)، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

علي، جواد. (1980). *المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام* (ط3). دار العلم للملايين، بيروت.

العلياني، علي بن نفيع. (1992). *التمائم في ميزان العقيدة الإسلامية*، دار الوطن للنشر، الرياض.

عمر، أحمد مختار. (1992). *علم الدلالة* (ط3). عالم الكتب، القاهرة.

الفار، جورج. (2013). *عودة الأنسنة في الفلسفة والأدب والسياسة* (ط1). وزارة الثقافة، عمان.

فال، جان. (1991). *الطبيعة والثقافة*، ترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط 1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

قانصوه، أكرم. (1995). *التصوير الشعبي العربي*، عالم المعرفة (عدد 203)، الكويت.

قطرب، أبو علي محمد بن المستنير. (ت 207هـ، 1984). *الأضداد* (ط1). تحقيق: حنا حداد. دار العلوم، عمان.

كوبر، آدم. (2008). *الثقافة، التفسير الأنثروبولوجي*، (تراجي فتحي، ترجمة). عالم المعرفة (عدد 349)، الكويت.

لمين، لطرش محمد. (2007). *الأضداد وترجمتها في القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية عند أبي بكر حمزة*، [رسالة ماجستير، جامعة منتوري]، قسنطية، الجزائر.

لوبون، غوستاف. (د. ت). *الآراء والمعتقدات*، (عادل زعيتر، ترجمة). كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة.

المبارك، محمد. (1981). *فقه اللغة وخصائص العربية* (ط7). دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، دار الفكر، القاهرة.

محمود، موفق ويسي.، وكنعان، قصي رياض. (2006). التوزيع الجيوثنوغرافي في محافظة نينوى "دراسة أنثروبولوجية"، *دراسات موصلية*، (14)، 53-76.

مسكويه، أبو علي بن يعقوب. (ت 421هـ، 2000). *تجارب الأمم وتعاقب الهمم* (ط2). ت: أبو القاسم إمامي. سروش، طهران.

مصطفى، أحمد فائق. (1980). *أثر التراث الشعبي في الأدب المسرحي النثري في مصر* (ط1). دار الرشيد، بغداد.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (ت.711هـ، 1990). *لسان العرب*. دار صادر، بيروت.

ميغري، منصور مبارك.، والشمري، عقيل. (محرران.). (2017). *التصورات الشعبية عن اللغة العربية*، مفاهيم وقضايا وحالات (ط1). مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

ميغري، منصور مبارك.، والشمري، عقيل. (2017). التصورات الشعبية عن اللغة في الأدبيات اللسانية المعاصرة: مقاربة إبستمولوجية. في عقيل الشمري ومنصور مبارك ميغري (محررين)، *التصورات الشعبية عن اللغة العربية، مفاهيم وقضايا وحالات* (ط1) (ص ص. 31-86)، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (د. ت). *نهاية الأرب في فنون الأدب* (ط1). دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

هدسون. (1987). *علم اللغة الاجتماعي* (ط1). (محمود عبد الغني عياد، ترجمة). دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

المراجع الأجنبية

Albury, N. (2014). Introducing the folk Linguistics of Language policy, *International Journal of Language Studies*, *8*, (3), 85- 106.

Albury, N. (2017). How folk linguistic methods can support critical sociolinguistics, *Lingua*, *199*, 36-49.

De Saussure, Ferdinand. (1996). *Course in General Linguistics*, New York, McGraw-Hill Book Company.

Martinez, G. A. (2003). Perception of dialect in a changing society: folk Linguistics along the Texas Mixico border, *journal of social sociolinguistics*, *7*(1), 38- 49.

Preston, D. R. (1993). The uses of folk Linguitics, *International journal of Applied Linguistics*, *3*, (2), 181- 259.

Rodgers, E. (2016). A rhetorical analysis of folk linguistic discourse: The case of "twang. *American Speech*, *91*, (4), 393- 424.

بيانات الباحث

أ.د. محمد أحمد سامي أبو عيد، أستاذ اللسانيات التطبيقية في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من جامعة اليرموك عام 2002. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات الاجتماعية وتحليل الخطاب وأنظمة الكتابة.

AUTHOR BIODATA

Muhammad Ahmed Sami Abu Eid is a Full Professor of Applied Linguistics in the Department of Arabic Language and Literature, Irbid University College, Al-Balqa Applied University, (the Hashemite Kingdom of Jordan). Prof. Abu Eid obtained his PhD in Applied Linguistics from Yarmouk University, in 2002. His research interests revolve around sociolinguistics, discourse analysis, and writing systems.

معرف أوركيد (**ORCID**): 0000-0002-8172-5550

Email: m.abu-eid@bau.edu.jo

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة *اللسانيات العربية*، العدد *18*، جمادى الآخرة 1445/ January 2024

منوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ: النّماذج الأوّليّة ومستويات الانتظام

The Canonical Model of Linguistic Interaction: Archetypes and Levels of Organization

سرور الحشيشة

قسم اللغة العربيّة، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة صفاقس، صفاقس، تونس

توثيق البحث **APA Citation**:

الحشيشة، سرور. (2024). منوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ: النّماذج الأوّليّة ومستويات الانتظام. *مجلة اللسانيات العربية*، *18*، 42-61.

استقبِل في: 1445-01-07/ رُوجع في: 1444-01-27/ قُبل في 1445-04-21/ نُشر في: 1445-06-19

Received on: 2023-07-25 / **Revised on:** 2023-08-14 / **Accepted on:** 2023-10-05 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص

يتناول هذا البحث منوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ، وذلك بالرّجوع إلى بعض التّصوّرات النّموذجيّة الأوّليّة الّتي تمثّل مظاهر أساسيّة في التّجربة البشريّة القاعديّة. وهو يفحص الانتظام الشّامل للمنوال بالاستناد إلى مقاربة لانغاكر Langacker (2008) لبنية المركّب الجُمَليّ في إطار نظريّة النّحو العرفانيّ. يتعلّق المستوى الأوّل بالانتظام الخارجيّ للمنوال. وهو يفترض أنّ التّفاعل اللّغويّ لدى الكائنات البشريّة نموذج أوّليّ للتّفاعل الاجتماعيّ لديهم. وهو لذلك يُدرس في مستوى التّقابل بين النّظام العرفانيّ للملَكة اللّغويّة والنّظام العرفانيّ الاجتماعيّ. ويتعلّق المستوى الثّاني بالانتظام الدّاخليّ للمنوال. ونعالجه من خلال نموذجيْن أوّليّيْن هما المحاورة نموذجا أوّليّا للتّفاعل اللّغويّ، والعمل الكلاميّ نموذجا أوّليّا للمحاورة.

الكلمات المفتاحية: تفاعل لغويّ، منوال قياسيّ، نماذج أوّليّة، محاورة، أعمال كلاميّة.

Abstract

With reference to certain archetypal conceptions representing fundamental aspects of basic human experience, this paper addresses "The Canonical Model of Linguistic Interaction". It examines the global organization of the model based on Langacker's (2008) approach to the clause structure within the framework of Cognitive Grammar Theory. The first level relates to the external organization of the model. It assumes that linguistic interaction in human beings is an archetype of their social interaction. It is therefore studied at the interface level between the cognitive system of the language faculty and the social cognitive system. The second level relates to the internal organization of the model. It is treated through two archetypes: the conversation, as an archetype of the linguistic interaction, and the speech act, as an archetype of the conversation.

Keywords: linguistic interaction; canonical model; archetypes; conversation; speech acts.

1. مقدّمة

ندرس التّفاعل interaction اللّغويّ الذي تختص به الكائنات البشريّة من حيث هو منوال قياسيّ canonical model. ونهتمّ خاصّة بالجانب التّصوّريّ للمنوال. وهذا العمل امتداد لبحثنا[1] في التّناسبات بين مظاهر التّجربة وتصوّراتها النّموذجيّة الأوّليّة archetypal conceptions، وذلك بناء على ما ذهبت إليه نظريّة النّحو العرفانيّ[2] Cognitive Grammar Theory لدى لانغاكر Langacker (2008). فقد بيّنّا سابقا، انطلاقا من كون تلك التّصوّرات تؤدّي دور الأطرزة لعناصر الأبنية اللّغويّة، وكون هذه الأبنية تمثّل الوسيلة المحايدة في تشفير تلك التّصوّرات، أنّ ما يمكن أن تكون عليه الأبنية اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة من تراتب في طرازيّتها تحدّده طبيعيّتها naturalness بالقياس إلى ما تشفّره من المجريات. وفي هذا السّياق أثبتنا بناء على مبدإ الطّبيعيّة أنّ طرازيّة المركّب الجُمَليّ clause طرازيّة كونيّة.

نقارب قياسيّة التّفاعل اللّغويّ من خلال فحص النّماذج الأوّليّة التّصوّريّة conceptual archetypes للمنوال ومستويات انتظامها فيه. فنبدأ من مستوى خارجيّ يمثّله التّفاعل عبر التّقابلات interfaces بين النّظام الاجتماعيّ والنّظام اللّغويّ. ويوافق المستوى الخارجيّ مستوى أعلى في الانتظام الشّامل لبنية المنوال يتعلّق بكون التّفاعل اللّغويّ يمثّل بدوره نموذجا أوّليّا للتّفاعل عند البشر من حيث هو ظاهرة ترتبط خاصّة بالعرفان الاجتماعيّ. وننطلق في ذلك من مفهوم الاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ للّغة شكلا طرازيّا للخطاب نثبت على أساسه أنّ التّفاعل اللّغويّ هو النّموذج الأوّليّ للتّفاعل الاجتماعيّ البشريّ. وهذا نحتاج في إثباته إلى النّظر في التّقابل الجاري بين بنية الملَكة اللّغويّة وبنية الملكة الاجتماعيّة في إطار الهندسة العرفانيّة العامّة لبنية الذّهن/الدّماغ.

ثمّ نتناول انتظام المنوال داخليّا من خلال تصوّريْن نموذجيّيْن أوّليّيْن هما المحاورة conversation والعمل الكلاميّ speech act[3]. فنعالج هذين النّموذجين الأوّليّين من حيث هما مستويان تصوّريان للتّفاعل اللّغويّ القياسيّ ثانيهما مضمّن في الأوّل على الوجه الّذي تكون به المحاورة نموذجا أوّليّا للتّفاعل اللّغويّ ويكون العمل الكلاميّ نموذجا أوّليّا للمحاورة. ونبتغي بذلك فحص مظاهر طرازيّة العمل الكلاميّ في مستويين: مستوى تصوّريّ يتعلّق بمنوال التّفاعل التّحاوريّ، ومستوى دلاليّ يتعلّق بمعنى العبارة اللّغويّة أو القول المنجز. وسنهتمّ في هذا العمل بالمستوى التّصوّريّ لمنوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ ومستويات انتظامه. وهذا المستوى هو الّذي يتأسّس عليه المعنى اللّغويّ وما يناسبه من المنوال النّحويّ في مستوى التّشفير. ويكون هذا بمثابة الأساس الّذي يمكن أن نستدلّ بناء عليه على ما تحقّقه بنية لغويّة ما بالقياس إلى طبيعيّتها من الطّرازيّة في تشفير منوال تصوّريّ ما. ويتنزّل هذا العمل في صميم النّواة البحثيّة لمشروعنا. وتقوم هذه النّواة على البحث في الدّلالة اللّغويّة والمبادئ الّتي تنتظمها طبيعيّا بالنّظر إلى مختلف تمثيلات البنية النّحويّة.

2. منوال التّفاعل اللّغويّ من النّماذج الأوّليّة لمنوال الحدث القياسيّ

حقّقنا في بحثنا المشار إليه التّصوّرات النّموذجيّة الأوّليّة لما اصطلح عليه بمنوال الحدث القياسيّ canonical event model. وهو الطّريقة القياسيّة في إدراك ما يفترض أن يكون أكثر المجريات طرازيّة في التّجربة البشريّة الأساسيّة. واعتمدنا في ذلك مقاربة لانغاكر (2008)[4] لبنية المركّب الجُمَليّ وتحليله لمظاهر انتظام المركّبات الجُمَليّة على الوجه الّذي يفسّر طبيعيّتها

وكونيّتها. فعالجناه منوالا تصوّريّا للتّفاعلات المادّيّة الفيزيائيّة القويّة في سلسلة العمل action chain الّتي توجب نقل الطّاقة من مشارك إلى آخر. فحلّلنا التّصوّرات النّموذجيّة الأوّليّة لمنوال المشاركين المتفاعلين وسلسلة العمل والأدوار النّموذجيّة الأوّليّة. ثمّ عالجناه منوالا انبنائيّا خُطاطيّا انطلاقا من النّموذج الأوّليّ لمنوال الرّكح stage model المتعلّق بتوجيه الانتباه إلى تفاعل المشاركين في سلسلة العمل وتبئيره focusing. ثمّ حلّلنا مظاهر التّناسب بين البنية المركّبيّة الجُمَليّة وهذه التّصوّرات النّموذجيّة الأوّليّة الّتي تؤدّي دور الأطرزة بالنّسبة إلى عناصر المركّب الجمليّ مستدلّين على أنّ هذه النّماذج الأوّليّة إنّما تشفّرها خصّيصا عباراتٌ تحقّق نوعا طرازيّا من المركّب الجُمَليّ هو المركّب الجُمَليّ المتعدّي أو ما اصطلحنا عليه بالمركّب الجمليّ الفاعليّ، وتكون هي الوسيلة المحايدة في تشفير منوال الحدث القياسيّ من حيث هو نموذج أوّليّ تصوّريّ أساسيّ يمثّل طرازا لها (انظر لانغاكر Langacker، 2008، ص ص. 354-405).

ونحقّق في هذه الدّراسة فئة أخرى من النّماذج الأوّليّة تتعلّق بحدث الكلام speech event أو ما أطلقنا عليه منوال التّفاعل اللّغويّ الّذي نتناوله بوصفه واحدا من النّماذج الأوّليّة لمنوال الحدث القياسيّ والمناويل المترابطة في إطاره باعتباره منوالا مركّبا جامعا. فنضمّ منوال التّفاعل اللّغويّ إلى منوال تفاعل المشاركين في الأعمال المادّيّة وما يتوالف معه من مناويل. ونتناول منوال التّفاعل اللّغويّ بوصفه منوالا لتفاعل الشّركاء الاجتماعيّين في الأعمال اللّغويّة، يتضمّن مفاهيم أساسيّة مثل التّكلّم والسّماع والمشاركة في التّفاعل الاجتماعيّ. ويكون لتصوّرات الأعمال الكلاميّة speech acts الأساسيّة مثل التّقرير stating والأمر ordering والطّلب asking والوعد promising منزلة نموذجيّة أوّليّة في المنوال. ويندرج البحث في انتظام منوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ ضمن فحص مظاهر أخرى من التّجربة البشريّة الأساسيّة وذلك بالرّجوع إلى تصوّراتها النّموذجيّة الأوّليّة. وهو ما يتيح لنا مدخلا أساسيّا لوصف بنية المركّب الجُمَليّ بالرّجوع إلى صنف آخر من التّصوّرات النّموذجيّة الأوّليّة الّتي تمثّل مظاهر أساسيّة في تجربتنا، والاستدلال بناء على كون تلك التّصوّرات أطرزة لعناصر المركّب الجُمَليّ تحدّد انتظامها البنيويّ على طبيعيّة البنية المركّبيّة الجمَليّة وطرازيّتها الكونيّة.

فنبحث في النّماذج الأوّليّة التّصوّريّة لمنوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ والمناويل الّتي يتألّف منها. وغايتنا أن نبحث في مكوّنات المنوال التّصوّريّ للتّفاعل اللّغويّ القياسيّ وانتظامه من حيث هو جزء من منوال الحدث القياسيّ ووجه من وجوه انتظامه الشّامل. ويمكن بناء على ذلك أن نتّخذ من منوال التّفاعل اللّغويّ مظهرا أساسيّا من مظاهر انتظام المركّبات الجُمَليّة نتناوله من حيث هو منوال تصوّريّ تشفّره تشفيرا محايدا default coding أنواع من البنية المركّبيّة الجُمَليّة. ويتّجه البحث في النّماذج الأوّليّة للمنوال إلى تتبّع السّلّميّة الّتي تنتظم تركّبيّة المنوال وقياسيّته بالنّظر إلى إدراك ما يحتمل من أنواع المتصوّرات أن يكون أكثر تواترا في التّجربة كما يمثّلها المنوال التّصوّريّ من جهة، وفي التّشفير كما يمثّله المنوال النّحويّ من جهة ثانية.

نشير إلى أنّ بحثنا في النّماذج الأوّليّة للتّفاعل اللّغويّ وانتظامها في منوال قياسيّ يأخذ بعين الاعتبار اندماجها عبر منظومات التّقابل بين مختلف الأنظمة أو الملكات الذّهنيّة الّتي تتكوّن منها البنية العرفانيّة الشّاملة للذّهن/الدّماغ. فيستند عامّة إلى التّصوّر الّذي قامت عليه نظريّة الهندسة العرفانيّة في إطار ما يعرف بالنّموذج العرفانيّ cognitive paradigm مستفيدا من نتائج التّصوّر المندمج لمختلف الملَكات في الذّهن، ومنها الملَكة اللّغويّة. ذلك بأنّ البحث الدّلاليّ لم يعُد متاحا في هذا المشروع العلميّ العرفانيّ إلّا بالنّظر في التّفاعل القائم عبر تقابل الملَكة اللّغويّة مع باقي الملَكات داخل الهندسة العرفانيّة

العامّة. ونستند في الإطار النّظريّ العامّ إلى المفاهيم الأساسيّة لمبحث الخطاب في نظريّة النّحو العرفانيّ الّتي عدّها صاحبها مقاربة متأسّسة على الاستعمال usage-based approach (لانغاكر Langacker، 2008، ص. 458).

وننبّه من النّاحية المنهجيّة إلى أنّ ما يظهر من الفوارق بين نظريّة من قبيل الدّلالة التّصوّريّة لجاكندوف Jackendoff، ونظريّة من قبيل النّحو العرفانيّ للانغاكر، لا يحجب ما بين النّظريّتين من اشتراك في المبادئ العامّة. فلئن كان لانغاكر يعتبر أنّ الدّلالة هي التّصوّر في مفهومه الواسع وأنّ موضوع علم الدّلالة هو البحث في الأبنية التّصوّريّة الكامنة في المعالجة العرفانيّة cognitive processing، ولا يرى أنّ التّركيب مكوّن مستقلّ بالضّرورة وقدرة موازية للقدرة التّصوّريّة، فإنّه لا يخالف المبدأ العامّ الّذي تشترك فيه النّظريّات اللّسانيّة العرفانيّة، وهو أنّ اللّغة قدرة عرفانيّة وملَكة من ملَكات الّذهن لا يمكن أن ندرسها إلّا في سياق تفاعلها مع باقي قدرات الذّهن وملكاته.

إنّ التّفاعل اللّغويّ القياسيّ منوال للأنماط التّحاوريّة الّتي تكوّنها مناويل الأعمال الكلاميّة. وبإزاء كون الحدث القياسيّ منوالا لصلات المشاركين وتفاعلاتهم الفيزيائيّة القويّة في العمل المادّيّ، عالجنا التّفاعل اللّغويّ القياسيّ من حيث هو منوال لتفاعل الشّركاء الاجتماعيّين بأعمال الكلام. وهو ما سيتيح لنا أن نبحث في الأعمال الكلاميّة بوصفها مناويل مجرّدة من أحداث الاستعمال usage events تمتصّ الأنماط التّحاوريّة جزءا منها ومن الوحدات التّواضعيّة الّتي وافقت الأعمال نفسها لكونها من صميم أحداث الاستعمال. ولمّا كانت هذه الأعمال مخصوصة بكونها منجَزة باللّغة، كانت الوحدات والعبارات اللّغويّة المنجِزة هي البنية المشفِّرة والتّجربة المشفَّرة في الآن نفسه. ولذلك ننظر إلى العمل الكلاميّ من حيث هو مظهر أساسيّ لتجربتنا البشريّة يناسب نموذجا أوّليّا في منوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ الّذي يناسب بدوره نموذجا أوّليّا في منوال الحدث القياسيّ. ونعالج الأبنية اللّغويّة الّتي تتحقّق بها الأعمال الكلاميّة من حيث هي وسيلة في تشفير مناويل هذه الأعمال وما صار إليها من الأنماط التّحاوريّة والمناويل التّفاعليّة الّتي تشفّرها باعتبارها مجريات ونماذج أوّليّة للتّجربة. ونعتبر في ذلك بكون هذه الأبنية اللّغويّة مظهرا أساسيّا لأحداث الاستعمال يعادل ما تنجزه الواحدة منها من العمل الكلاميّ. فكانت البنية اللّغويّة جزءا من المنوال التّصوّريّ التّفاعليّ-التّحاوريّ الّذي تشفّره، كما كان المنوال بمستوياته التّصوّريّة للنّماذج الأوّليّة جزءا من القيمة التّواضعيّة لهذه البنية.

3. التّفاعل اللّغويّ نموذج أوّليّ للتّفاعل الاجتماعيّ

يمثّل التّفاعل اللّغويّ مظهرا أساسيّا من مظاهر التّجربة البشريّة. وهو تصوّر نموذجيّ أوّليّ لما فوقه تندرج تحته نماذج أوّليّة تصوّريّة يشكّل انتظامها منوالا قياسيّا للتّفاعل اللّغويّ لدى الكائنات البشريّة. وتقوم دراستنا لهذا المنوال على افتراض أنّ التّفاعل تصوّر اجتماعيّ بالأساس يرتبط بأنظمة المعرفة الاجتماعيّة، وأنّه بقدر ما يكون الاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ للّغة لدينا شكلا طرازيّا للخطاب ونموذجا أوّليّا للتّفاعل اللّغويّ، يكون التّفاعل الّذي تؤدّيه اللّغة نموذجا أوّليّا للتّفاعل الاجتماعيّ لدى البشر.

ويتنزّل البحث في قياسيّة منوال التّفاعل اللّغويّ في مستوى التّقابل اللّغويّ-الاجتماعيّ بين بنية الملَكة اللّغويّة، أو قدرتنا على استعمال اللّغة في المقامات الاجتماعيّة، وبنية الملَكة الاجتماعيّة، أو قدرتنا على التّفاعل الاجتماعيّ في مفهومه

الواسع. ونعتبر في ذلك بما يميّز التّفاعل الاجتماعيّ لدينا من أنّنا قادرون على استعمال اللّغة لنعبّر عن تصوّراتنا وتصوّرات الآخرين. وهذا مظهر من مظاهر تجربتنا البشريّة الأساسيّة نعالجه في ضوء النّتائج الّتي أفرزها التّقابل بين الملَكة اللّغويّة وسائر ملَكات الذّهن في إطار ما يعرف بالنّموذج العرفانيّ. وبقدر استفادتنا من هذه النّتائج في فهم التّجربة الاجتماعيّة البشريّة ومظاهر التّفاعل اللّغويّ-الاجتماعيّ فيها نستفيد منها في وصف المعنى اللّغويّ وتفسيره.

1.3 الخطاب استعمال تفاعليّ اجتماعيّ للّغة

ننطلق من التّصوّرات الأساسيّة الّتي انبنت عليها نظرة النّحو العرفانيّ إلى الخطاب. وهو أنّ الخطاب أساس البنية اللّغويّة. وما الفرق بينه وبين والمستويات الأدنى في الكلام، كالكلمة المفردة والمركّب والجملة، إلّا مسألة درجات. ذلك بأنّ الخطاب هو المجال الّذي تجتمع فيه البنية والاستعمال usage/use والاكتساب. وقد نظر لانغاكر (2008) في أسس البنية اللّغويّة من خلال مفهومين أساسيّين هما الاستعمال والتّفاعل. واللّغة عنده تُتعلّم من خلال استعمالها التّفاعليّ interactive use في المقامات الاجتماعيّة. وهو ما يفسّر اعتبار الاستعمال والتّفاعل الاجتماعيّ عاملين أساسيّين في وصف البنية اللّغويّة. والخطاب من حيث هو استعمال اللّغة الكامنة في أنماط الاستعمال التّواضعيّة conventional patterns of usage عبارة عن سلسلة من أحداث الاستعمال الّتي تختلف معاييرها وضوابطها بحسب الغايات التّحليليّة. فيمكن أن يقطّع الخطاب إلى كلمات ومركّبات جمَليّة وجمل ومجموعات تنغيميّة ومناوبات تحاور وما إلى ذلك. وأحداث الاستعمال ثنائيّة القطب تتكوّن من قطب تصوّريّ وآخر تعبيريّ. ويتضمّن حدث الاستعمال في المستوى التّصوّريّ، فضلا عمّا هو مصرّح به، الفهمَ السّياقيّ التّامّ للعبارة، أي ما يُضمَّن فيها وما يُستحضر بصفته أساسا لإدراكها وفهمها. ويتضمّن في المستوى التّعبيريّ التّفصيلات الصّوتيّة التّامّة لملفوظ ما وكلّ أنواع العلامات من قبيل إشارات الجوارح ولغة الجسد.

ولا تمثّل الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة إلّا موردا من موارد كثيرة لأحداث الاستعمال. ذلك بأنّنا نستند خلال التّكلّم والفهم إلى كمّ هائل من معارفنا وقدراتنا الذّهنيّة ومهاراتنا التّفاعليّة. ويندرج ضمن ذلك إدراكنا للمقام الّذي يجري فيه الخطاب باعتباره وجها منه. وتشتغل هذه العوامل متفاعلة على النّحو الّذي لا يمكن أن نفصل فيه بين ما هو لغويّ وما هو غير لغويّ. فالأبنية اللّغويّة إذن ليست معزولة عن العوامل الّتي لها صلة باللّغة وأثر في اشتغالها وأدائها. وهي لذلك كامنة في مظاهر المعالجة الذّهنيّة الجارية خلال أحداث الاستعمال. وتنشأ الوحدات اللّغويّة من جريانها في أحداث الاستعمال الّتي تجرّد منها تجريدا عن طريق القواسم المشتركة المتكرّرة. وتُستعمل الوحدات المجرَّدة في أحداث أخرى. وخلال التّكلّم والفهم يُنشِط المستعملون الوحدات المناسبة الّتي توافق مَقُولتُها لعبارة ما تأويل تلك العبارة أي وصفها البنيويّ بالقياس إلى اللّغة الجاري استعمالها (انظر لانغاكر Langacker، 2008، ص ص. 457-459). ويُعتبر في معنى الوحدة المعجميّة بالدّلالة الموسوعيّة encyclopedic أي بما يُهتدَى إليه عبر المسارات التّواضعيّة من مجالات المعرفة اللّغويّة والمعرفة الخارجة عن اللّغة extralinguistic. فلا توجد حدود واضحة بين المعنى اللّغويّ لوحدة ما والمعارف والقدرات العرفانيّة الّتي هو يستدعيها في الأصل ويوظّفها ويستثمرها. ويقوم علم الدّلالة الموسوعيّة على اعتبار المعنى المعجميّ كامنا في الطّريقة المخصوصة الّتي يُهتدى بها إلى عدد مفتوح من المعارف المتعلّقة بالوحدة المعجميّة والّتي تكون مكوّناتها على درجات مختلفة من المركزيّة centrality، ويكون التّراتب فيها وجها من القيمة التّواضعيّة للوحدة. وتتراتب تخصيصات specifications المعنى المعجميّ لوحدة ما بحسب كونها على درجة عالية من

المركزيّة والإنشاط أو على درجة عالية من الهامشيّة فلا تنشط إلّا في سياقات بعينها. فيكون كلّ استعمال بمثابة نمط فريد من الإنشاط (المرجع نفسه، ص ص. 36-41).

وتفترض المقاربة الموسوعيّة أنّ لقوالب البناء building blocks مرونة تمكّنها من أن تنشئ انطلاقا من المعاني المعجميّة تمثيلات دلاليّة، وأنّه مهما يكن لهذه التّمثيلات الدّلاليّة من الاستقلال فإنّها ليس لها نجاعة تواصليّة إلّا من خلال المبادئ التّأويليّة الّتي تمثّلها خاصّة الظّواهر التّخييليّة imaginative، كالاستعارة والمزج blending، والتّخيّليّة fictivity وبناء الأفضية الذّهنيّة mental spaces. فإنتاج العبارات اللّغويّة وفهمها يستلزمان عمليّات بناء تصوّريّ من مواردها الكثيرة والمتنوّعة المعاني المعجميّة والأنماط التّأليفيّة. وتعوّل أبنيتنا الذّهنيّة، فضلا عن القدرات التّخييليّة، على طبقة تحتيّة تصوّريّة conceptual substrate يقوم عليها انبناء المعنى اللّغويّ، إذ توفّر الأساس الّذي ينبني عليه التّأويل المعجميّ والتّأليف الدّلاليّ. وهي عبارة عن التّصوّرات الّتي نحصّلها من الخطاب السّابق والمشاركة في حدث الكلام باعتباره جزءا من التّفاعل الاجتماعيّ بين المتخاطبين وإدراك السّياق المادّيّ والاجتماعيّ والثّقافيّ ومجالات المعرفة الّتي نستند إليها أو نستفيد منها بوجه ما، والّتي يدخل فيها المعرفة العامّة والمعرفة السّياقيّة contextual knowledge، وما يلحق بذلك من الظّواهر التّخييليّة والتّأويليّة.

وقد حدّد لانغاكر (2008) المعنى اللّغويّ لعبارة ما بأنّه ما يتضمّن، في مقابل إقصاء العوامل التّداوليّة غير الضّروريّة بالنّسبة إلى المعنى الجاري تشفيره لغويّا، العناصرَ الدّلاليّة الثّابتة وما يحتاج إليه من الأبنية الإضافيّة في التّصوّر وانسجامه على الوجه الّذي يعكس ما يراه المتكلّمون بحدسهم البسيط والعفويّ المعنى المقصودَ. واعتبر أنّ تأليفيّة المعنى اللّغويّ جزئيّة بالنّظر إلى كون أنماط التّأليف الدّلاليّ patterns of semantic composition لا تمثّل إلّا موردا من موارد البناء التّصوّريّ الّذي ينتج معنى العبارة اللّغويّة المركّبة من خلال ما يحصّله من تصوّرات على درجة عالية من البلورة تُعدّ لبنائها المعاني المعجميّة والأنماط التّأليفيّة الّتي لا تكون بذاتها كافية لاشتقاقها (المرجع نفسه، ص ص. 41-43).

وإذا كان الاستعمال الطّرازيّ للّغة تفاعلا في المقامات الاجتماعيّة، كان الشّكل الطّرازيّ للخطاب هو الاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ. فاللّغة من حيث هي أنماط ووحدات تواضعيّة تجرّد من أحداث الاستعمال الّتي تجري فيها تنبثق من الاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ. وعند إنتاج اللّغة تكلمًا وفهمًا، نستدعي من مخزوننا اللّغويّ الوحدات الّتي تناسب مَقْولة العبارة في حدث الاستعمال. ولا يطابق تحقّق الوحدات في العبارة خلال حدث الاستعمال ذاك أصل المقُولة، إذ تتّجه المقْولة إلى أن تكون أكثر تخصيصا وتبلْوُرا من الأبنية المُمَقْولِة. فاستعمال اللّغة يوجّه باستمرار المواضعات القائمة. وتولّد التّحقّقات المتكرّرة للأبنية المُمقْوَلة أنماطا جديدة تترسّخ تدريجيّا وتصير بدورها وحدات تواضعيّة متاحة للاستعمال.

3. 2 التّفاعل اللّغويّ: التّقابل بين العرفان اللّغويّ والعرفان الاجتماعيّ

إنّ تفسير كوْنِ التّفاعل الاجتماعيّ اللّغويّ نموذجا أوّليّا تصوّريّا للتّفاعل الاجتماعيّ البشريّ، وكوْن التّفاعل اللّغويّ الاجتماعيّ نموذجا أوّليّا تصوّريّا للخطاب- يوجب أن نعود إلى الهندسة العرفانيّة للملكات الذّهنيّة ونأخذ ملكة اللّغة وقضايا هندستها واكتسابها واستعمالها في إطار تفاعلاتها التّقابليّة مع الملكات الأخرى. فاستعمال اللّغة، كما يقول كلارك Clark (1996)، هو شكل من أشكال العمل المشترك joint action. والعمل المشترك هو عمل تقوم به مجموعة من الأشخاص الّذين يعملون

بالتّنسيق coordination في ما بينهم. واستعمال اللّغة من حيث هو عمل للأشياء باللّغة ليس مجرّد جمع بين متكلّم وسامع. وإنّما هو عمل مشترك يمثّله ما يقوم به المتكلّمون والسّامعون من أعمال فرديّة ينجزونها بالتّنسيق داخل مجموعات (كلارك Clark، 1996، ص. 3). وتندرج دراسة استعمال اللّغة من حيث هو صنف من الأعمال المشتركة ضمن العلوم العرفانيّة والاجتماعيّة. فأمّا العرفانيّون فمعنيّون بدراسة المتخاطبين بوصفهم أفرادا لكلّ واحد منهم خلال التّخاطب نشاطه الذّهنيّ الفرديّ. وأمّا الاجتماعيّون فمعنيّون بدراسة استعمال اللّغة بوصفه عملا أو نشاطا مشتركا. فيكون تركيزهم على مجموعة الأفراد المستعملين للّغة (المرجع نفسه، ص. 24).

إنّ استعمال اللّغة عمل مشترك مخصوص بالنّوع البشريّ. وكوْنه عملا تشاركيّا بين الأفراد، وهو كذلك على الأقلّ في الشّكل الأساسيّ البارز لاستعمال اللّغة عند البشر، يقتضي أنّه عمل جماعيّ لا يمكن أن نتصوّره أو نفهمه إلّا في سياق السّلوك التّفاعليّ الاجتماعيّ للنّوع. فاستعمال اللّغة يقع في مستوى التّقابل اللّغويّ-الاجتماعيّ. وهو ما يوجب أن يكون الاستدلال على كون التّفاعل اللّغويّ من النّماذج الأوّليّة التّصوّريّة للتّفاعل الاجتماعيّ البشريّ مستندا إلى التّقابل اللّغويّ-الاجتماعيّ الّذي يندرج ضمنه استعمال اللّغة. ذلك بأنّ التّفاعل اللّغويّ سمة بارزة للمجتمع البشريّ المعوّل في حاجته إلى التّواصل والتّعاون على استعمال اللّغة باعتباره شكلا رئيسيّا للأعمال المشتركة المميّزة لتفاعلاتنا الاجتماعيّة. ويشكّل تمثيل الشّركاء الاجتماعيّين مظهرا أساسيّا من العرفان الاجتماعيّ لدينا الّذي يشكّل بدوره نظاما من أنظمة العرفان النّواة core cognition. وهو جملة من الأنظمة الأساسيّة والقدرات الذّهنيّة الفطريّة المعَدّة لتشكيل الأبنية العرفانيّة وما ينتظمها من القواعد وما ينتج عنها من السّلوك، والّتي تشكّل أساس الاكتساب والتّعلّم والتّفكير. وقد بيّنت كيري Carey (2009، ص ص. 3-25) أنّ غنى مخزون التّمثيلات التّصوّريّة لدى الكائنات البشريّة إنّما هو راجع إلى الأصل الفطريّ الّذي تمثّله تمثيلات العرفان النّواة بوصفها نمطا من أنماط الأبنية التّصوّريّة لدينا يشكّل أساس الفهم التّصوّريّ لدى البشر وأساس ما يتكوّن لديهم منذ مراحل الاكتساب الأولى من تصوّرات يكتسبونها قبل اللّغة وتكون بدورها أساسا لاكتساب اللّغة لديهم.

والشّركاء الاجتماعيّون هم أعضاء المجموعة الاجتماعيّة والثّقافيّة، وهم الأشخاص في التّفاعل الاجتماعيّ. ويمثّل الشّخص مقولة أساسيّة في المعرفة الاجتماعيّة. وهو من المتصوّرات الّتي تستند إلى منظومات في الذّهن توفّر لها المعلومات اللّازمة الّتي تحتاجها الملَكة الاجتماعيّة في تعيين الأشخاص المتفاعلين وحالاتهم الذّهنيّة والعلاقات بهم (انظر غاليم، 2021، ص ص.187-188). ويشكّل النّظام العرفانيّ النّواة المتمثّل في تعيين الشّركاء الاجتماعيّين الأساس الّذي يقوم عليه اكتساب المعرفة الاجتماعيّة لدى البشر وتعلّمها باعتبارها في جوهرها معرفة تفاعليّة تقوم على مفاهيم التّواصل والتّعاون والتّحالف وما إلى ذلك. وتمثّل اللّغة وسيلة تعبيريّة مُثلى لتحقيق حاجاتهم التّفاعليّة في الحياة الاجتماعيّة. وهو ما يفسّر شدّة اتّصال اللّغة بنظريّة التّصوّرات أو الفكر. وقد افترض غاليم (ص. 141) أنّ العرفان النّواة يقيّد النّظريّة الدّلاليّة مادام هو الّذي يقيّد بنية التّصوّرات لدى الكائنات البشريّة. وهو ما يفسّر من جهته قابليّة بعض التّصوّرات لأن تبنى في نحو اللّغات الطّبيعيّة grammaticizable.

ويتنزّل التّفاعل الاجتماعيّ ضمن السّلوكات الّتي تنتجها الأنظمة الذّهنيّة المسؤولة عن الظّواهر الاجتماعيّة والثّقافيّة في إطار الهندسة العامّة للعرفان البشريّ. ويُدرج التّفاعل اللّغويّ لدى البشر من حيث هو واحد من التّصوّرات النّموذجيّة

الأوّليّة للسّلوك التّفاعليّ ووجه طرازيّ من التّجربة التّفاعليّة الاجتماعيّة لديهم ضمن التّقابل بين العرفان اللّغويّ والعرفان الاجتماعيّ. وهو مظهر بارز للتّفاعل عبر أنظمة التّقابل بين النّظام اللّغويّ وسائر الأنظمة العرفانيّة المشكّلة لبنية الذّهن/ الدّماغ لدينا. ويندرج هذا التّصوّر الاندماجيّ ضمن نظريّة شاملة للعرفان البشريّ تعتبر بالصّلة بين الجهاز الأحيائيّ للنّوع من جهة والبيئة الاجتماعيّة-الثّقافيّة من جهة ثانية. ذلك بأنّ العوامل الاجتماعيّة والثّقافيّة تقتضي أرضيّة ذهنيّة عرفانيّة تشكّل المحتوى البيئيّ وفق أنماط بنائيّة تصوّريّة بعينها، وترسم ملامح بنية العرفان الجماعيّ للحياة الاجتماعيّة والثّقافيّة لدى المجموعات البشريّة، وتوجّه مسارات استعمال اللّغة مظهرا أساسيّا مميّزا لمهاراتهم وسلوكاتهم التّفاعليّة الاجتماعيّة.

إنّ مقاربة الأعمال الّتي ينجزها البشر باللّغة بصرف النّظر عن طبيعتها وأنواعها لا يمكن أن تكون إلاّ جزءا من نظريّة المعنى اللّغويّ في اللّغات الطّبيعيّة الّتي ترتبط بنظريّة الفكر غير اللّغويّ. ويفسّر هذا الارتباط أثر تصوّرات الفكر وتمثيلاته في السّلوك اللّغويّ. من ذلك خاصّة تصوّرات المعرفة الاجتماعيّة الّتي تمثّل لدى الرّئيسيّات primates عموما جانبا هامّا من الفكر غير اللّغويّ لديها. ويمثّل التّفاعل تصوّرا أساسيّا للسّلوك الاجتماعيّ يقوم عليه اكتساب المعرفة الاجتماعيّة الّتي يستند إليها في توسيع دائرة السّلوكات التّفاعليّة. وينتج التّفاعل اللّغويّ بوصفه تصوّرا نموذجيّا أوّليّا للتّفاعلات الاجتماعيّة لدى البشر عن التّقابل بين نظام الملَكة اللّغويّة ونظام الملَكة الاجتماعيّة-الثّقافيّة من حيث هي ملكة ينتظم مضمونُها المعرفيّ الّذي يشكّله تفاعل الأنظمة الإدراكيّة والأنظمة التّصوّريّة السّلوكَ التّفاعليّ الاجتماعيّ والثّقافيّ وما يرتبط بذلك من التّصوّرات والمقولات والعلاقات الّتي تقوم عليها الحياة الاجتماعيّة-الثّقافيّة البشريّة والعرفان الجماعيّ الّذي ينتظمها.

إنّ استعمال اللّغة من حيث هو شكل من أشكال العمل المشترك لدى البشر طراز للسّلوك التّفاعليّ الاجتماعيّ لديهم. ومن الدّلائل عليه كون اللّغة تمثّل لديهم نظاما طرازيّا في التّعبير عن سائر الأنظمة التّصوّريّة الّتي تشكّل موردا أساسيّا من موارد المعاني اللّغويّة. فالبشر يشتركون مع الرّئيسيّات في المعرفة الاجتماعيّة باعتبارها مجالا أساسيّا من مجالات الفكر غير اللّغويّ لديهم. ويقتضي التّفاعل اللّغويّ، بحكم كونه ناتجا عن التّقابل بين الملكة اللّغويّة والمعرفة الاجتماعيّة، أن نتناوله من زاوية ما به تتحوّل البنية التّصوّريّة الّتي ترتبط باستعمال اللّغة وما تعبّر عنه من التّصوّرات من بنية خاصّة بالعرفان اللّغويّ للفرد المتكلّم إلى بنية اجتماعيّة تنتمي إلى العرفان الجماعيّ للمجموعة اللّغويّة. ومن المتصوّرات الأساسيّة الّتي يقوم عليها التّواصل اللّغويّ هو سعي الأشخاص المتفاعلين إلى أن يدركوا الحالات الذّهنيّة لشركائهم الاجتماعيّين واللّغويّين وكلّ ما من شأنه أن يضمن تحقّق تفاعلهم معهم من علاقات التّعاون الّتي من أبرز مظاهرها علاقات التّواصل عبر اللّغة. وممّا يمكّنهم من ذلك قدرتهم الذّهنيّة على الاشتراك في الإحالة وقدرتهم على الاشتراك في القصد من حيث هما قدرتان تواصليّتان يقوم عليهما السّلوك التّعاونيّ في مختلف مظاهر التّفاعل الاجتماعيّ عموما وفي التّفاعل اللّغويّ على وجه الخصوص. فالتّواصل اللّغويّ مظهر أساسيّ للسّلوك التّعاونيّ البشريّ الّذي يشكّل بدوره مظهرا أساسيّا للسّلوك التّفاعليّ لدى البشر (انظر غاليم، 2021، ص ص. 147-167).

وقد بيّن توماسيلو Tomasello وآخرون (2005، ص ص. 675-680) أنّ ما يميّز العرفان البشريّ عن العرفان لدى الأنواع الأخرى هو القدرة على التّشارك في الأنشطة التّعاونيّة وذلك بتقاسم الأهداف والمقاصد أو ما يصطلح عليه بالقصد المشترك Joint intention. وهو ما يتطلّب الحوافز الخاصّة بالنّوع لتقاسُم الحالات النّفسيّة والذّهنيّة والمشاعر والأفكار

والتّجارب مع الأشخاص الآخرين، والّذي يحتاجون فيه إلى معرفة أنّهم يتقاسمون وشركاءهم القصد المشترك وإلى بنيات خاصّة للتّمثيل العرفانيّ يتفرّد بها البشر دون غيرهم من الأنواع، إذ البشر يملكون مهارات في قراءة الذّهن mind reading يتفوّقون فيها على غيرهم من الأنواع. ومن مهاراتهم الأساسيّة في ذلك فهم المقاصد الّتي تمكّن من تفسير أعمال شركائهم الاجتماعيّين وسلوكاتهم وتوقّع ما يمكن أن يصدر عنهم منها. وهذا هو الأساس الّذي ينبني عليه التّعاون ويضمن تَحقُّق التّفاعل ونجاحه. وحسب هؤلاء الباحثين يفسّر السّلوك التّعاونيّ لدى البشر وما يقوم عليه من تصوّرات ما ينتج عنه من أبنية العرفان الثّقافيّ وأشكاله التّطوّريّة الّتي يتفرّد بها النّوع والّتي تمكّن أفراده من إبداع الرّموز اللّغويّة واستعمالها وبناء الأعراف والمؤسّسات الاجتماعيّة. ذلك بأنّ صغار البشر ينمّون منذ سنّ مبكّرة القدرة على بناء التّمثيلات العرفانيّة الحواريّة الّتي تمكّنهم من اكتساب العرفان الجماعيّ والمشاركة فيه. فالأشخاص يتفاعلون اجتماعيّا على أساس ما يتقاسمونه من القصد. ويشير القصد المشترك إلى التّفاعلات والأنشطة التّعاونيّة الّتي تختلف درجة تعقيدها والّتي يكون فيها للشّركاء هدف مشترك وأدوار عمل منسّقة فيما بينهم تضمن تحقيق هذا الهدف. ويجب أن تتضمّن أهداف كلّ واحد من المتفاعلين ومقاصده شيئا من أهداف الآخرين ومقاصدهم باعتباره جزءا من مضمونها. وإذ يتقاسم الأشخاص في المجموعات الاجتماعيّة المركّبة والواسعة المقاصد في مقامات تفاعليّة خاصّة على نحو متكرّر تنبثق الممارسات والمعتقدات الاجتماعيّة الّتي تشكّل عادات المجتمع وثوابته المؤسّسيّة، كالزّواج والحكم والمال، الّتي لا توجد إلّا بموجب الممارسات والمعتقدات المشتركة لمجموعة مّا.

ومن أبرز القدرات العرفانيّة الّتي يتأسّس عليها تصوّر القصد المشترك والتّعاون لدى البشر باعتبارهما من ضرورات التّفاعل اللّغويّ والتّفاعل الاجتماعيّ-الثّقافيّ عامّة، القدرة على الانتباه المشترك Joint attention أو ما يصطلح عليه بآليّة الانتباه المشترك Shared Attention Mechanism (SAM) (انظر Fitch، 2010، ص ص. 136-139). وهي واحدة من القدرات المعقّدة الّتي يطوّرها الفرد على امتداد مراحل من نموّه والّتي تشكّل الأرضيّة العرفانيّة المشتركة الّتي يقوم عليها السّلوك التّعاونيّ لديهم. فقدرة الكائن البشريّ على أن يشارك الآخرين انتباههم إلى الأشياء هي الأساس الّذي يمكّنه من فهم مقاصدهم ونواياهم في ما يصدر عنهم من الأعمال والسّلوكات ومشاركتهم حالاتهم الذّهنيّة لمعرفة ما يمكن أن يصدر عنهم لاحقا من ذلك. والمحاورة هي نشاط تعاونيّ الهدف المشترك فيه هو إعادة توجيه قصد السّامع وانتباهه على النّحو الّذي به يلتقيان مع قصد المتكلّم وانتباهه بما يضمن الحفاظ على القصد المشترك الّذي يحافظ بدوره على النّشاط التّعاونيّ خلال عمليّة التّواصل اللّغويّ (انظر توماسيلو Tomasello وآخرين، ص ص. 682-683).

إنّ اللّغة بما تتطلّبه من القدرات العرفانيّة من الملَكات الّتي يتميّز بها الكائن البشريّ والّتي تمكّنه من السّلوك التّفاعليّ باعتباره سلوكا توّجهه تصوّرات متفوّقة عرفانيّا يختصّ بها الذّكاء الاجتماعيّ البشريّ كما يمثّله طرازيّا تفاهم الأشخاص باعتبارهم شركاء اجتماعيّين ولغويّين يتقاسمون مقاصدهم وانتباههم على النّحو الّذي به يمارسون سلوكاتهم التّعاونيّة والتّفاعليّة المختلفة ويضمنون جريانها واستمرارها وتوفّقهم في بلوغ ما يبتغونه بها من أعمال ومقاصد وتأثيرات. وقد أشار فيتش Fitch (2010، ص. 140) إلى حاجة البشر إلى أن يتشاركوا المعنى. ذلك بأنّ المتخاطبين ماينفكّون خلال عمليّة التّواصل اللّغويّ يُجْرون بتعاون شركائهم الاستنتاجات الّتي تمكّنهم من قراءة أذهانهم ومشاركتهم معانيهم وأفكارهم وأحاسيسهم باعتبارها مكوّنا من مكوّنات القدرة التّداوليّة لدى البشر. فنحن نوع يستمتع بمشاركة المعاني ويسعى إلى ذلك سعيا. وهذا المظهر من السّلوك

لدينا مركزيّ في التّواصل البشريّ مع كونه ليس خاصّا بالبشر. وهو تكيّف عرفانيّ "من أجل" اللّغة وارد بالنّسبة إلى أفراد النّوع، يتفوّق لديهم ويبلغ من الذّكاء درجة لا يبلغها عند غيرهم من الأنواع.

يتنزّل البحث في المعنى اللّغويّ ومسارات انبنائه في سياق التّقابل بين الملكة اللّغويّة وسائر الملكات ضمن الهندسة العرفانيّة العامّة للذّهن. من ذلك صلة النّظام اللّغويّ بأنظمة التّصوّرات الّتي تقوم عليها القدرات العرفانيّة الضّروريّة لبناء المعنى وإنتاجه إجمالا. واللّغة، بحكم كونها وسيلة أساسيّة لدينا للتّعبير عن أفكارنا وأفكار شركائنا الاجتماعيّين في التّفاعل، نموذج أوّليّ لتفاعلاتنا الاجتماعيّة تتقابل مع التّصوّرات، من جهة، ومع أنظمة التّفاعل الاجتماعيّ باعتبارها مسارات ذهنيّة-بيئيّة للفكر، من جهة ثانية. وقد بيّن لانغاكر Langacker (2008، ص ص. 463-464) أنّ المعنى اللّغويّ للعبارة يتحصّل من معاني الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة باعتبارها موردا أساسيّا من موارده يُستثمر في أحداث الاستعمال. ولهذا المعنى اللّغويّ الخاصّ المرتبط بصفة مباشرة بمعاني الوحدات المعجميّة أثر في معالجتنا الذّهنيّة لما يسمّيه بالمعنى التّامّ fuller meaning، وهو معنى سياقيّ تداوليّ تحصّله موارد خارجة عن اللّغة تتضمّن كلّ ما يمكن أن يكون أساسا لإدراك العبارة وفهمها. ويناسبه في نظريّة الهندسة المتوازية Parallel Architecture Theory أو الدّلالة التّصوّريّة لجاكندوف[5] اندراج الهندسة اللّغويّة ضمن هندسة الملَكات الذّهنيّة. فلا يمكن تفسيرها إلّا في إطار تصوّر منظوميّ يستند إلى تمثيل التّقابلات والقيود التّقابليّة بين الملكات، وكون اللّغة لها علاقة ضروريّة بسائر ملكات الذّهن، ولا يمكن وصفها أو تفسيرها خارج إطار تلك العلاقة. فلا يمكن إدراك المعنى اللّغويّ وسائر مكوّنات النّظام اللّغويّ وخصائصه ومبادئ اشتغاله وتمثيله وتفسير مسارات انبنائه دون اعتبار التّفاعلات التّقابليّة بين نظام الملكة اللّغويّة وباقي الأنظمة الذّهنيّة. فالمعنى اللّغويّ إن هو إلاّ حصيلة تقابل اللّغة خلال استعمالها التّفاعليّ الاجتماعيّ مع الأنظمة والقدرات العرفانيّة الأخرى، ومنها عرفاننا الاجتماعيّ وقدراتنا التّفاعليّة مع شركائنا الاجتماعيّين واللّغويّين.

وتخزّن الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة أثر ذلك التّقابل ممثّلا على سبيل المثال في طرق الاهتداء إلى المعرفة اللّغويّة والمعرفة الخارجة عن اللّغة والمعالجات الحوسبيّة المتعلّقة بالعمليّات الاستنتاجيّة الّتي تمثّل وسائط للمرور من المعنى اللغويّ الخاصّ أو الدّلالة إلى المعنى التّامّ من حيث هو معنى موسوعيّ تداوليّ يلعب فيه إدراك المقام وجها من مهاراتنا التّفاعليّة دورا أساسيّا في الفهم السّياقيّ التّامّ لعبارة ما، ويمثّل فيه الاستعمال التّفاعليّ للمعنى الخاصّ في المقام محفّزا أساسيّا لإنشاط ما يحتاج إليه من موارد المعرفة غير اللّغويّة أو الدّلالة الموسوعيّة للوحدات المكوّنة للعبارة على الوجه الّذي تكتسب به العبارة خلال التّكلّم والفهم تأويلها التّداوليّ أي معناها الإضافيّ الّذي يراه المتخاطبون المقصود في سياق تفاعلهم ذاك. ذلك بأنّ التّفاعل اللّغويّ مهارة سلوكيّة يكتسبها الأفراد ضمن مقامات التّفاعل الاجتماعيّ، وهو أساس انبثاق المناويل العرفانيّة الاجتماعيّة-الثّقافيّة الّتي تشتغل بمقتضاها اللّغة خلال الاستعمال والّتي هي عامل أساسيّ في تحديد الأنماط التّفاعليّة والتّشفيريّة للأبنية اللّغويّة ووصفها.

4. التّفاعل اللّغويّ القياسيّ: المحاورة والعمل الكلاميّ مستويان ينتظمان المنوال داخليّا:

4. 1 المحاورة نموذج أوّليّ للتّفاعل اللّغويّ:

إنّ تعريف الخطاب بكونه مجال التقاء اللّغة بالاستعمال، واعتبار اللّغة منبثقة من الاستعمال، واعتبار تعلّمها لذلك عمليّة تتمّ من خلال استعمالها التّفاعليّ في المقامات الاجتماعيّة، قاد من منظور تفاعليّ إلى تعريف الخطاب بأنّه سلسلة من أحداث الاستعمال الّتي تجرّد منها الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة باعتبارها لا تمثّل إلاّ موردا واحدا من موارد كثيرة لهذه الأحداث تتمثّل في معارفنا وقدراتنا العرفانيّة ومهاراتنا التّفاعليّة وما يوجبه ذلك من قدرة على إدراك المقام.

وإذا كان الاستعمال الطّرازيّ للّغة هو الاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ، كان النّموذج الأوّليّ للتّفاعل اللّغويّ القياسيّ من حيث هو تفاعل اجتماعيّ هو المحاورة، إذ "الاستعمال الرّئيسيّ للّغة استعمال تحاوريّ " (لانغاكر Langacker، 2008، ص. 459). وبناء على كون التّحاور باللّغة وجها لوجه face-to-face conversation هو الاستعمال الأصليّ والأساسيّ للّغة، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالاستعمال الطّرازيّ، وكلّ الأشكال والوضعيّات الأخرى لهذا الاستعمال سواء ما كان منها منطوقا أو مكتوبا أو غير ذلك من الأشكال الممكنة توصف من طريق الكيفيّة الّتي تشتقّ بها من هذا الأصل، بيّن كلارك Clark (1996، ص ص. 8-11) أنّ مبادئ استعمال اللّغة يمكن أن تنقسم إلى نوعين كبيرين، يتعلّق الأوّل بالمحاورة أو استعمال اللّغة وجها لوجه، ويتعلّق الثّاني بالطّريقة الّتي تشتقّ بها الاستعمالات الفرعيّة أو غير الطّرازيّة من المحاورة باعتبارها شكلا أصليّا أو طرازيّا لاستعمال اللّغة.

فلئن كان التّفكير اللّغويّ الصّامت من الأشكال الغالبة والأساسيّة لاستعمال اللّغة، فإنّه ليس بطرازيّة المحاورة من حيث قياسيّتها، إذ هي النّموذج الأوّليّ للاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ للّغة لدينا. وهي إلى ذلك توفّر منوالا أساسيّا تحاكيه سائر الاستعمالات اللّغويّة وتطوّعه لحاجاتها. ومن هذه الاستعمالات خاصّة ما يتّخذه تفكيرنا اللّغويّ على نطاق واسع من شكل الحوار المتخيَّل imagined dialog أو الحوار الأحاديّ المنطوق spoken monolog باعتباره شكلا من الحوار يقوم فيه مخاطِب واحد بدور المتكلّم. ونحن في ذلك جميعا إمّا نحاور أنفسنا أو نحاور مخاطَبين ماثلين في أذهاننا نتخيّل ردود فعلهم كما نتخيّل ردود فعل من يشاركنا في المحاورة (لانغاكر Langacker، 2008، ص.459).

4. 2 العمل الكلاميّ نموذج أوّليّ للمحاورة:

لمّا كانت المحاورة في الأصل تفاعلا لغويّا بين المتحاورين يتضمّن سلسلة من أحداث الاستعمال الّتي هي عبارة عن أعمال actions يؤدّيها المتحاورون، وكانت العبارات أعمالا لملابستها أحداثَ الاستعمال، كان العمل هو التّصوّر النّموذجيّ الأوّليّ للمحاورة. واللّغة تستعمل استعمالا تحاوريّا لنفعل بها أشياء (Clark، 1996، ص. 3) أو نحدث بها أعمالا. ويوجب ذلك كون استعمال اللّغة عنده شكلا من أشكال العمل المشترك الّذي يقوم به المتخاطبون بالتّنسيق في ما بينهم. وإذ ينجز المتكلّمون والسّامعون باستعمال اللّغة عملا مشتركا إنّما هم يفعلون الأشياء باللّغة أو يحدثون بها أعمالا. فالنّاس يستعملون اللّغة ليتفاوضوا ويعقدوا الصّفقات ويثبتوا ويطلبوا ويعِدوا ويعتذروا وما إلى ذلك من الأعمال. وهذه الأعمال من جملة أعمال أخرى يمكن أن ننجزها

باستعمال اللّغة. وهي أعمال مشتركة يقوم بها المتخاطبون بصفتهم مجموعة من الأشخاص يفعلون الأشياء بالتّنسيق في ما بينهم (انظر المرجع السابق، ص ص.17-18).

وإذا كانت المحاورة هي الاستعمال الطّرازيّ للّغة، كانت نموذجا أوّليّا تصوّريّا للعمل المشترك الّذي يمثّله التّفاعل اللّغويّ. وكما يكون الاستعمال التّحاوريّ هو النّموذج الأوّلي للتّفاعل اللّغويّ عملا مشتركا، يكون فعل الأشياء باللّغة أو إنجاز أعمال لغويّة بها هو النّموذج الأوّليّ للعمل المشترك الّذي تحقّقه طرازيّا المحاورة. فمهما يَبْدُ الطّلب عملا فرديّا لمتكلّم طالب فإنّه لا يؤدّيه إلّا من حيث هو عمل تشاركيّ ينسّق فيه مع مخاطَب سامع مطلوب إليه. فالعمل المشترك في مقابل العمل الفرديّ هو عمل تقوم به مجموعة من الأشخاص تنسّق في ما بينها أعمالها الفرديّة ضمن عمل مشترك لبلوغ أهداف لها مشتركة. وما يؤدّيه الشّخص من العمليّات في الأعمال الفرديّة مختلف عمّا يؤدّيه منها في الأعمال المشتركة مع كونهما يمكن أن يكونا متماثلَيْن. فما ننجزه من أعمال فرديّة مستقلّة يختلف كثيرا عمّا ننجزه من أعمال فرديّة مماثلة لكن تشاركيّة تكون جزءا من أعمال مشتركة (انظر المرجع السابق، ص ص. 18-19).

ونشير إلى أنّنا نترجم المصطلحين action وact بـ"عمل". وقد أشار كلارك Clark (1996، هامش 5، ص. 17) إلى أنّ المقصود بالمصطلحات action وact وactivity هو فعل الأشياء بقصد. فأمّا العمل اللّغويّ الّذي نترجم به مصطلح linguistic action فنخصّ به في المستوى التّجريديّ الأعلى لمفهوم العمل المنجز بواسطة اللّغة، مفهومَ الاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ للّغة باعتباره عملا مشتركا يؤدّيه متحاورون بالتّنسيق في ما بينهم على الوجه الّذي ينجز به كلّ متكلّم عملا يؤثّر به في السّامعين تأثيرا يوجب تفاعلهم بإنجاز أعمال أخرى. وأمّا العمل اللّغويّ الّذي نترجم به مصطلح speech act فالمقصود به هو العمل المنجز بالقول الّذي نخصّه بمصطلح العمل الكلاميّ[6]. وهو أنّنا إذ نقول ننجز أعمالا أو نفعل أشياء باللّغة. والأعمال الكلاميّة، من حيث هي أعمال فرديّة تشاركيّة يؤدّيها المتحاورون بالتّنسيق، توجّه المحاورةَ باعتبارها عملا لغويّا مشتركا. فنخصّص العمل اللّغويّ المشترك بالاستعمال التّفاعليّ الاجتماعيّ للّغة كما تحقّقه طرازيّا المحاورة نموذجا أوّليّا تصوّريّا للتّفاعل اللّغويّ القياسيّ في مقابل تخصيص الأعمال اللّغويّة الكلاميّة بالأعمال الفرديّة التّشاركيّة نماذج أوّليّة تصوّريّة للمحاورة تبني التّفاعل التّحاوريّ عملا لغويّا مشتركا.

ويقوم تصوُّر العمل نموذجا أوّليّا لما نتفاعل به من العبارات التّحاوريّة على الاعتبار بكونها أحداثا للاستعمال. وهي أعمال سواء أاعتبرنا فيها بكونها مجريات occurrences مخصوصة بالنّظر إلى مناسبات استعمالها، أم بكونها وحدات لغويّة تواضعيّة تمثّل وحداتٍ تجريديّة مستقلّة عن أيّ حدوث مخصوص وتوافق أعمالا لغويّة تسوّغها الأنماط التّحاوريّة التّواضعيّة في لغة من اللّغات من حيث هي أنماط مستقرّة تُستدعى خلال المعالجة وتُقلَّب بحسب الحاجة. وتصوّر الأعمال اللّغويّة نموذجا أوّليّا للتّفاعل التّحاوريّ من جنس تصوّر الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة من حيث هي وحدات مستقلّة عن المجريات جُرّدت من أحداث الاستعمال. وهي تتمثّل على أنّها أعمال لكونها أنماطا مستقرّة راسخة تنتظم معالجاتنا وفق ما تستدعيه حاجات الاستعمال المتجدّدة. وهو ما يفسّر ما ذهب إليه لانغاكر Langacker (2008، ص. 459) من أنّ تعلّم لغة من اللّغات إن هو إلّا تعلّم لأعمالها وما يوجبه إنجازها إنجازا مناسبا. ومعرفة المتكلّم بلغته هي بالنّظر إلى تصوّر العمل نموذجا أوّليّا لاستعمال اللّغة عندنا قدرةٌ على تعاطي المهارات التّفاعليّة-التّواصليّة تكلُّما وفهْما.

والتّفاعل التّحاوريّ وجه أساسيّ من وجوه الطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة الّتي يقوم عليها المعنى اللّغويّ. وهي طبقة واسعة وذات وجوه متعدّدة وضمنيّة في الغالب، منها المجالات المعرفيّة الكثيرة المستحضرة، والأبنية الذّهنيّة التّخييليّة، وما يندرج ضمن التّفاعل اللّغويّ من إدراك المقام وتوزيع الرّؤية viewing arrangement ومناويل الأعمال وما إلى ذلك (نفسه، ص. 463). ويستعمل لانغاكر مصطلح الأعمال الكلاميّة عند كلّ من أوستين Austin (1962) وسورل Searle (1969). وقد خصّص به مفهوم الأعمال الموصوفة بالإنجازيّة من قبيل التّقرير والأمر والطّلب والتّحذير وما إلى ذلك. ويشير لانغاكر Langacker (2008، ص. 470) إلى أنّ الأعمال الكلاميّة قد تتحقّق بأقوال إنجازيّة حقيقيّة true performatives فتكون قوّة العمل الكلاميّ speech-act force صريحة، وقد تتحقّق بعبارات ليست بأقوال إنجازيّة لكنّها تمثّل عند استعمالها الفعليّ أعمالا كلاميّة. وتعادل قوّةُ العمل الكلاميّ في هذه العبارات قوّته في الأقوال الإنجازيّة الصّريحة مع كونها ضمنيّة أي باعتبارها جزءا من الطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة. فالشّائع أن ننجز الاستفهام بعبارة من قبيل "هل هي في البيت الآن؟". غير أنّ قوّة عمل الاستخبار الضّمنيّة في هذه العبارة الّتي لا تعدّ على تصديرها بحرف الاستفهام "هل" عبارة إنجازيّة حقيقيّة تعادل قوّته الصّريحة والمباشرة في قول إنجازيّ من قبيل "أسألك إن كانت في البيت الآن؟"

إنّ العمل الكلاميّ المنجز عند قول جملة ما هو حصيلة لدلالة تلك الجملة. ودراسة دلالات الجمل ليست في الأصل شيئا يتميّز عن دراسة الأعمال الكلاميّة الّتي ينجزها قول تلك الجمل في مقامات مخصوصة. ويقتضي مفهوم العمل الكلاميّ أن يُعدّ قول جملة ما في مقام مخصوص إنجازا لعمل كلاميّ مخصوص بموجب ما فيها من الدّلالة. وكلّ عمل كلاميّ محتمل يمكن أن يصاغ صياغة دقيقة في جملة ما أو عدد من الجمل يكون قولها في مقامات مخصوصة إنجازا لذلك العمل. وليست دراسة الأعمال الكلاميّة إلّا ما توجبه دراسة المعنى اللّغويّ للعبارة ممثّلا في دلالة الجمل المنجز بها. وهما دراسة واحدة لكن من زاويتين مختلفتين (انظر Searle، 1969، ص18).

وإذ كان العمل الكلاميّ معنى للعبارة يتأسّس على ما يمثّله مداها الأقصى maximal scope من حيث هو امتداد تامّ للمضمون الّذي تستحضره تلك العبارة، كان التّفاعل اللّغويّ بمختلف وجوهه وأبعاده من أسس الطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة للعمل الكلاميّ طرازا للمحاورة. فقد خصّص لانغاكر العمل الكلاميّ تخصيصا دلاليّا. وذلك بأن ربطه بالطّبقة التّحتيّة التّصوريّة باعتباره معنى لغويّا للقول الّذي أنجزه. ويظهر ذلك خاصّة في تخصيص قوّة العمل الكلاميّ، أو ما يُصطلح عليه بالقوّة المضمّنة في القول، بأنّها صريحة في ما يسمّيه أقوالا إنجازيّة حقيقيّة، وهي تلك الّتي يكون فيها الفعل الإنجازيّ صريحا، أو ضمنيّة تمثّل جزءا من الطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة. وربْطُ لانغاكر لإنجازيّة العمل الكلاميّ وقوّته بالطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة الّتي يتأسّس عليها يجعل العمل الكلاميّ المنجز واحدا من التّمثيلات الدّلاليّة للعبارة اللّغويّة يتحدّد بالقياس إلى مستويات هذه الطّبقة ووجوهها الضّمنيّة. ويمثّل الوجه التّداوليّ وما يندرج ضمنه من إدراك للمقام بأبعاده المختلفة مظهرا من مظاهر التّفاعل الاجتماعيّ-اللّغويّ من حيث هو وجه من وجوه الطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة الّتي يقوم عليها العمل الكلاميّ نموذجا أوّليّا تصوّريّا للتّفاعل التّحاوريّ، من جهة، ومعنى لغويّا يناسب تمثيلا من التّمثيلات الدّلاليّة للعبارة، من جهة ثانية.

4. 3 الأنماط التّحاوريّة جزءا من مناويل الأعمال الكلاميّة

إنّ الأعمال الكلاميّة منجِزة للتّفاعل اللّغويّ التّحاوريّ والتّفاعل اللّغويّ غير التّحاوريّ. غير أنّها لمّا كانت نموذجا أوّليّا تصوّريّا للمحاورة كان العمل الكلاميّ الطّرازيّ عملا كلاميّا تحاوريّا. فكان المدخل إلى تصنيفيّة الأعمال الكلاميّة هو أن ننزّل منوال العمل ضمن منوال المحاورة نموذجا أوّليّا تصوّريّا للتّفاعل اللّغويّ القياسيّ. ولذلك سبّقنا المنوالَ المتضمِّن منوالَ التّفاعل التّحاوريّ على المنوال المتضمِّن منوال العمل. ذلك بأنّ الأعمال اللّغويّة في المحاورة منظور إليها من جهة كونها سلسلة العبارات الّتي تمثّل لبّ أحداث الاستعمال. والأعمال اللّغويّة الّتي نأخذها على أنّها عبارات تحاوريّة هي أعمال محكومة بالأنماط التّحاوريّة في اللّغات سواء أكانت هذه الأعمال منجزة لعبارات ذات جريان مخصوص أم كانت أعمالا ممكنة لوحدات تواضعيّة تجريديّة مستقلّة عن أيّ جريان مخصوص تمثّل بحكم تجريدها من أحداث الاستعمال أعمالا كامنة تجعلها الأنماط التّحاوريّة التّواضعيّة في لغة ما قابلة لأن تستعمل في أحداث أخرى مختلفة استعمالا تتعدّد طرق تحقّقه من حدث إلى آخر. فتُتصوّر الوحدات اللّغويّة على أنّها أعمال. وهذه الوحدات-الأعمال هي أنماط راسخة تنتظم نشاط المعالجة، وتستحضر لتستعمل في مناسبات لاحقة جزءا ممّا يطرأ من أحداث الاستعمال. وبين مناويل الأنماط التّحاوريّة ومناويل الأعمال الكلاميّة أسباب يعكسها دور الأنماط التّفاعليّة interactive patterns في لغة من اللّغات في تشكيل مناويل الأعمال الكلاميّة ضمن أنماطها التّحاوريّة الّتي تصير لاحقا جزءا من مناويل الأعمال وجزءا من الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة المجرّدة من أحداث استعمالها في ما يجري من هذه المناويل درج تلك الأنماط.

ولا بدّ في مكوّنيّة الخطاب من أن ينظر إلى العبارات المكوّنة له على أنّها سلسلة من الأحداث التّفاعليّة الّتي تمثّل مجريات مترابطة. فتُدرَك الواحدةُ منها في علاقتها بباقي العبارات الّتي تتّصل بها إمّا باعتبارها سابقة لها في الخطاب، ومن وجوه اتّصال العبارة بما قبلها أن تكون مبنيّة عليه بزيادة ما أو تكون من قبيل ردّ الفعل عليه أو التّحوّل عنه إلى موضوع آخر، أو باعتبارها لاحقة عليها. فيكون من وجوه اتّصالها بها أن تمهّد لها بأن تحدّد لها الإطار. والكيفيّة الّتي ترتبط بها العبارة بما يسبقها أو بما يلحقها في الخطاب مظهر أساسيّ للمنوال التّحاوريّ له أثر حاسم في تحديد معنى العبارة. ولمّا كانت الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة مجرّدةً من أحداث الاستعمال في الخطاب، كانت التّرابطات الخطابيّة discourse connections الّتي تخصّصها هذه الوحدات جزءا من قيمتها التّواضعيّة ترثها العبارات والخطابات الّتي تجري فيها.

وتتحدّد التّرابطات الخطابيّة من حيث هي مظهر أساسيّ لمنوال المحاورة بوصفها أنماطا تفاعليّة تمثّل جزءا من الوحدات اللّغويّة وقيمها التّواضعيّة المجرّدة من أحداث الاستعمال في الخطاب. وقد صنّف لانغاكر Langacker (2008، ص ص. 460-461) الأنماط التّفاعليّة الخطابيّة إلى مخصوصةٍ تحقّقها عبارات مخصوصة وخُطاطيّةٍ. والصّنفان عائدان إلى ما تقدحه الوحدات اللّغويّة من التّوقّعات الخطابيّة discourse expectations الّتي تستدعى بشكل خُطاطيّ، أي البنية الخُطاطيّة المتوقّعة للخطاب. وتشكّل التّوقّعات الخطابيّة جزءا من وصف الوحدات والعبارات الّتي تحقّقها. ومن الأنماط التّفاعليّة الطّرازيّة النّمط الاستباقيّ-الارتجاعيّ prospective-retrospective الّذي يفترض أنّ كلّ العناصر اللّغويّة استباقيّة وارتجاعيّة في الآن نفسه. ويكون دور هذه العناصر في كلّ المستويات اللّغويّة هو أن تقدح توقّعات بشأن بنية ما تستدعيها باعتبارها بنية خُطاطيّة. ففي المستوى الصّرفيّ، تكون السّوابق واللّواحق على التّوالي عناصر استباقيّة وارتجاعيّة بالنّسبة إلى

الجذع الّذي تلتصق به. ويمثّل نمط التّفاعل الاستباقيّ-الارتجاعيّ الّذي تحقّقه العناصر الصّرفميّة بالنّسبة إلى وحدة الجذع جزءا من التّمثيل الخُطاطيّ لتلك الوحدة. وفي المستوى التّركيبيّ للرّبط بين الجمل تنبئ أدوات من قبيل "ذلك أنّ" و"ثمّ إنّ" و"لذلك" و"لكنّ" وغيرها بمقطع خطابيّ يتكوّن من مركّبات جُمَليّة أقلّها واحد، فتكون بهذا المعنى عناصر استباقيّة. وهي إذ تحدّد ما يليها بناء على ما قد جاء قبله على النّحو الّذي يكون به ذلك المقطع إضافة لما قد قيل قبله أو تفسيرا أو بلورة أو تفصيلا أو استدراكا أو استنتاجا أو غير ذلك، تكون عناصر ارتجاعيّة. وفي المستوى المركّبيّ تكون بعض العناصر استباقيّة أو ارتجاعيّة بالنّظر إلى علاقتها التّركّبيّة بغيرها من العناصر. وتحمل الأبنية الخطاطيّة توقّعات خطابيّة بشأن الأبنية التّركيبيّة النّحويّة الّتي تمثّلها. فنتوقّع من المركّب الجُمَليّ الشّرطيّ conditional clause، أو ما يسمّى في النّحو العربيّ بجملة الشّرط، أن يتبعه مركّب جمليّ يدلّ على النّتيجة أو ما يسمّى بجملة جواب الشّرط. وفي مستوى أشمل من مستويات انتظام الخطاب تقدح عبارات من قبيل "كان يا ما كان" و"عاشوا في سعادة أبديّة" توقّعيْن: أوّلهما استباقيّ يتعلّق بأنّ ما سيأتي بعدها من الخطاب سيكون شيئا من قبيل الحكاية، وثانيهما ارتجاعيّ يتعلّق بأنّ هذه العبارة جارية لتنهي ما كان قبلها من الحكاية. ويمثّل التّوقّع الخطابيّ الّذي أدّته كلّ عبارة منهما استباقا وارتجاعا جزءا أساسيّا من توصيف العبارتين يعتمد على موضع كلّ واحدة منهما من التّمثيل الخطاطيّ للحكاية المتوقّعة منهما، وجزءا من القيم الاستعماليّة التّواضعيّة للوحدة اللّغويّة التّجريديّة الّتي تمثّلها كلّ عبارة.

وبناء على ذلك يمكن أن ننظر في الأعمال الكلاميّة نفسها باعتبارها أنماطا تفاعليّة تندرج ضمن وصف العبارات اللّغويّة الّتي تنجزها والأنماط التّحاوريّة الّتي تتضمّنها اندراجا يقوم على إدراك التّرابطات الخطابيّة الّتي تخصّصها العبارات اللّغويّة المنجِزة باعتبارها جزءا من القيمة التّواضعيّة للعبارة ومظهرا من مظاهر النّمط التّحاوريّ يرثه المنوال الّذي تجري فيه العبارات والأعمال المنجَزة بها. فتحمل الأعمال الكلاميّة توقّعات خطابيّة حول الخطاب السّابق واللّاحق وما يمكن أن يسبقها أو يلحقها من أعمال، سواء أكان ذلك من طريق عبارات وصيغ مخصوصة أم من طريق الأبنية الخطاطيّة للأنماط التّحاوريّة ومناويل الأعمال الكلاميّة. فالأعمال الكلاميّة تقدح توقّعات لمناويل تحاوريّة تستحضرها بشكل خطاطيّ. وهذه التّرابطات الخطابيّة هي أنماط تفاعليّة تخصّصها مناويل الأنماط التّحاوريّة الّتي تُستدعى في أحداث استعمال لاحقة لتنتظم نشاط المعالجة في المناويل التّحاوريّة المنجزة. وهو ما يفسّر كون الأنماط التّحاوريّة في لغة من اللّغات تمثّل جزءا من مناويل الأعمال الكلاميّة المجرّدة من أحداث الاستعمال ثمّ جزءا من القيمة التّواضعيّة للوحدات والعبارات اللّغويّة والصّيغ القوليّة المخصوص بها إنجاز عمل من الأعمال في تلك اللّغة والمنظور إليها من حيث هي وحدات لغويّة تجريديّة مستقلّة عن أيّ جريان مخصوص.

ويتّخذ التّفاعل في الخطاب قنوات channels تعبيريّة وتصوّريّة. من التّعبيريّ خاصّة قناة المادّة التّقطيعيّة الصّوتيّة المتمثّلة في سلاسل الأصوات، ثمّ قناة الظّواهر فوق المقطعيّة suprasegmental التّابعة إلى العروض prosody مثل النّبرة والنّغمة والتّجميع الإيقاعيّ والتّنغيم، والقناة الإشاريّة gestural channel المتعلّقة بإشارات اليدين وتعابير الوجه وهيأة الجسد والّتي تكون محلّ تواضع ومحلّ تنسيق مع سائر العمليّات اللّغويّة. ومن القنوات التّصوّريّة قناة المضمون أو مادّة الموضوع، وقناة البنية الإخباريّة، وقناة تصريف الخطاب management of discourse المتعلّقة بالمفاهيم التّفاعليّة كالتّناوب في المحاورة والميل إلى الحفاظ على استمراريّة المنزلة الحواريّة وما إلى ذلك (انظر لانغاكر Langacker ، 2008، ص

ص . 461-463). ولمّا كانت هذه القنوات تلازم أحداث الاستعمال، لابست النّمط التّحاوريّ من حيث هو جزء من منوال العمل الكلاميّ. فكان لقنوات التّفاعل في المناويل التّحاوريّة أنماط تمثّل جزءا من مناويل الأعمال الكلاميّة، فجزءا من الوحدات والعبارات اللّغويّة والصّيغ القوليّة التّجريديّة الّتي تمثّل قيمتها الإنجازية المرتبطة بهذه الأعمال جزءا من قيمتها التّواضعيّة العامّة. فتُتناول الأعمال الكلاميّة من حيث هي مناويل تشكّل الأنماطُ التّفاعليّة التّحاوريّة في لغة من اللّغات جزءا منها. وتمثّل هذه المناويل مظهرا أساسيّا من الوحدات والعبارات اللّغويّة جُرِّد من أحداث الاستعمال واستقرّ مع المواضعة اللّغويّة في مفهومها الواسع ضمن مناويل الأنماط التّحاوريّة في تلك اللّغة. وبناء على ذلك يمكن أن نفحص ما يتحقّق درج المناويل التّحاوريّة من مناويل الأعمال الكلاميّة الّتي تشكّل جزءا أساسيّا من الطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة لمعنى القول كما يمثّله العمل الكلاميّ نفسه.

5. خاتمة

عالجنا التّفاعل اللّغويّ منوالا قياسيّا بحثنا في نماذجه الأوّليّة التّصوّريّة. ويأتي ذلك في سياق فحص التّصوّرات النّموذجيّة الأوّليّة الّتي تمثّل أطرزة لعناصر الأبنية اللّغويّة نستدلّ من خلالها على طرازيّتها. وكان سندنا في ذلك ما ذهبت إليه نظريّة النّحو العرفانيّ في لانغاكر (2008). فانطلقنا في ذلك من تمثيل خارجيّ يتعلّق بالتّقابل بين العرفان الاجتماعيّ والعرفان اللّغويّ اعتبرناه مستوى أعلى في انتظام المنوال. فبيّنّا العلاقة بين الاستعمال والتّفاعل ودورها في تحديد مفهوم الخطاب ووصف الأبنية اللّغويّة. وانطلاقا من كون الاستعمال الطّرازيّ للّغة استعمالا تفاعليّا اجتماعيّا أثبتنا أنّ التّفاعل اللّغويّ لدى الكائنات البشريّة إن هو في الأصل إلّا نموذج أوّليّ للتّفاعل بما هو متصوّر يرتبط عندهم أساسا بالمعرفة الاجتماعيّة. وتندرج الوحدات اللّغويّة التّواضعيّة ضمن موارد أحداث الاستعمال الّتي تجرّد منها، إذ تمثّل الدّلالة الموسوعيّة للوحدات المعجميّة المهتدى إليها عبر المسارات المتواضع عليها والّتي تتكوّن من مجالات للمعرفة اللّغويّة ومجالات للمعرفة الخارجة عن اللّغة مع ما يتركّب معها الأنماط التّأليفيّة موردا أساسيّا للمعنى اللّغويّ.

وفي هذا السّياق تناولنا متصوّر التّفاعل في مستوى التّقابل اللّغويّ-الاجتماعيّ مستندين في ذلك إلى فرضيّات ومفاهيم أساسيّة لعدد من الأعمال البارزة في اللّسانيّات العرفانيّة وعلم النّفس العرفانيّ. فربطنا الاستعمال التّفاعليّ للّغة لدى البشر بالعمل المشترك بوصفه سلوكا تفاعليّا اجتماعيّا. ثمّ ربطناه بعدد من التّمثيلات والمتصوّرات المتعلّقة بنظام العرفان الاجتماعيّ عند الرّئيسيّات عموما والبشر بوجه خاصّ مثل تمثيل الشّركاء الاجتماعيّين الّذي يقوم عليه التّعاون باعتباره مظهرا بارزا للسّلوك التّفاعليّ يوجب الحاجة إلى إدراك الحالات الذّهنيّة للشّركاء. ويختصّ السّلوك التّعاونيّ لدى البشر بالقدرة على الاشتراك في القصد باعتبارها قدرة تواصليّة يقوم عليها خاصّة التّفاعل اللّغويّ من حيث هو مظهر أساسيّ لهذا السّلوك. ولمنوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ انتظام داخليّ عالجناه من خلال مستويين تعلّق أوّلهما بالمحاورة تصوّرا نموذجيّا أوّليّا للتّفاعل، وتعلّق ثانيهما بالعمل الكلاميّ تصوّرا نموذجيّا أوّليّا للمحاورة. فالعبارات اللّغويّة من حيث كانت أحداثا للاستعمال أعمال سواء أاعتبرنا بكونها مجريات مخصوصة أم بكونها وحدات تواضعيّة تجريديّة مستقلّة عن الجريان تسوّغها الأنماط التّحاوريّة في اللّغة.

وفي هذا الإطار تناولنا مسألة العلاقة بين الأنماط التّحاوريّة والأعمال الكلاميّة. فبيّنّا أنّ مناويل الأعمال تشكّلها الأنماط التّحاوريّة في اللّغات. وقد عالجنا التّرابطات الخطابيّة بوصفها نماذج طرازيّة للأنماط التّفاعليّة. وهي، إذ تمثّل جزءا من الوحدات اللّغويّة وقيمتها التّواضعيّة، تندرج ضمن النّمط التّحاوريّ باعتبارها جزءا من منوال العمل الكلاميّ. وما الأنماط التّحاوريّة في لغة من اللّغات إلاّ جزء من مناويل الأعمال الكلاميّة المندرجة عند التّحقّق ضمن هذه الأنماط. وبالنّظر إلى كون العمل الكلاميّ معنى للعبارة تكون عناصر التّفاعل اللّغويّ جزءا من الطّبقة التّحتيّة التّصوّريّة الّتي يتأسّس عليها ذلك المعنى. وتشكّل مناويل الأعمال الكلاميّة زاوية أساسيّة من هذه الطّبقة. وهي لذلك مدخل أساسيّ لفحص المبادئ الّتي تنتظم العمل اللّغويّ بوصفه واحدا من التّمثيلات الدّلاليّة للعبارة الّتي تُرصد في مستوى التّقابل بين نظام الملكة اللّغويّة وباقي الأنظمة العرفانيّة المكوّنة لبنية الذّهن/الدّماغ.

إنّ منوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ في ما تناولناه بالبحث نظير لمنوال الحدث القياسيّ الّذي حلّلنا نماذجه الأوّليّة التّصوّريّة واستدللنا منه على طرازيّة بنية المركّب الجُمَليّ وطبيعيّته الكونيّة من حيث كان الوسيلة المحايدة في تشفيره. فالأعمال الكلاميّة مناويل مجرّدة من أحداث الاستعمال. وهي لذلك تمتصّ الأنماط التّحاوريّة الّتي تصير جزءا منها ومن الوحدات التّواضعيّة الّتي تحقّقها. والعمل الكلاميّ نموذج أوّليّ لمنوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ الّذي يمكن أن نعدّه تصوّريّا من النّماذج الأوّليّة لمنوال الحدث القياسيّ. وتعادل الأبنية اللّغويّة المشفّرة للأعمال الكلاميّة والّتي هي من صميم أحداث الاستعمال الأعمال نفسها. وهي لذلك مظهر أساسيّ من مظاهر المنوال التّصوّريّ الّذي تشفّره والّذي يمثّل من جهته جزءا من قيمتها التّواضعيّة. ويمثّل التّفاعل اللّغويّ القياسيّ من حيث هو منوال للأنماط التّحاوريّة المكوّنة من مناويل الأعمال الكلاميّة مدخلا ثانيا للاستدلال على مظاهر أخرى من انتظام البنية المركّبيّة الجُمَليّة وطرازيّتها. وهو مبحث نأتيه من مناويل الأعمال الكلاميّة تصوّرا وتشفيرا.

الهوامش:

(1) الحشيشة (2021)، الطّبعة الثّانية، قيد النّشر: الفصل الثّالث من الباب الثّاني: طرازيّة المركّب الجُمَليّ الفاعليّ أيقونيّة عرفانيّة-خطاطيّة-إعرابيّة.

(2) ننبّه إلى أنّ التّرجمة التّونسيّة تستعمل المصطلحين "عِرْفَان" و"عَرْفَنَة" بإزاء المصطلح cognition، ويُستعمل في ترجمة الصّفة cognitive "عرفانيّ" و"عرفنيّ". وتستعمل التّرجمة المغربيّة "معرفة" و"معرفيّ". وتذهب التّرجمة المشرقيّة عموما إلى "إدراك" و"إدراكيّ".

(3) اعتمدنا في ترجمة مصطلح speech act مصطلح "عمل كلاميّ". ومن ترجمات المصطلح الإنجليزيّ في العربيّة "فعل كلاميّ" و"عمل لغويّ" و"فعل لغويّ". وقد ترجمنا act بـ"عمل" لأسباب تتعلّق بالفرق بين مفهوم "العمل" ومفهوم "الفعل" في الأدبيّات الدّلاليّة المعجميّة النّفسيّة. وهو أنّ العمل والفعل يخضعان كلاهما لمراقبة المنفّذ agent. غير أنّ العمل، لمّا كان مخصوصا بالأثر الثّابت في المتحمّل بعد انقضاء الحركة وكان الفعل مخصوصا بانقضاء الحدث، كان "العمل" مقدّما على "الفعل"، إذ المقصود ليس ما ينجزه المتكلّم بالقول وما يتضمّنه القول من قوّة فحسب بل كذلك ما يؤثّر به المتكلّم بما ينجزه في السّامع. ذلك بأنّ المظهر الفعليّ للعمل الكلاميّ ليس العمل المضمّن في القول في حدّ ذاته بل أثره في السّامع. وهذان وجهان للعمل لا ينفصلان، وبهما صار ما ينجزه المتكلّم بالقول عملا كلاميّا. وكذلك قدّمنا مصطلح "العمل" في ترجمة المصطلح speech act لما بين منوال الحدث القياسيّ ومنوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ من التّناظر الظّاهر خاصّة في ما بين مفهوم "العمل"

action نموذجا أوّليّا في منوال الحدث القياسيّ ومفهوم العمل الكلاميّ نموذجا أوّليّا في منوال التّفاعل اللّغويّ القياسيّ من المضارعة. فجعلنا العمل الكلاميّ، من حيث هو منوال لتفاعل الشّركاء الاجتماعيّين، بإزاء العمل المادّيّ، من حيث هو منوال لسلسلة التّفاعلات الفيزيائيّة للمشاركين الموجبة لنقل الطّاقة من مشارك إلى آخر والتّأثير بها في حالة المشارك المنقول إليه.

(4) عدنا إلى لانغاكر في عدد من أعماله التّأسيسيّة. ونذكر من هذه الأعمال لانغاكر (1987، 1991، 2008). واعتمدنا خاصّة لانغاكر (2008)، إذ هو يضمّ أبرز الفرضيّات والتّصوّرات الّتي انبنت عليها النّظريّة في العملين التّأسيسيّين (1987) و(1991)، ويتناولها في إطار توجّه طريف ومقترحات إضافيّة جديدة. وقد استأنسنا بترجمة الأزهر الزّنّاد للانغاكر (2008) إلى العربيّة الّتي صدرت سنة 2018 بعنوان "مدخل في النّحو العرفنيّ" (لانغاكر، 2018)

(5) من الأعمال التّأسيسيّة في نظريّة الهندسة المتوازية أو الدّلالة التّصوّريّة جاكندوف (1978، 1992، 1997، 2002).

(6) يعود مفهوم الأعمال الكلاميّة speech acts في فلسفة اللّغة إلى محاضرات أوستين أو ما يعرف بـ"محاضرات ويليام جايمس" (The William James Lectures) الّتي ألقاها بجامعة هارفارد سنة 1955 ونشرت سنة 1962 بعنوان «How to do Things with Words». ونشرت ترجمتها إلى الفرنسيّة سنة 1970 بعنوان «Quand dire, c'est faire». وقد ميّز أوستين في التّقرير بين أقوال إنجازيّة performative utterances ننجز بها أعمالا وأقوال وصفيّة constative utterances ينطبق عليها معيار التّصديق والتّكذيب. والإنجاز في ما اصطلح عليه بالأقوال الإنجازيّة إنجاز صريح يتحدّد على أساس عدد من الخصائص الشّكليّة، كصيغة الفعل وزمانه وإسناده إلى الفاعل، وهو أن يكون الفعل مثلا في صيغة المضارع المرفوع الدّالّ زمنيّا على الحال مبنيّا إلى المعلوم مسندا إلى المتكلّم. ويكون الفعل الإنجازيّ أي المنجز به العمل الكلاميّ والدّالّ على القوّة المضمّنة في القول illocutionary force صريحا. ويمكن أن يكون للجملة قيمة إنجازيّة لما فيها من قوّة مضمّنة في القول وإن لم تتوفّر فيها هذه الخصائص (انظر Austin، 1962، المحاضرة 1، ص ص. 4-7)، (انظر كذلك Lopez، 2005) وقد انطلق سورل من مقترح أوستين ليقدّم منوالا للأعمال الكلاميّة قائما على عدد من القواعد الّتي تحكم إنجاز الأقوال للأعمال الكلاميّة وتنتظم تصنيفيّة هذه الأعمال انطلاقا من مؤشّرات إنجازها (Searle، 1969، ص. 16). وقد تناول سورل الشّروط الضّروريّة والكافية لإنجاز عمل كلاميّ، وذلك بناء على أصناف مخصوصة من الأعمال الكلاميّة. وسعى إلى تحديد القواعد الدّلاليّة الّتي تنتظم استعمال الحيل اللّغويّة الّتي تسم الأقوال بأنّها أعمال كلاميّة مخصوصة. وقد فصّل القول في أصناف الأعمال الكلاميّة عند أوستين. وهو أنّ المتكلّم مدعوّ غالبا إلى أن ينجز على الأقلّ ثلاثة أصناف من الأعمال الكلاميّة. الأوّل أن يقول uttering كلمات صرافم وجملا. والثّاني أن يحيل referring ويحمل predicating. والثّالث أن ينجز أعمالا، كأن يثبت ويستفهم ويأمر ويعِد وما إلى ذلك. فأمّا قول الكلمات نفسها فإنجاز لأعمال القول أو الأعمال القوليّة utterance acts. وأمّا عمل الإحالة وعمل الحمل فإنجاز لأعمال قضويّة propositional acts. وأمّا التّقرير والاستفهام والأمر والوعد فإنجاز لأعمال مضمّنة في القول illocutionary acts (Searle، 1969، ص ص. 23-24)، ويضيف سورل إلى الثّلاثة مفهوم أوستين المتعلّق بما يسمّى أعمال التّأثير بالقول perlocutionary acts، إذ يرتبط مفهوم العمل المضمّن في القول بما يكون له من النّتائج والتّأثيرات على أعمال السّامعين وأفكارهم ومعتقداتهم وما إلى ذلك، كأن نحمل المخاطب على فعل ما طلب منه أو الاعتقاد أو الاقتناع أو التّبنّي أو الرّفض أو غير ذلك (المرجع نفسه، ص. 25)

مراجع البحث

المراجع العربيّة

الحشيشة، سرور. (2021). *من قضايا البؤرة في اللّسانيّات، مقاربة وظيفيّة-عرفانيّة*، (ط.1)، دار محمّد علي الحامّيّ للنّشر ومخبر المناهج التّأويليّة، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، جامعة صفاقس، صفاقس، تونس.

غاليم، محمّد. (2021). *الأنموذج المعرفيّ إطارا لاتّصال العلوم: بحث في وحدة المنهج وترابط الموضوعات*، (ط.1). الدّار التّونسيّة للكتاب، تونس.

لانغاكر، رونالد. (2018). *مدخل في النّحو العرفنيّ*. (الأزهر الزّنّاد، ترجمة) (ط.1). منشورات دار سيناترا، معهد تونس للتّرجمة، تونس.

المراجع الأجنبيّة

Austin, J.L. (1962). How To Do Things With Words, The William James Lectures, delivered at Harvard University in 1955, Oxford University Press.

Austin, J.L. (1970). Quand Dire c'est Faire, Éditions du Seuil, Paris.

Carey, S. (2009), The Origin of Concepts, Oxford University Press.

Clark, H.H. (1996). Using Language, Cambridge University Press.

Fitch, W.T. (2010). The Evolution of Language, Cambridge University Press.

Jackendoff, R. (1978). Grammar as Evidence for Conceptual Structure, in M. Halle, J. Bresnan and G.A. Miller (eds.), *Linguistic Theory and Psychological Reality*, MIT Press: Cambridge, Mass, pp. 201–228.

Jackendoff, R. (1992). Languages of the Mind: Essays on Mental Representation, MIT Press.

Jackendoff, R. (1997). The Architecture of the Language Faculty, MIT Press.

Jackendoff, R. (2002). Foundations of Language: Brain, Meaning, Grammar, Evolution. Oxford University Press.

Langacker, R.W. (1987). Foundations of Cognitive Grammar, volume I: Theoretical Prerequisites, California, Stanford: Stanford University Press.

Langacker R.W. (1991). Foundations of Cognitive Grammar, Volume II: Descriptive Application, Stanford University Press.

Langacker, W.R. (2008). *Cognitive Grammar: A Basic Introduction*, New-York, Oxford: Oxford University Press.

Lopez Alvarez, E. (2005), Performatives Speech Act Verbs in Present Day English, *INTERLINGÜÍSTICA, 16* (2), 685-702.

Searle J.R. (1969). *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*, Cambridge University Press.

Tomasello, M., Carpenter, M., Call, J., Behne, T., Moll, H. (2005). Understanding and Sharing Intentions: The Origins of Cultural Cognition, *Behavioral and Brain Sciences 28* (5), 675-691

بيانات الباحث

سرور الحشيشة، أستاذة اللّسانيّات المساعدة، في قسم العربيّة بكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة صفاقس، بتونس. حاصلة على درجة الدكتوراه في اللّسانيّات من جامعة منّوبة، تونس، عام 2016، تدور اهتماماتها البحثية حول المعجم والدّلالة والتّركيب في اللّسانيّات العرفانيّة.

معرف أوركيد (ORCID): 0009-0003-0709-1179

Email: hachichalinguistique@gmail.com

AUTHOR BIODATA

Sourour Hachicha is an Assistant Professor of Linguistics, in the Department of Arabic, Faculty of Letters and Human Sciences, Sfax University, Tunisia. Dr. Hachicha obtained her PhD degree from Mannouba University (2016). Her research interests include lexicon, semantics and syntax in cognitive linguistics.

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة *اللسانيات العربية*، العدد *18*، جمادى الآخرة 1445/January 2024

وهْم التداولية

The Illusion of Pragmatics

نجوى بن عامر كعاك
قسم اللغة العربيّة وآدابها، كلّيّة اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث **APA Citation**:
بن عامر، نجوى. (2024). وهْم التداولية. *مجلة اللسانيات العربية*، *18*، 62-76.

استقبِل في: 02-12-1444/رُوجع في: 20-01-1445/ قُبل في 07-04-1445/ نُشر في: 19-06-1445
Received on: 2023-06-20 / **Revised on:** 2023-08-07 / **Accepted on:** 2023-10-22 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص

حظي الاتجاه التداولي باهتمام الباحثين الذين وجدوا فيه بديلا ميسّرا للمناهج الصارمة. فقد استعاضوا برحابة المقام عن ضيق النظام، واستندوا في تأويل الأقوال إلى الاستعمال لتفسير الدلالات المضمنة في القول، والبحث في مقتضيات السياق عن مقاصد خفية لا يمكن إدراكها إلا بتمثّل ظروف القول. وقد أدّى هذا الانفتاح لمحيط البحث اللغوي إلى إضعاف آليات التفسير والإخلال بصرامة المناهج اللسانية دون أن تغنم التداولية ما كانت تطمح إليه من نتائج، وهو الإطار الذي نزّل فيه هذا البحث. فليس الغرض هو تقويض أساس المناويل التداولية وإخراجها من دارة المناهج التي تقدّم تفسيرا للظاهرة اللغوية وطرق تمثّلها، بل هدفنا أن نبيّن أنّ الآليات التداولية المعتمَدة في تفسير الأقوال وخاصة المتضّمن منها لا تخرج عن خصائص الجهاز ذاته باعتباره برنامجا يشتغل بشكل جماعي اجتماعي في إنتاج الخطابات. فالأسس التداولية هي أسس نحوية متولّدة عن الجهاز ذاته، والحدود التي وضعها التداوليون لمبحثهم تتقوّض بتصوّرنا لوجودها داخل "دارة نحوية بلاغية منغلقة على نفسها دون الخارج اللغوي".

الكلمات المفتاحية: النحو، التداولية، الخارج اللغوي، البرنامج الجماعي.

Abstract

Pragmatics is an interesting trend for researchers in linguistics as it represents an easier alternative which relies on the wide options of context to interpret the meaning of utterances instead of adopting a strict approach to the linguistic system. Without pragmatics gaining much from this, however, such an alternative has weakened the process of interpretation and has been at the expense of the rigor that characterizes hard linguistics. Nevertheless, the purpose of the present paper is not undermining the various aspects of the pragmatic approach to the meaning of utterances, but to show, rather, that its foundations are nothing more than the grammatical foundations generated by the linguistic paradigm itself. The limits that pragmatics have set for itself do not hold firm due to their existence within a "grammatical and rhetorical self-contained circle without any relation to the extra-linguistic".

Keywords: Syntax; pragmatics; extra-linguistic; group program.

1. المقدمة

نسعى في هذا البحث إلى محاورة التداولية باعتبارها منهجا بديلا قائما بذاته في دراسة الظاهرة اللغوية، يُقدَّم على أنّه المفسّر الدقيق والبديل الناجع للمناهج السابقة له؛ منهج يعتبر النشاط اللغوي الفعلي هو المجال الحقيقي لدراسة الدلالة والمحيط المعوّض للمكونات النحوية في كشف مقاصد القول على خلاف ما نذهب إليه في تصوراتنا.

وقد تعلقت إشكالية هذا البحث بالكشف عن البرنامج الذي يسيّر اللغة من خلال محاورتنا لهذا المنهج الذي ينتقي من اللغة ما يحقق أهدافه، دون الانتباه إلى أنّ الجزء لا يكون دائما معبّرا عن الكلّ. وقد وجّهنا بحثنا في اتجاهين:

(أ) أولهما يتعلّق بأطروحات التداوليين الذين يعتبرون منطلقنا في طرح قضايا اللغة القول المنجز في مقامات مختلفة، والصادر عن متكلمين حقيقيين يساهمون - بحضورهم في مقام القول - في إبراز المعاني المقصودة.

(ب) وثانيهما يعيد النظر في هذه الأسس، ويعتبر استقلالية التداولية بمبحث يريده أصحابه أن يكون بديلا لمنا ويل أخرى ذات أصول نحوية صرفه هو من باب "الوهم" الناتج عن دراسة الكل (اللغة) بآليات الجزء (القول، إنجاز اللغة) ممّا يجعل النتائج بدورها جزئية غير مفسّرة لخصائص الظاهرة أو ملمّة بكل جوانبها.

إنّ الخيار الثاني هو الأقرب إلى وجهة البحث، لكونه يرسّخ تصوّرا يتعلّق بمستويات الظاهرة اللغوية باعتبارها مراتب البرنامج النحوي الذي يتجلى في مجالات متباينة تتناول ظواهر الأشياء. مجالات متفرقة اقتضتها منهجية البحث التي تخالف الحقيقة الواقعية للغة. وهدفنا إبراز ما تكون عليه اللغة التي هي مظهر للبرنامج النحوي الناتج عن منطق تطور المادة الطبيعية في التاريخ.[1] وقد عمدنا لإبراز هذه الإشكالية إلى: (أ) رصد خصائص المناويل التداولية وإبراز أسس استخلاص المعنى التي اعتمدت عليها في مرحلة أولى منتقين، منها ما يوضّح توجهنا في هذا العمل دون الإلمام بكل عناصرها.[2] و(ب) في مرحلة ثانية، سعينا إلى الكشف عن مواطن القصور في هذا المنوال التفسيري للظاهرة اللغوية، بإبراز محدودية اللفظ في التعبير عن خصوصيات الظاهرة، واندراج أغلب هذه الأسس في ما اعتبرناه أبنية نحوية، معبّرة عن سيرورة تاريخية اجتماعية لتشكّل المادة التي تمثلها في نظرنا الظاهرة اللغوية. وهو جوهر نظرية الإنشاء النحوي للكون التي نتخذها لعملنا خلفية موجّهة لتصوراتنا.

إننا - بطرحنا لهذين الخيارين - لا نبحث عن أجوبة بقدر ما نسعى إلى طرح السؤال ونحرص على حسن طرحه، فهو في نظرنا أهم من البحث عن نتائج ثابتة وحلول قَطعية تحنّط المباحث وتحوّل الفرضيات إلى معتقدات ملزمة.

2. أسس التداوليين في تفسير المعنى

نبدأ بطرح مسألة الأسس الكبرى لتجاوز اختلافات كثيرة جعلت التداولية تداوليات[3] وميّزت بينها على أسس لا نرى فيها اختلافا حسب منطلقاتنا النظرية. وهذه الاختلافات تتعلّق بمجال تحرك الاتجاه[4] التداولي وبتصنيف وحدات اللغة.

1.2. ثنائية النظام والإنجاز

نعتمد في تعريف التداولية (باعتبارها السمة الجامعة بين مختلف المناويل المنضوية ضمن هذا الاتجاه) على ما وضعه موريس Morris[5] (1970، كما ورد في Normand، 1992، ص 112) الذي يرى أنّ " التداولية دراسة للعلاقة بين العلامات ومستعمليها."

وهو الإطار الجامع لكل اتجاهات التداولية الذي يعيد - حسب اعتبارات أصحابه - ما أقصته اللسانيات البنيوية من جوانب حاملة للدلالة ومساعدة على إدراكها.[6]

وقد تجلّى هذا التحوّل في مناهج الدراسات اللغوية في المقابلة التي يقيمها التداوليون بين منحيين في الدرس اللغوي:

(أ) منحى شكلي صوري تمثّله البنيوية؛

(ب) منحى وظيفي تمثله التداولية التي، حسب الفاسي الفهري (1986، ص. 41)، "انفتحت بالأساس على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وحتّى الرياضيات."[7]

إنّ هذا الاتجاه التداولي قد قُدّم على أنّه البديل المتجاوز لمرحلة ما بعد البنيوية بالفصل بين المباحث فصلا زمنيا وموضوعيا[8]، فصلا اتضح بصورة جليّة في ما لخّصه موشلار وروبول (2010، ص. 21) في تعريفهما للتداولية بكونها "دراسة استعمال اللغة في مقابل دراسة النظام اللغوي". ويبرز ذلك الثنائية الفاصلة بين المباحث، ويضع الأسس المميزة للمنوال التداولي بتأكيد استقلالية هذا المبحث المتجاوز لعلميْ التركيب والدلالة بالتمييز الموريسي لهما، وبإقرار مبحث جديد يتّخذ موضوعا له القول المنزّل في المقام بالاهتمام باستعمال اللغة، هو الذي اعتبر منوالا تداوليا.

وتُجمِع التعريفات المختلفة للتداولية على اعتبارها بحثا في القوانين الكلّية للاستعمال اللغوي مثلما تبرزه شبكة المفاهيم المتعلقة بها (قواعد التخاطب، علاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال، أطراف التخاطب، المقام...)، وهي مفاهيم تقدَّم على أنها بدائل للأبنية المجرّدة والعلامات اللغوية.

ويفضي بنا ذلك إلى الإقرار بالفصل بين النظام والانجاز، ويفترض أنّ المناهج السابقة في دراسة الظاهرة اللغوية وأساسا منها البنيوية وما قام على أسسها، قد ركّزت الاهتمام على دراسة النظام، وأقصت الإنجاز اللغوي مكتفية في ذلك بذاتها معتبرة "أنّ موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها"، حسب عبارة دي سوسير.

وهذا ما جعل الدرس اللغوي "علما صُوريا مغلقا مميتا للتواصلية اللغوية بإقصائه لأحوال التخاطب أو الطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب واستبعاده للدلالة التي هي جوهر اللغة الإنسانية ومناط التواصل اللغوي والاجتماعي." (صحراوي، 1999، ص. 18). وهو رأي أكّده موشلار وروبول (2010) حين اعتبرا نظرية أوستين قد "طرحت علاقة بنية اللغة بالاستعمال بطريقة صريحة" (ص. 56).

إنّ هذا الطرح القائم على الفصل والثنائية والتدارك وانفتاح الخطاب يجعل النظام منفصلا عن الإنجاز، متعاليا عليه، ويقدّم الاستعمال جسدا خاليا من الهيكل الحامل له المحدّد لصورته الظاهرة. ويطنب في إبراز شكلية المناهج السابقة وقصورها لوقوفها عند حدود الأبنية المجرّدة المقصية في نظرهم لجوهر اللغة متمثلا في الأقوال المنجزة.

وقد كان لهذا الموقف مبرّرات ترى أنّ المعنى عصيّ على الشكلنة، لا يخضع إلى الأبنية المجرّدة التي قامت عليها تصوّرات البنيويين، لذلك لم تتجاوز هذه النظريات في مجملها حدود المعجم،[9] بالإضافة إلى كونها لا تستوعب خصائص القول ولا تبرز "دور النشاط القولي في البنية اللغوية" الذي اعتبر "أهمّ اكتشاف بالنسبة إلى التداولية"(المرجع السابق، ص. 24). ففي الأمثلة التالية:

1. أعدك بالمجيء

2. آمرك بالخروج

إنجاز لفعلَيْ الأمر والوعد المتحقِّقيْن باللفظ ضرورة، مما يجعل إنجاز القول محدّدا أساسيا لدلالته، بل هو جزء منها. وفي توضيح مقاصد المتكلّم في قولنا:

3. أيمكنك أن تناولني الملح؟

يعتمد التداوليون على أسس غير لسانية تضاف إلى ما تحتمله اللغة للدلالة على طلب القيام بالفعل، وهي أسس تتخذ في هذا الاتجاه صورا مختلفة.[10]

إنّ هذا الفصل الصارم بين النظام والإنجاز الذي وسم أغلب المناويل التداولية إذا ما استثنينا من ذلك التداولية المدمجة،[11] قد أقام حدودا فاصلة بين مبحثيْ النحو والتداولية. وقدّم المبحث الثاني بصورة منفصلة عن سابقه وكأننا في التداولية لا نهتمّ بما يوفّره الإعراب - بالمفهوم الذي وضعه موريس له المتعلّق بالخصائص الشكلية للقول-[12] ولا دخل للدلالة في تفسير القول، فالأمر موكول فحسب إلى العلاقة بين العلامات ومؤوليها. بل إنّ الاهتمام بالعلامات وبخصائصها النحوية في تعريفات لاحقة كان على أساس إبراز دورها في عملية التخاطب، مما يجعل اللغة عند التداوليين منحصرة في الجانب المنجز الفردي الآني لها.

2.2. ثنائية الجملة والقول

أفضى هذا التقسيم للمباحث إلى إعراب ودلالة وتداولية في مرحلة أولى[13] ثمّ إلى نظام واستعمال (إنجاز) في مرحلة لاحقة إلى إقرار ثنائية أساسية عند التداوليين تهمّ الجملة phrase والقول énoncé. وقد قام هذا الفصل على أساس الخصائص المميزة لكل صنف منها. "فالجملة هي موضوع اللسانيات(...) تتحدّد ببنيتها التركيبية وبدلالتها التي تحتسب على أساس دلالة الكلمات المكوّنة لها"؛ وأما القول فهو "جملة تتممها المعلومات التي نستخرجها من المقام الذي تُلقى فيه" (موشلار وروبول، 2010، ص. 26). وهو موضوع التداولية التي تعتبر من النظريات التي تفصل بين الجهاز واستعماله والمميزة بين ما يجب أن تكون عليه وما به تتمّ أركانها من ناحية ثمّ ما هي عليه في الواقع من ناحية ثانية.

في هذه الثنائية التداولية فصل واضح بين "الوَحدة المجرّدة ونسخها المنجزة"[14] (الشريف،2012، ص. 56)، وفصل صارم بين وحدات مختلفة تجعلنا نعتقد أننا إزاء أمرين مختلفين لا يلتقيان إلا من باب تدارك النقص وإتمام ما عجز الأول عن استيعابه. ويفضي بنا هذا التمييز مرّة أخرى إلى ثنائية جديدة تقوم على الفصل بين الخصائص المطلقة للغة التي نسميها النظام والإجراء الآني لها الذي يظهر في الخطاب. فالجملة وفق هذا التقسيم هي وَحدة النظام، أما القول فهو وَحدة المنجز من النظام أو الإجراء الآني له.

3.2. ثنائية الآنيّ synchronie والزمانيdiachronie

ارتبطت ثنائية الآني والزمانيّ بأسس التداولية التي ترتكز عليها رغم كوننا لا نجد تصريحا بالفصل بينهما بالتمييز السوسيري لهما.[15]

فالآن حاضر في تحليل الأقوال مرتبط بحدث التلفّظ وبالإجراء الآنيّ للقول المقترن خاصة بالحديث عن المشيرات المقامية.[16] واللغة لا تكتمل خصائصها إلا بارتباطها بآن التلفّظ بكل ما يتعلّق به من عناصر غير لغوية، تتمّ المعنى المقصود وتعوّض اللفظ في أغلب الأحيان وتدعّم فردانية الفرد.

إنّ في الاهتمام بالمنجز الفردي في مقام محدّد، والاقتصار على الخطاب في تفسير الظاهرة اللغوية ، وفي اعتبار طرفيْ الخطاب (المتكلم والمخاطب) هما طرفان حقيقيان في مقام حقيقي، تأكيدٌ لهذا التوجّه الآنيّ في دراسة اللغة وعلى تغييب مقصود لسيرورتها التاريخية التي " تقتضي وجود عامل حركيّ به يحدث أثر ما ويُنجَز عمل ما" (دي سوسير، 1985،ص. 144).

ويتولّد عن هذه الثنائية تقابل في مناهج البحث في الظاهرة اللغوية يتجلى في ثنائية الحركة والسكون، والاقتصار على أحدهما لا يحقق ما تكون عليه اللغة. فالاعتماد على القول المنجز في آن التلفّظ لاستخلاص خصائصها، يفضي إلى نتائج لا تستوعب إمكانات اللغة التي توفرها طبيعيا، لأنه يعتمد في وصفها على أدوات لا تناسب سمتها الطبيعية المتحركة. ويظهر ذلك بوضوح في ما يتعلّق بالدلالة المتضمنة في الأقوال، وسبل إدراكنا لها، وفهمنا للمقصود منها دون أن يجسّدها اللفظ بفعل ما ترسّخ في الذهن البشري من معلومات تتناقلها الأجيال، ويعاد استعمالها في إنجازاتنا الفردية.

4.2. المقام وتمام المعنى

تقوم التداولية على "الربط بين الجملة باعتبارها بناء نظريا وعملية قولها في صنف من أصناف المقامات يتكفّل بها متكلّم؛ ليخاطب مخاطبا ويبلّغ قصدا من المقاصد" (المبخوت، 2006، ص. 22).

والمقام، في المناويل التداولية، متعدّد يشمل أطراف التخاطب وحيثياته والكون الخارجي والذهني. وهو مقوّم أساسي في الاتجاه التداولي يرتبط باستعمال اللغة التي تكتسب دلالاتها من مقام التلفظ بها إذ إنّ الجمل لا تقول كلّ شيء، فهي تتضمّن دلالات تفوق ما يحتمله اللفظ، وتبلّغ مقاصد لا نجد في اللفظ حاملا لها. فاللغة قاصرة عن استيعاب الدلالة التي تكتمل - في تصوّر التداوليين - بما هو خارج عنها مما يحتويه المقام الذي يكمّل نقائصها. والمقام متعدّد في أعراف التداوليين، إلا أنه يمكن جمعه في مظاهر ثلاثة هي:

(أ) مقام الحضور situation de présence

(ب) مقام المعرفة المشتركة situation de savoir partagé

(ج) مقام الخيال situation d'imagination

وهو يمثّل سندا للمعنى بكل ما يقوم عليه من مكونات. فنحن لا ندرك مقاصد القول بدون أن تكون لنا معرفة بمقاماته، إذ هي متمّمة له. ويمكن - إذا ما ألممنا بكل أجزائه - تفسير العديد من الأقوال التي طرأ عليها حذف أو غاب منها المقصود، أو لم يدلّ عليها اللفظ.

وقد أدّى الفصل الصارم بين اللسان والكلام إلى الاهتمام بالمقام، إذ اعتُبر هذا الوقوفُ عند حدود اللسان سببًا في قصور المناويل البنيوية في تفسير بعض ظواهر اللغة، وأهمّها القول وعملية القول. لذلك عاد التداوليون للاهتمام بالمنجز من اللغة، وجمعوا في بعض المناويل بين الجوانب النظرية المجرّدة والمعطيات المقامية السياقية الحافّة بعملية القول. ورأوا في ما يحيط به

من معطيات خارجية مفسّرا لما لم يحتمله اللفظ، وبه يتجاوز المتخاطبان إشكاليات التأويل بمقتضى المقام الحقيقي الواقعي الذي يخرجنا من دائرة الحيرة في الجواب على السؤال التالي:

4. أيمكنك أن تفتح النافذة؟

إذا عرفنا أنّ المكان حارّ بفعل ضيقه وغلق كل منافذ الهواء داخله. فيعمد المخاطب إلى إنجاز العمل المطلوب استجابة لطلب المتكلّم، إذ المقام مستوعب للغة مفسّر لكل ظواهرها في العرف التداولي. ودلالة القول لا تخضع لمعطيات اللغة الجاهزة، وإنّما هي خاضعة لدينامية الحوارات والخطاب، ولمقوّمات السياق.

لقد كان المقام في الاتجاه التداولي مظهرا من مظاهر التجاوز التي اتسمت بها هذه المناويل، واتجاها نحو الاستقلالية بالفصل بين اللغة واستعمالها، والاهتمام بالجانب المنجَز من اللغة بالاستناد إلى مفسّرات من خارجها، إذ الخارج هو المحدّد للمعرفة[17] رغم مخالفة هذا التوجّه لطبيعة اللغة. "فاللغة لا يمكن أن تتكون إذا لم تقع الإحالة على عملية الكلام" (Ducrot، 1984، ص. 69).

5.2. ثنائية الصريح والضمني

تعتبر هذه الثنائية أهم إضافات التداوليين ومن مميّزات منهجهم الذي -على أساسه - أقرّوا استقلاله عن اللسانيات واعتبروه مضيفا إليها. فاهتمامهم تجاوز اللغة إلى الكلام، وبالتالي تجاوز اللفظ إلى دلالاته الممكنة، مما يحيل عليه اللفظ أو يتجاوزه. وهو ما دلّت عليه ثنائية المعاني المصرّح بها والمعاني الضمنية[18]

ويعرّف الضمني بكونه "أشياء قيلت بألفاظ مقنَّعة وأفكار مقدَّرة بين الأسطر(...) تحمل المخاطب على التفكير في شيء ما له شكل خاص يدفع إلى التصور أنه قد قيل" (Kerbrat-Orecchioni، 1986، ص. 6)، فيكتسب خصائصه من مقابلة المعنى الصريح، ويعرف استنادا إلى سمات التقابل بينهما إذ إنه معنى غير ظاهر في اللفظ، ولا نجد له حاملا لغويا. وهو موجود في اللغة، فالأقوال تظهر"**على هيئة ورِيْقات يبنى فيها الهيكل الدلالي من مجموعة من المكونات القولية**"[19](المرجع السابق، ص. 14)، وهو ما يؤكد أن الضمني في الأقوال ليس مظهرا واحدا مقابلا للصريح منها، بل هو المظهر الأكبر الذي تنضوي تحته مراتب مختلفة (ينظر المرجع السابق، ص ص 18-19).

وأهم أصناف الضمني المقتضَىprésupposéوالمعنى sous-entendu. فالضمني ليس معنىً هامشيا في القول. ووجوده مواز لوجود المعنى الصريح، إذ العدول عن المعنى الظاهر يصبح أحيانا هو القاعدة، وهو أحد قوانين الخطاب التي تعكس نوعا من قواعد استعمال اللغة. والهدف من وصف الأقوال هو "إعادة تأسيس السلسلة التأويلية التي تبدأ من المحتويات المعنوية الظاهرة إلى الطبقات الدلالية الأكثر تخفيا وغموضا" (المرجع السابق، ص. 14).

ولم يكن الاهتمام بالضمني محدَّدا بإثبات وجود هذا الصنف من المعاني التي لم يتمّ التصريح بها، ولا الدفاع عن رؤية خاصة تبرز المسكوت عنه والغائب لفظا في القول فحسب، وإنما يعود اهتمام التداوليين بالضمني إلى محاولة تركيز موضع للتداولية في البحث اللساني وإثبات أنه جزء أساسي فيه، رغم ما قيل عنه وما قذف به من صفات تجعل التداولية على هامش البحث اللساني، وتعتبرها حاوية لكل ما لم تقبله لسانيات دي سوسير المؤكدة على نظامية اللغة وانغلاقها.[20] فهي لم تتقيد بمنطلقاتها السوسيرية بل خرجت عنها لتوجه اهتمامها إلى جانب ثان أقصاه البحث اللساني طويلا، وهو اللسانيات الخارجية.

فالهدف إذن هو تركيز البحث التداولي في اللسانيات، وإبراز دوره في تحليل الأقوال ودراسة اللغة، إذ "هي نصّ أو مؤسسة تسمح بإتمام الأفعال التي لا توجد إلا في هذه الإشارات وبها" (المرجع السابق، ص. 65)، فضلا عن كونها وسيلة تعبير عن الحقيقة أو عن الفكر.

إننا - بهذا الطرح الموجز لأسس التداوليين في استيعاب خصائص اللغة - نبيّن أنّ هذا المنوال قد قام على:

أ. تأكيد استقلال التداولية عن المناهج اللغوية الأخرى، فلا صلة لها بأي صنف منها من حيث سبل معالجتها للظاهرة اللغوية وخاصة تأكيد استقلالها عن اللسانيات.

ب. الفصل بين النظام اللغوي واستعماله، فالكشف عن الدلالة لا يقع بمعزل عن القول وعملية القول، بل إنّ للمقام دورا أساسيا في تحديدها يفوق أحيانا ما احتملته البنية اللغوية.

ج. اعتبار المقام خارجا عن اللغة مكمّلا لها، فالمتكلّم فرد في مقام حقيقي وخطابه حاصل خارج الذهن.

د. إنّ في تعدّد المناويل التداولية وكثافة الأسس الحاملة للدلالة، إقرار بِسِمة الانفتاح التي ميّزت هذه المباحث، وتجاوُز لمقتضيات النظام المغلق وفق منطق العلوم، مما أدّى إلى اعتبار التداولية "سلة مهملات اللسانيات" إذ يمكن أن نقول كل شيء تحت رايتها.

3. المبادئ التفسيرية لنظرية الإنشاء النحوي للكون

نبدأ في تقديمنا لهذا المنوال، بل لبعض أسسه التفسيرية، من أسئلة بسيطة حول القوانين التواصلية للغة، ومنها:

أ. كيف يدرك المتقبل مقاصد القول في ما يبلَّغ إليه؟

ب. ما الذي يسيّر القول؟

ج. هل يستوعب المقام اللغة؟ وهل يفسّر كلّ ظواهرها؟

لقد قدّم التداوليون أجوبتهم، وفسّروا مسار القول بين المتخاطبين في الاتجاهين، فبحثوا خارج اللغة عن مفسّرات للغة.

ماذا لو قلبنا منهج البحث، وطرحنا الأسئلة بعكس صيغتها، فنقول موافقين الشريف (2003):

ألا تكون اللغة هي مصدر المعرفة الإنسانية باعتبارها خزّانا للمعلومات؟

إنّ هذا السؤال هو جوهر نظرية الإنشاء النحوي للكون، التي تقدّم تفسيرا نفهم على أساسه كيف أمكننا بعد (س) من السنوات أن نكوّن نظرية عنه.

1.3. مفهوم النحو

نبدأ بضبط مفهوم النحو باعتباره مفهوما مركزيا في هذه النظرية، وعليه سيقوم نقدنا للمناويل التداولية في تفسيرها لكيفية اشتغال اللغة، فنبرز أن أغلب ما اعتبره التداوليون من خارج اللغة موجود داخل أبنيتها المجرّدة التي يقوم عليها النحو. والنحو في الدراسات اللسانية الحديثة، وفي كتب التراث العربي، لا يخضع لحدود دقيقة، ولا يلتزم بجوانب دون أخرى. وهو ما جعل مساحته تختلف باختلاف ما يُدرَج في إطاره أو ما يخرج عنه وباختلاف الدارسين له واهتماماتهم به.

ويعود هذا الاختلاف إلى ما يحدّد زوايا النظر إليه، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، فيكون اللفظ مؤديا له، وهو موقف يضيّق حدوده فيجعل النحو صناعة لفظية، ويخرج من اللغة ما هو منها كإخراج التداوليين المعاني الضمنية من اللغة، والبحث

خارجها عن دوالّ لها، ممّا يجعلهم يستعملون أبنية النحو اللغوية لتقديم براهين على خروجها من اللغة. فأوقعهم ذلك في تناقض وجعل مناويلهم في جانب منها ميتافيزيقية.

وهذا المفهوم، في حالات أخرى، متجاوز لهذه الحدود ليضمّ مباحث مختلفة، كالاهتمام بالأصوات والاشتقاق والتصريف، بل إنه يدرج ضمن حدوده عناصر المقام. فالنحو جمع لكل هذه العناصر التي تتجاوز حدود اللفظ للاهتمام بالمعنى، إذ اللفظ لا يرسم إلا جزءا من أبنية النحو، ممّا يجعله قاصرا عن الإلمام بكل جوانبه واستيعاب المعاني المختلفة الموجودة فيه.

وقد قدّم الشريف (2003، ص. 50) تصوّره للنحو من خلال طرحه لأسئلة ثلاثة لضبط المفهوم هي:

أ. هل النحو لفظ يؤدي المعنى؟

ب. هل هو العلاقة النظامية بين اللفظ والمعنى، كما يرى الكثير من اللسانيين المؤمنين باستقلالية النحو؟

ج. أم هو مجموع اللفظ والمعنى؟

اعتمادا على مدى تمثيل النحو للغة، بيّن الشريف أنّ السؤال الأول يفضي إلى اعتبار النحو لفظا يؤدي المعنى مما يجعله مجرّد صناعة لفظية. أمّا المقترح الثاني فيجعله وسيطا بين المستوى اللفظي ومختلف المستويات الأخرى بما فيها الدلالة، وهو في الحالتين يمثل جزءا من اللغة. ولا يكون ممثلا للغة مجملا إلا بالتصور الثالث الذي يرى النحوَ جمعًا بين اللفظ والمعنى، وهو مجموع "أحكام البرنامج المولّد للخطاب" (المرجع السابق، ص. 56). فالنحو إذن "ظاهرة طبيعية ذات أساس مادّيّ"، وهي ثنائية تظهر في النحو الصناعي والنحو الطبيعي باعتبارهما علمين مشتقّيْن من أصل واحد للإجابة عن سؤالين مختلفين: كيف تشتغل اللغة عموما لمعالجة المعلومات معالجة جماعية؟ وكيف تشتغل اللغة لإنتاج الأقوال الكاشفة عن حقيقة الكون"؟ (الشريف، 2012، ص. 57، هامش. 2).

2.3. عدم الانفصال بين مستويات الظاهرة اللغوية

إنّ الحديث عن استقلالية المباحث ذات المنحى اللغوي بعضها عن بعض، وحرص كل واحد منها على اعتبار مخرجاته الحقيقةَ المطلقة في تفسير اللغة أمر مجانب للصواب. فلا مبرر من التساؤل عن "أوفى النظريات اللسانية بما تقتضيه الوقائع اللسانية من وصف وتفسير" (الشريف،2012، ص. 57).

إنّ الفصل الحاصل في النظريات على أساس ثنائية ا لنظام والإنجاز قد أفرز مواقف متطرّفة أحيانا في تفسير اللغة، متطرفة في إصدارها نتائج كلية للغة بمنطلقات جزئية، فهي لم تر منها إلا بمقدار ما يظهر من جبل الجليد الرابض في أعماق البحار والذي تكتمل صورته في نظرنا متى تجاوزنا السطح إلى ما يؤسسه في الواقع.

إننا نعني بذلك أساسا المناويل التداولية التي تسعى إلى استيعاب ما تحتويه اللغة من معان بالاعتماد على اللفظ، وفي اعتقاد أصحاب هذا الاتجاه أننّا نقول باللفظ كلّ شيء، وهو رأي أفضى إلى الفصل بين النظام واستعماله. ولم يكن لهذا الفصل مبرر في النحو القديم[21] وفي نظرية الإنشاء النحوي للكون لأنه يجزّئ الجسم الواحد ويقسّمه إلى أقسام، على خلاف ما تكون عليه اللغة مما يجعل "الفاصل بين حقيقة الجملة الخطابية البلاغية المنجزة وحقيقتها اللسانية النحوية المجرّدة تماثل الفاصل بين البرنامج الجيني والأفراد المحققة له والحاملة لشفرته في الآن نفسه."(المرجع السابق، ص. 56).

3.3. الأسس التداولية جزء من النحو

إنّ الحديث عن ترابط المباحث وتواصلها - على وجه الاندماج لا التوازي بين التداولية باعتبارها مجال الخطاب المنجز في مقام محدّد، من ناحية، والنحو باعتباره البرنامج المولّد له - يفضي بنا إلى الإقرار بأننا داخل "دارة نحوية بلاغية واحدة منغلقة على نفسها دون الخارج اللغوي" (الشريف،2012، ص. 56). فلا يمكننا بمقتضى ذلك أن نتحدّث عن أسس من خارج اللغة في بناء الدلالة حتى لا تتحول، إذا ما غاب أساسها وهو البنية النحوية، إلى "أشباح غيبية تشطح خارج الأبنية اللفظية الدالة عليها"، حسب عبارة الشريف (ص. 54).

لإبراز هذه الخصائص ننظر في بعض مقومات التداولية التي - بالاعتماد عليها- ادعت استقلالها عن النحو وتفرُّدها بمنهج أساسه المقام.

1.3.3. اللفظ مجّرد وسم للمعنى

إذا ما بحثنا في المثال (4) أدناه عن الدلالات الممكنة، فإننا سنحصي لا محالة عددا كبيرا منها، كمعنى الإقرار بمضمون القول أو التعبير عن الغضب... دون أن يكون لكل مدلول منها دالّ يحيل عليه، فهل يكون ذلك دليلا على عدم وجود المدلول؟

(4) ألم أنصحك بتجنب الكذب؟

إننا - بطرح هذا الموضوع - نشير إلى أن اللفظ لا يستوعب كل الدلالة. فالمتكلم ينجز باللغة ما يريد التعبير عنه لا ما هي قادرة على توليده. فما قاله حامل لخصائص يوفرها النحو وأخرى يقتضيها المقام للتعبير عن مقاصد ذاتية آنية فردية كان اللفظ سمة لها. فالمتكلم في أقواله يطبق نظام الوسم ليحاصر المعاني المتسعة دون جدوى لكون بعض المعاني لا تتلبّس باللفظ في ما نقول، مما يفضي إلى اعتبار اللغة غير قادرة بلفظها على استيعاب قدرتها المعنوية، فمقتضيات القول ومستلزماته والمعنى المهمت sous- entendu لا تلتزم بحدود العلامة السوسيرية العاجزة عن استيعابها. وهذا ما ظهر في تمييز الشريف الدقيق بين النظام اللغوي الشامل ونظام الوسم اللفظي.

وبمقتضى هذا التمييز نعتبر حصر اللغة في مجموع الأقوال الفردية المنجزة واعتبارها ممثلة للغة، هو من باب المواقف التي نحوّلها إلى معتقدات بعد وضعها، ونبني على أساسها مواقف تجانب الصواب. فبنية اللغة أكبر من اللفظ الذي تستعمله. وحصْرُنا لها في القول لا يكشف عن كل خصائصها.

إنّ اللفظ جهاز لغوي تستعمله اللغة لوسم نفسها، أما اللغة فهي برنامج نحوي مسجَّل اجتماعيا وتاريخيا في البنية. وبمقتضى ذلك يرى الشريف أنّ "اللغات تختلف من حيث الوسم لكنها لا تختلف في الكثير من الأبنية المجرّدة والكثير من قواعد الوسم." (الشريف، 2003، ص. 1194). إن المسألة في اعتقادنا مرتبطة بما نراه نحن ونتصوره، لا بحالة الأشياء في الكون.

2.3.3. الأبنية النحوية لا تميّز بين المعنيين الصريح والضمني: مبدأ التشارط

حاول التداوليون في اهتمامهم بمتضمنات القول، وإبراز الأسس التي يقوم عليها هذا المعنى، التأكيد على دور العناصر غير اللغوية في تحقيق التواصل بين المتخاطبين نتيجة لقصور في اللغة، حسب تصورهم، مما أدّى إلى الاعتماد على مقام القول ومقاصد المتخاطبين ونوايا المتكلم ووضعية القول... دون أن يبرزوا ما للغة من دور في تحديد هذه المعاني الضمنية أو صلة هذه

العناصر باللغة. فهي مجرّد حامل للدلالة تضيق عن استيعاب المعاني الممكنة فيها، مما يجعل الحاجة إلى تأطير القول والعودة إلى مقامه أساسية في تصوراتهم.

وقد اعتبر الشريف مثل هذه المواقف نتائج عادية لآراء ترتبط بالتصوّر الخطّي للغة مثلما ذكر سوسير. واستعار من الخليل تصوّره للدائرة في تمثُّل الأشياء واستيعابها، بل إنّه واصل ما حدس به نُحَاتنا الأوائل ليقدّم تصوّرا جديدا يقوم على فكرة الدوران بين الأبنية التي أفضت بدورها إلى مبدأ جديد هو مبدأ التشارط. ويقوم هذا المبدأ على اعتبار الأبنية متعالقة يستدعي بعضُها بعضا، فكل قول يُنجَز بنْية هو شرط لبنْية أخرى يستدعيها، "فإذا افترضنا (أ) فلا بدّ من (ب)، ولمّا كانت (ب) موجودة في اللغة ف(أ) موجودة أيضا"(الشريف،2003، ص. 1179)

فالتشابه بين الأبنية النحوية وما ينتج عنه من ضبط للأبنية المجردة أمر ثابت في النظام النحوي، وهي التي يسّرت فهمنا لهذه العلاقات، وجعلتنا نطمئن إلى وجود بنية مضمرة خلف كل بنية منجزة تقتضيها لعلّة ما. ولنا في مثال الشريف الشهير:

(5) صار زيد وزيرا.

مقتضية لبنية أخرى لم تُقَل هي:

(6) لم يكن وزيرا

فغياب الثانية لفظا، لا يقوم دليلا على غيابه معنى. فهو موجود في النظام النحوي ونحن - إذ ننجز أحدهما دون الآخر- "نظهر جناح الطائر ونخفي جناحه الآخر" (الشريف،2003، ص. 185).

3.3.3. الخارج التداولي حدث ذهني خالص

إننا - بالإقرار بكون اللغة برنامجا نحويا جماعيا - نعتبر الخارج التداولي متمثلا في المقام وعناصره حدثا ذهنيا خالصا. فالفضاء الخارجي مجرّد ناقل لما هو موجود داخل النحو. فلا وجود في هذا البرنامج لداخل وخارج، "وإنما هما حركتان لدارة واحدة داخل الذهن ولا علاقة له بما هو خارج عنه" (الشريف،2012، ص. 73). وفي هذا الإطار نزّل عبارة الوهم التي صدّرنا بها مقالنا، وهم من يرى الأشياء على غير صورتها العميقة. فلا يتمثل القوة التقديرية للغة التي تمكّننا من إدراك حالات ممكنة أو ممتنعة للأشياء.

إنّ الاستناد إلى آراء بنفينيست في تحديد المشيرات المقامية ممثَّلةً في عبارة "أنا وأنت الآن هنا"، توهم بالمقام ولا تجسّمه. فلا وجود لهذه الوحدات إلا داخل اللغة. ودليلنا على ذلك أننا نقول الجملة الواحدة في مقامات مختلفة فتحافظ على دلالتها، كما أنّ تغيّر المتلفّظ بها لا يغيّر من خصائصها الدلالية.

إننا لا ننجز الجمل بمعزل عن مقامها، فما استبطنته اللغة هو نتاج عمليات تواصل إنساني. والطفل حين يتعلّم اللغة يتعلّمها في سياقاتها. فتجتمع في ذهنه مختلف أطر القول التي تصبح جزءا من جهازنا النحوي نعيد إنتاجه عند التواصل.

إننا لا نرى في من يحاورنا ممن لا نعرف لغته إلا حركات غير دالّة. فالكلمات التي تصدر عنه هي دوالّ دون مدلولات لا تحقق التواصل. فلا ندرك مما ذكره إلا مجموع الأصوات الصادرة عنه دون دلالات. أ ليس اللفظ وسما للمعنى؟

4.3. الأنية الفردية و"التاريخية"(السيرورة) الاجتماعية

إنّ الفصل بين الفردي والجماعي في هذه النظرية، هو نتاج للفرق بين منطلقات البحث. فالمنجز الفردي الذي يظهر في الخطاب، هو صورة للغة في لحظة زمنية محدّدة وفي مقام معين. وهي منطلق التفكير فيها وفي آليات اشتغالها عند التداوليين. وهذا ما يجعل نتائج التحليل عندهم لا تقدّم أكثر مما يسمح به الاستعمال. وعلى أساسه صاغوا المفاهيم ومناهج البحث التي اتخذت مسمّيات مختلفة، تؤكد أن المهمّ عندهم هو التأويل الدلالي الذي يقوم على إبراز دور المخاطب في القول، وسبل بناء المعنى مما يقرّبها من المناهج الوصفية من حيث سعت إلى أن تكون تفسيرية. ولذلك رفضتها المدرسة التوليدية، إذ اعتبرتها تابعة لنظريات الإنجاز القائمة على تصوّرات تتجاوز المنظومة اللغوية، مما جعلها غير مؤهّلة لوصف اللغة لتعلّقها بنظام آخر مختلف عن اللغة.

إننا لا ننكر قيام عملية التخاطب على قوانين تسيّرها، لكننا نعتبرها غير كافية لوصف النظام اللغوي ولا تعوّض قوانين التكوّن الدلاليّ التي أشار إليها الشريف في نظرية الإنشاء النحوي للكون. إنّ جوهر هذه النظرية يتجلى في فكرة الترشيح التاريخي متمثلا في النحو الكلّي باعتباره الجزء الثابت في كلّ الألسنة. ويقوم هذا النحو على المعلومات التي اختزنها الذهن وتناقلها من جيل إلى آخر بعد استبطان تصوّرات جماعية ناتجة عن التواصل الإنساني. وهو تصوّر لا يقوم على أساس بيولوجي طبيعي فقط، كما ظهر عند شومسكي، وإنما هو بالأساس مفهوم جماعي اجتماعي تاريخي له.

4.الخاتمة

إنّنا لا ننكر على المناويل التداولية جهودها في كشف خصائص جانب من اللغة هو المنجز الآني الفردي منها، ونعتبر نتائج بحوثهم من خلاله محققة لأهداف مبحثهم على اختلاف منطلقا تها، وهو ما أفضى إلى تعدد المقترحات وكثرة التفسيرات وأنتج تداوليات.

إلا أننا نعتبر استنادهم إلى الجانب الفردي من اللغة المتّسم بالتعدد والتباين، والمستعصي عن الضبط قد قوّض أسس النظام بمفهومه الدي- سوسيري، وتجاوز حدوده المغلقة. وأقرّ مبدأ الانفتاح في تصوّراتهم البديلة. وهو ما جعل التداولية "سلة مهملات للسانيات" تستوعب ما ضاق عنه النظام لانغلاقه، حسب ما وصف به هذا المنوال.

وهذا ما تداركته نظرية الإنشاء النحوي للكون، التي أكّدت من خلال جملة من العناصر على انغلاق البرنامج النحوي باعتباره يقوم على المعلومات التي حافظت عليها اللغة ومثّلت قانونها الجيني. وقد اعتبرت هذا البرنامج نتيجة لبناء جماعي عبر التاريخ أنتجه التعامل اللغوي.

بين التداولية واللسانيات علاقات انضواء، إذ يعتبر الاهتمام بالقول جزءا من الاهتمام باللغة، فإذا كنا نؤسس بالأول صورة عن التأويل للدلالة من زاوية التقبل، فإننا - بنظرية الإنشاء النحوي للكون - نبحث في مظاهر التكوّن الدلالي تكوّنا جماعيا مسترسلا.

الهوامش

[1] نتبنّى في هذا العمل فرضية الانشاء النحوي للكون، التي وضع أسسها محمد صلاح الدين الشريف (2003) ونعتمدها خلفية لبحثنا، والتي تعتبر أنّ "الصياغة اللفظية التي ينشئها المتكلّم [هي] حصيلة صراع بين مقتضيات القواعد، ومقتضيات التعبير، ومقتضيات القصد. وأنّها في النهاية، صياغةٌ لفظية تسِمُ بعض المعنى المقصود" (ص. 45).

[2] سعينا في عمل سابق: *الضمني في القول: بحث في أسسه النحوية والتداولية* (بن عامر، 2020) إلى إبراز هذه الأسس وحاولنا أن نجمع أكبر عدد منها.

[3] يصنف موشلار وروبول (2010، ص. 41) التداولية الى أنواع ثلاثة هي:

-النظريات الخطية

- النظريات ذات الشكل Y

- النظريات العرفانية

[4] نستعمل هذا المفهوم بالمعنى الذي أشار إليه الشريف (1986) في تقديمه العام للاتجاه البراغماتي، وسبب التسمية هو هذا التعدد للمناويل التداولية ذات الاصول الواحدة رغم اختلاف تفسيراتها للظاهرة اللغوية.

وقد اعتمدنا كذلك في صياغة مفهوم التداولية على مراجع أخرى اكتفينا باقتباس الفكرة منها، مثل Arie (2010)، و van Dijk (1979).

[5] موريس Morris هو أول من استعمل مصطلح التداولية بتمييزه بين الإعراب والدلالة والتداولية، واعتبر الأول دراسة للعلاقات بين العلامات، والثاني دراسة للعلاقة بين العلامات وما تحيل عليه، أما الثالث، وهو التداولية، فيهتمّ بالعلاقات بين العلامات ومؤوليها.

[6] قامت بعض المناهج اللسانية على مفهوم السياق والمقام في دراستها للظاهرة اللغوية واستخلاص الدلالة مثلما بدا في أعمال فيرث (1890-1960) وهو لساني إنجليزي صاحب نظرية لسانية ترجع معنى الكلمات إلى الاستعمال.

[7] ميّز دي سوسير (1985) بين لسانيات داخلية وأخرى خارجية.

[8] نشير من خلال هذه العبارة إلى التصنيفات التي قام عليها.

[9] نشير في ذلك الى ما انتهت إليه المدرسة التوليدية في مراحلها المتأخرة.

[10] نذكر على سبيل المثال مبدأ التعاون عند غرايس (1975)، ومبدأ الإفادة عند سبربر وويلسن (1989).

[11] التداولية المدمجة la pragmatique intégrée هي جوهر ما ذكره أنسكومبر وديكرو (1983) إذ يعتبران أنّ معالجة القول تجمع بين المعلومات اللغوية المنتمية إلى المكوّن اللغوي والمكوّنات غير اللغوية المنتمية إلى المكوّن البلاغي، وملخّصها في الشكل التالي:

القول(ق) المقام(م)

المكون اللغوي المكوّن البلاغي

دلالة (ق)

معنى (ق) في (م)

[12] انظر تفصيل ذلك في ثنائية النظام والإنجاز. يرى الشريف أنّ هذا المفهوم عند موريس محدّد بالفهم المنطقي الذي يوغل في تجريد وحدات اللغة من بعدها المعنوي. في حين يؤكد الشريف (2012، 64) "أننا، على خلاف الكثير من الكتابات الشائعة، نجد صعوبة منهاجية أصولية في تصوّر مولّد آخر للخطاب غير النحو. لا ننكر أن الالتجاء الى اعتبارات إحالية وتعاملية اجتماعية مختلفة من شأنه أن يساعدنا على فهم المنظومات المساعدة للبرنامج النحوي، والتي بدونها لا يمكن توليد خطاب ملائم لحاجاتنا الاجتماعية. إلا أننا لا نرى كيف يمكن للمعطيات ذات الصلة بالأشياء وعلاقتها فيما بينها وما بينها وبين المستعملين أن تمرّ مباشرة الى الخطاب دون المرور بالمولّد النحوي له".

[13] سبقت الإشارة الى ما أقرّه موريس من تقسيم للمباحث أفرد به التداولية بقسم خاص مختلف عن بقية الأقسام المذكورة.

[14]يمثّل الشريف هذا الفصل بين الأمرين بالفصل بين البرنامج الجيني والأفراد المحققة له.

[15]أشار الشاوش (1986، ص. 5) في تقديمه لآراء دي سوسير (1985) الواردة في دروس في اللسانيات العامة ضمن كتاب "أهم المدارس اللسانية" إلى العناية التي خص بها سوسير هذه الثنائية، إذ استغرق الحديث عنها أجواء مهمة من الدروس (ص109-156) وخصّص لكل جزء منها قسما؛ للأهمية التي يعقدها لهذه الثنائية.

وقد كان الهدف من اهتمامنا بها في هذا الموضع التمهيد لتقديم فكرة الترشيح التاريخي عند الشريف، المميزة للغة المفضية إلى نحو كلّيّ هو الجزء الثابت بين أنحاء ألسنة مختلفة الجامع بينها.

[16]انظر بحث نرجس باديس (2009): *المشيرات المقامية في اللغة العربية*، وفيه إشارات دقيقة إلى ارتباط هذه المشيرات بما أسمته الإحداث الآني للخطاب.

[17]انظر في ذلك ما ذكرته كربرا أروكيوني في كتابها "الضمني": Kerbrat-Orecchioni, Catherine (1986), L'implicite, Armand Colin

[18]لمزيد التعمق في هذه الثنائية والنظر في مختلف مظاهرها، انظر: بن عامر (2020).

[19]نترجم Propositionnel بالقولية لأن قصد كربرا أروكيوني Kerbrat-Orecchioni من استعمالها يتسع إلى حدود الخصائص التداولية للقول، وفيها اللاقولية.

[20]أقصى سوسير الجانب المنجَز المستعمل من اللغة لاعتباره أن اللغة شكل لا مادة، وفصل بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية، معتبرا الأولى موضوع الدراسة اللسانية الصرف. يقول دي سوسير (1985، ص. 40): "يقتضي تحديدنا للغة أننا نطرح جانبا كل ما هو غريب عن جهازها العضوي وعن نظامها وباختصار كل ما يطلق عليها الألسنية الخارجية. بيد أن هذه الألسنية بالذات تهتم بأشياء على جانب من الأهمية وإليها يصرف تفكيرنا بصفة خاصة عندما نباشر دراسة الكلام".

[21]انظر الشريف (2012، ص. 56، والهامش 3 في الصفحة نفسها).

مراجع البحث

المراجع العربية

باديس، نرجس، (2009)، *المشيرات المقامية في اللغة العربية*. النشر الجامعي، تونس.

بن عامر، نجوى. (2006). *المعنى الضمني ومراجعه النحوية*، في محمد زروق والعربي الضيفاوي(محررين.)، *ندوة الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللسانية والتداولية*، (ص ص77- 104). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القيروان، دار مسكلياني.

بن عامر، نجوى. (2020). *الضمني في القول، بحث في أسسه النحوية والتداولية*، (*سلسلة لسان- كلام*)، الدار التونسية للكتاب، تونس.

دي سوسير، فرديناند. (1985). *دروس في اللسانيات العامة*. (صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، ترجمة). الدار العربية للكتاب، تونس- ليبيا.

الشاوش، محمد. (1986). سوسير والألسنية. في عبد القادر المهيري، ومحمد الشاوش، ومحمد الشايب (محررين.)، *أهمّ المدارس اللسانية* (ص ص. 5-38)، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين. (1986). تقديم عام للاتجاه البراغماتي. في عبد القادر المهيري، ومحمد الشاوش، ومحمد الشايب (محررين.)، *أهمّ المدارس اللسانية* (ص ص. 95-120)، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين. (2003). *الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات*. جامعة منوبة، منشورات كّلية الآداب، ضمن سلسلة لسانيات (مجلد16)، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين. (2012). الدارة النحوية البلاغية، *حوليات الجامعة التونسية*، (57)، 53-88.

صحراوي، مسعود. (1999). *التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي*. دار الطليعة، بيروت

الفاسي الفهري، عبد القادر. (1986). *اللسانيات واللغة العربية*. منشورات دار عويدات، بيروت.

المبخوت، شكري. (2006). *إنشاء النفي*. مركز النفي الجامعي كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس.

موشلار،جاك. وروبول،آن. (2010). *القاموس الموسوعي للتداولية*. (مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عزالدين المجدوب، ترجمة). منشورات المركز الوطني للترجمة ودار سيناترا للنشر، تونس.

المراجع الأجنبية

Anscombre, J.-C. and Ducrot, O. (1983) L'Argumentation dans la langue. Mardaga, Bruxelles.

Ducrot, O. (1984). Le Dire et le dit. Paris, Les Editions de Minuit.

Ariel, M. (2010). Defining Pragmatics. Cambridge: Cambridge University Press.

Grice, H. P. (1975). Logic and Conversation. In P. Cole, & J. L. Morgan. (Eds.), Syntax and Semantics, Vol. 3, Speech Acts (pp. 41-58). Academic Press, New York.

Kerbrat-Orecchioni, C. (1986) .L'implicite. Armand Colin.

Normand, C. (1992). Charles Morris: le rôle du behaviorisme en sémiotique, Langages, *107*, 112–127.

Sperber, D & Wilson, D. (1989). La Pertinence, Communication et cognition, Paris, Les Editions de Minuit.

Van Dijk, T.A. (1979). Pragmatic Connectives, *Journal of Pragmatics*, (3), 447–456.

بيانات الباحثة

د. نجوى بن عامر كعاك، أستاذة مساعدة في اللسانيات في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية العلوم والآداب، بجامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية. حاصلة على الدكتوراه في اللغة العربية، تخصص اللسانيات، من جامعة منوبة، الجمهورية التونسية، عام 2005. تدور اهتماماتها البحثية اللسانية حول الاتجاهين العرفاني والتداولي.

أوركيد (ORCID): 0000-0001-6525-8270

Email: n.benameur@qu.edu.sa

AUTHOR BIODATA

Dr. Najwa Ben Ameur Kaak, is an Assistant Professor of Linguistics, at the Department of Arabic, College of Sciences and Arts, Qassim University, Buraidah, Saudi Arabia. Dr. Ben Ameur obtained her PhD degree in Linguistics (2005) from the University of Manouba, Tunisia. Her research work is mainly in the field of Linguistics, especially cognitive studies and pragmatics.

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة اللسانيات العربية، العدد 18 ، جمادى الآخرة 1445/ January 2024

اكتساب اللغة بين الفترة الحرجة وتشابه اللغات: مقاربة لسانية

Language Acquisition between Critical Period and Language Similarity: A Linguistic Approach

ماجد بن محمود الحمد

قسم دراسات اللغة العربية لغة ثانية، كلية اللغات وعلومها، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:

الحمد، ماجد. (2024). اكتساب اللغة بين الفترة الحرجة وتشابه اللغات: مقاربة لسانية. *مجلة اللسانيات العربية، 18* ، 77-95.

استقبِل في: 02-01-1445/رُوجع في: 11-03-1445/ قُبل في 29-04-1445/ نُشر في: 19-06-1445

Received on: 2023-07-20 / **Revised on:** 2023-09-26 / **Accepted on:** 2023-11-13 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص

يتطرق هذا البحث إلى قضية مهمة في اللسانيات، وهي دور الفترة الحرجة (أو سن البدء في اكتساب اللغة) وتشابه اللغات في عملية اكتساب اللغات عموما، وذلك بمقاربة هذين الجانبين تاريخيا وعلميا. وتتعلق فرضية الفترة الحرجة في أصل نشأتها باكتساب اللغات الأولى، ثم انتقلت بعد ذلك إلى ميدان تعلم اللغات الثانية. ولأهمية هذا الموضوع النشط بحثيا حتى الآن، تُستعرض نشأة فرضية الفترة الحرجة في اكتساب اللغة الأولى لدى الأطفال: الطبيعيين والصم. ثم يُبحث في دور السن في النجاح في اكتساب اللغة. ثم تُستعرض آراء المعارضين لفرضية الفترة الحرجة من حيث إمكانية الوصول إلى القدرة اللغوية شبه الأصلية من جهة، ودور تشابه اللغات في اكتساب اللغة الثانية من جهة أخرى؛ وبغض النظر عن سن البدء في ذلك. وبعد مناقشة هذه الآراء، يخلص البحث إلى المناداة بأهمية فرضية الفترة الحرجة، مما يستدعي مزيدا من البحث في قضايا تتعلق بتعليم اللغات عموما، ويمكن الأخذ بها في تعليم اللغة العربية بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: اكتساب اللغة، فرضية الفترة الحرجة، اللغة الثانية، اللغة الأولى، تعليم اللغة العربية.

Abstract

This paper discusses an important issue in linguistics: the role of critical period and similarity between languages in language acquisition. Critical Period Hypothesis (CPH) relates originally to the acquisition of first languages, and later to second language learning. Because of the importance of this active issue, CPH is discussed in the domain of normal and deaf children acquiring first languages. The role of onset age of language acquisition will be discussed, in addition to the two views against CPH: the possibility to gain near-native like competence, and the role of language similarities in second language acquisition regardless of the start age of learning. All these views are discussed, leading to the conclusion that CPH is important in language acquisition, though there is still need to do more research in related issues in language learning in general, and in the learning of Arabic specifically.

Keywords: language acquisition; critical period hypothesis; second language; first language; Arabic language learning.

1. مقدمة

من الواضح أن تعلم اللغات الثانية أكثر صعوبة للبالغين منه للأطفال. ويعتقد بعض الباحثين أن سنّ المتعلمين عند بداية تعلمهم لغة ثانية لها تأثير كبير في الوصول إلى القدرة اللغوية شبه الأصلية native-like competence[1]. فإذا كان تعلم لغة ثانية يشبه تعلم اللغة الأولى(أو اكتسابها)، فإن نظرية الفترة الحرجة Critical Period Hypothesis، كما نادى بها لينبيرج (Lenneberg, 1967)، فيما يختص باللغة الأولى بشكل رئيسي، سيكون لها دور مركزي في اكتساب اللغة الثانية[2]. وقد نادى بعض الباحثين بصحة هذه النظرية لكلتا اللغتين الأولى والثانية (هارلي ووانج Harley and Wang, 1997). وفي هذا الإطار، هناك عدد من الدراسات التي حاولت إثبات أن هناك اختلافا في اكتساب اللغة بين الأطفال والبالغين. وارتبط هذا الاختلاف بجوانب متنوعة في اللغة مثل الأصوات phonology (أوياما Oyama, 1976)، والتركيب syntax والصرف morphology (جونسون ونيوبورت Johnson and Newport, 1989, 1991؛ وباتكوسكي Patkowski, 1980؛ وكوبيترز Coppieters, 1987). وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج مفادها أن للمتعلمين الصغار مزية على البالغين في اكتساب هذه الجوانب من اللغة الإنجليزية.

غير أن هناك عددا من الباحثين، في الطرف المقابل، ينكرون فرضية الفترة الحرجة، زاعمين أن نتائج بعض الدراسات تظهر إمكانية أن يصل المتعلمون البالغون إلى القدرة اللغوية شبه الأصلية (سنو وهوفناجل-هول Snow and Hofnagel-Hohle, 1978؛ وايت وجينيسي White and Genesee, 1996؛ سكاشتر Schachter, 1990؛ بيردسونج Birdsong, 1992؛ أيوب وآخرون Ioup et al., 1994). وارتبطت إحدى المحاولات لدحض هذه النظرية بنتائج تشير إلى أن التشابه بين اللغات الأولى للمتعلمين واللغة الثانية ربما يكون أكثر أهمية من السن التي يُبدأ فيها تعلم اللغة (بياليستوك Bialystok, 1997؛ مارينوفا-تود Marinova-Todd, 1994؛ يوي Yew, 1995). وستستعرض هذه الدراسات في الأقسام التالية بالتفصيل.

غير أنه من المناسب هنا أن يشار إلى أن هذا النقاش، الذي مازال دائرا حتى الآن، مهم أن يُستعرض في إطار التطرق إلى حجج كلا الجانبين وتوضيح التطور الذي وصل إليه هذا النقاش حتى الوقت الحاضر. ولن تكون هذه الورقة كافية لذلك، لكنها تصلح أن تكون بداية لتناول بعض العوامل المختلفة التي تؤثر في فرضية الفترة الحرجة قبولا أو رفضا، وهو ما يمكن أن يساعد في توضيح الصورة العامة حول أوراق علمية قادمة. لكل ذلك، سيتناول هذا البحث، في هذا السياق، بعض هذه القضايا، حيث تستعرض في القسم الثاني المنهجية المتبعة وما يتعلق بها من أهداف ومشكلة البحث وأهميته، وذلك بإلقاء الضوء عليها وتحديد الإطار العام الذي يسير فيه هذا البحث. أما القسم الثالث فيتطرق إلى دور الفترة الحرجة في اكتساب اللغة الأولى، وذلك بناء على أن فرضية الفترة الحرجة نشأت أساسا في مجال اكتساب اللغة الأولى. أما القسم الرابع فيستعرض دور السن في تعلم اللغة الثانية بتسليط الضوء على ما توصلت إليه أهم الدراسات المبكرة في هذا الجانب. ويتناول القسم الخامس جانبين يتعلقان برفض فرضية الفترة الحرجة في تعلم اللغات: يتعلق أولهما بنظرية الاكتمال completeness hypothesis (أو القدرة اللغوية شبه الأصلية) وصلتها بفرضية الفترة الحرجة، ويتعلق الثاني بدور التشابه بين اللغات الأولى للمتعلمين واللغة الثانية، وما إذا كان هذا التشابه أكثر أهمية من السن التي يبدأ فيها تعلم اللغة في سبيل الوصول إلى القدرة اللغوية شبه الأصلية. ويناقش القسم السادس هذه القضايا في ضوء أهداف هذا البحث. وأخيرا يستعرض القسم السابع خاتمة هذا البحث والتوصيات التي يمكن أن تفيد في تعليم اللغات عموما وتعليم اللغة العربية بشكل خاص.

2. منهجية البحث

في هذا القسم تستعرض عدة جوانب تلقي الضوء على أهم ما يتعلق بالمنهجية التي يسير عليها هذا البحث، وهي: مشكلة البحث، وأهداف البحث، ومصطلحات البحث.

2. 1. مشكلة البحث

تتناول مشكلة البحث إلقاء الضوء على ما إذا كان للسن دور في اكتساب اللغات عموما. وسيُركّز على فرضية الفترة الحرجة منذ نشأتها ودورها في عملية اكتساب اللغة الأولى. ثم يتطرق البحث إلى النقاش الذي دار باكرا حول وجود هذه الفترة الحرجة في عملية تعلم اللغات الثانية. فهناك من أنكر وجودها/تأثيرها في هذا المجال، مُرجعين وجود التفاوت في درجة النجاح في اكتساب اللغة الثانية إلى عوامل أخرى مثل: بداية التعرض للغة المكتسبة، ونوع البيئة اللغوية التي يتم فيها اكتساب اللغة، ومقدار الدخل اللغوي، وتنوع الفترات الحرجة وفقا لعناصر اللغة ومهاراتها، ودرجة مشابهة اللغات الأولى للغات الثانية للمتعلمين، وغيرها من العوامل. ويقتصر التناول نظريا في هذا البحث على عاملين فقط، هما: الفترة الحرجة وعلاقتها بالسن التي يبدأ فيها اكتساب اللغة الأولى أو الثانية، ودور التشابه بين اللغات الأولى واللغات الثانية للمتعلمين في مدى نجاح تعلم اللغة، أملا في الانتباه لذلك عند المختصين والمهتمين، خاصة أولئك الذين يهتمون باكتساب اللغة العربية لغة أولى أو لغة ثانية.

2. 2. أهداف البحث

تتلخص أهداف هذا البحث في هدفين اثنين: دور فرضية الفترة الحرجة في تعلم اللغتين الأولى والثانية، والدلائل على وجود هذه الفترة التي يحدث فيها اكتساب اللغات عموما بطريقة أكثر نجاحا مما لو لم يحدث التعلم خلالها. ثم يحاول البحث، في هدفه الثاني، مناقشة إمكانية النجاح في تعلم اللغات دون الفترة الحرجة، وذلك بتناول القدرة اللغوية شبه الأصلية، من جهة، والتطرق إلى دور التشابه بين اللغات في ذلك، من جهة أخرى. وسيكون الوصول إلى إيضاح هذين الهدفين، قدر الإمكان، سبيلا للتطرق إلى دور كل ذلك في تعلم اللغات عموما، مع إلقاء الضوء على تعلم اللغة العربية خصوصا ومدى الإفادة من ذلك في نجاح ذلك الاكتساب/التعلم.

2. 3. أهمية البحث

لقد كان التطرق إلى الجوانب المختلفة لفرضية الفترة الحرجة ودورها في تعلم اللغات بشكل تفصيلي في المراجع والبحوث العربية التي تناولت تعلم اللغة العربية لغة أولى أو لغة ثانية، نادرا إلى حد بعيد. والمقصد من هذا هو تناول هذه الفرضية في إطارها الذي نشأت فيه، وهو اكتساب اللغات الأولى، ثم تطورها إلى تعلم اللغات الثانية، ثم التوسع إلى النظر في تعدد العوامل التي يمكن أن تكون مهمة في هذا الإطار، سواء برفض فرضية الفترة الحرجة تماما وعزو النجاح في تعلم اللغات إلى عوامل أخرى، أو بإرجاع ذلك النجاح إلى كلا الأمرين: فرضية الفترة الحرجة وتلك العوامل الأخرى بالتوازي. وكما هو واضح من أهداف هذه الورقة، سنتناول عاملين مهمين هنا: الفترة الحرجة، ودور تشابه اللغات في عملية النجاح في تعلم اللغة. وربما يكون هذا الجانب مهمّا في تعلم اللغة العربية خاصة، حيث هناك اختلاف كبير حول السن المناسبة لتعلمها لغة أولى من حيث مستواها القياسي تعلُّما نظاميا، إذ تظهر فيها مشكلة الازدواجية اللغوية بشكل واضح، مما يجعل تعلمها لأبنائها أقرب في أسسه النفسية إلى تعلم

اللغة الثانية، خاصة في تعلم مهارات القراءة والكتابة والتذوق البلاغي وما شابهها. كما أن هناك اختلافا كبيرا أيضا بين الباحثين حول السن المناسبة لتعلم اللغات الثانية للمتكلمين الأصليين باللغة العربية تعلُّما نظاميا أيضا. وإلقاء الضوء على هذين العاملين، وغيرهما بالطبع، يؤمل منه أن يساعد المختصين والمهتمين في هذا الإطار في اتخاذ القرار التعليمي المناسب، خاصة أن تناول العوامل الأخرى التي أشير إليها في مشكلة البحث أعلاه سيكون مهمّا، ولعل هذا البحث يكون مقدمة لبحوث أخرى تتناول تلك العوامل بشيء من التفصيل كذلك.

3. الفترة الحرجة في اكتساب اللغة الأولى

قد يكون أول من أشار إلى فرضية الفترة الحرجة في اكتساب اللغة الأولى اثنين من العلماء السابقين في هذا المجال؛ هما: بينفيلد وروبرتس (1959) Penfield and Roberts، ثم جاء لينبيرج (1967) ليعدل هذه الفرضية في مجالها الأصلي، وهو اكتساب اللغة الأولى، ويعمّمها، في إطارها الشامل، حتى توافق مجال تعليم اللغات الثانية أيضا، وتتآلف مع طبيعته ومدخلاته ومخرجاته (لينبيرج، 1967: ص 176-178). فقد حاول بينفيلد وروبرتس أن يبحثا حالات من الأطفال والبالغين الذين عانوْا من بعض أنواع الضرر في الدماغ، أو عانوْا من بعض الأمراض التي تصيب الدماغ في نصفه الذي يتحكم في الكلام. وأشار بينفيلد وروبرتس كذلك إلى أنه "ولأغراض تعليم اللغات، يصبح الدماغ البشري متحجرا وصلبا بشكل متدرج بعد سن التاسعة" (بينفيلد وروبرتس، 1959، ص 236). وأضافا: "عندما يبدأ تعلم اللغة للمرة الأولى في العقد الثاني من حياة الإنسان، يصبح من الصعب ... الحصول على نتيجة جيدة ... لأن الوضع يصبح غير عضوي" (1959، ص 255).

غير أن التعامل مع فرضية الفترة الحرجة تطوّر بعد ذلك ليركز على حالات لا توجد فيها أضرار في الدماغ، أو لا يكون فيها الدماغ مصابا بمرض ما يؤثر في عمله وحيويته. بمعنى هل يمكن أن تنطبق هذه الفرضية على حالات يكون فيها الدماغ سليما معافى لدى أولئك الذين لم تتعرض أدمغتهم لأي نوع من التلف أو الأمراض؟ فمعظم الأطفال ينشؤون في محيط يتلقون فيه اللغة من آبائهم وأمهاتهم أو المحيط اللغوي الذي يتلقون المدخل اللغوي منه، ثم يصبح نحو ذلك المدخل (أي قواعده اللغوية) هو نحو لغتهم الأولى (أو الأصلية) فيما بعد. وسيكون تفصيل هذا الجانب في هذا القسم من البحث من جهتين: العلاقة بين الفترة الحرجة واكتساب اللغة الأولى لدى الأطفال الطبيعيين، ثم علاقتها باكتساب لغة الصمّ لدى الأطفال أيضا، حيث وجد أن هناك دلائل تشير إلى تشابه كبير بين اكتساب اللغات الطبيعية ولغات الصمّ في هذا الإطار.

3. 1. الفترة الحرجة في اكتساب اللغة الأولى لدى الأطفال

لقد كانت حالات الأطفال الذين لم يتعرضوا لمدخل لغوي في فترة طفولتهم (منذ ولادتهم وحتى وصولهم مرحلة البلوغ تقريبا) نادرة، لكنها موجودة (سناب وكوبيسش Snape and Kupisch, 2017؛ تاول وهاوكنز Towell and Howkins, 1994). فهناك حالتان معروفتان في الأدبيات السابقة لطفلين مرّا بظروف متشابهة، هما فكتور Victor وجيني Genie. أما "فيكتور"، فقد اكتشف في إحدى غابات فرنسا عام 1799م، وكان في الثانية عشرة من عمره، ودلّت تصرفاته وحركاته على أنه طفل برّي wild child، كما يطلق على أمثاله؛ حيث عاش في الغابة مع الحيوانات، ويُعتقد أنه لم يتصل منذ ولادته بأي من البشر. وحاول الأطباء والمختصون العمل مع فيكتور لتعليمه اللغة، لكنهم لم يحققوا معه أي نجاح؛ إذ كانت الأصوات التي يتفاعل معها هي

تلك التي تشبه الأصوات المعتادة بالنسبة إليه؛ أي تلك الأصوات المسموعة عادة في الغابات كأصوات الحيوانات، وصوت الأشجار ... إلخ (سناب وكوبيسش، 2017).

وأما "جيني"، فقد اكتشفت بعد زمن طويل من اكتشاف فيكتور، إذ وجدوها في كاليفورنيا عام 1977م. وقد اختار لها الباحثون الذين تولوا دراسة حالتها من جميع النواحي هذا الاسم (فجيني ليس اسمها الحقيقي)، لأنهم شبهوها بالجنّية التي تظهر من المصباح السحري كما في أساطير سندباد وعلاء الدين (كورتيس، Curtiss, 1977, 1982). وكان ظهورها بعد أن حُبست لسنوات عديدة، حيث كانت في سن الثالثة عشرة عند اكتشافها، فكانت حتى سن الحادية عشرة تُربط بسرير صغير، أو بكرسي، في غرفة صغيرة مظلمة وضعها فيها والداها اللذان يظهر أنهما كانا يتعاملان معها بعنف وشدة. وكانت تبدو طفلة برّية بتصرفاتها وبلغتها، إذ لم تتعرض في طفولتها لأي لغة، أو تعرضت للغة طبيعية في فترات نادرة في أقل تقدير، فلم يكن لديها أي نحو في لغتها الأولى، وكانت فقط تصدر أصواتا مزعجة. وحاولت كورتيس، مع باحثين آخرين ساعدوها اجتماعيا وإدراكيا، تعليم جيني اللغة من الصفر. غير أنها، وبعد خمس سنوات من تعليمها اللغة، لم تستطع أن تنتج نماذج لغوية بسيطة مقارنة بطفل طبيعي في الخامسة من عمره. وكان أداؤها وقدرتها باللغة الإنجليزية ضعيفين للغاية. كما استمرت في إنتاج أخطاء نحوية في كلامها، كإسقاط أدوات التعريف والتنكير من الجمل، وكان تطورها اللغوي بطيئا مقارنة بالأطفال الطبيعيين (كورتيس، 1977).

وقاد ذلك بعض الباحثين إلى استنتاجات تؤيد فرضية الفترة الحرجة. فعلى سبيل المثال، استنتج لايتبون وسبادا Lightbown and Spada (2006) أن هذين الطفلين، وبالنظر إلى الظروف التي أحاطت بهما، تعرضا لمشاكل إدراكية ولغوية، بل يمكن القول إنهما تعرضا لصعوبات لغوية وتلف في الدماغ أدت إلى تأخر ملحوظ في التطور اللغوي الطبيعي.

3. 2. الفترة الحرجة في اكتساب اللغة الأولى لدى الأطفال الصمّ

استكشفت نيوبورت (1990) اكتساب الأطفال الصمّ للغتهم الأولى، وهم أولئك الذين يستعملون لغة الصم الأمريكية، حيث إن بعضهم يكتسبها في سن مبكرة من أعمارهم بين 4 إلى 6 سنوات. في حين يكتسبها بعضهم الآخر في سن متأخرة عن ذلك: حول سن الثانية عشرة تقريبا. ويعود ذلك إلى السن التي اكتشف الصمم لدى أولئك الأطفال حين يدرك ذووهم أنهم صمّ لا يسمعون، فقد يكتشف ذلك مبكرا، فيبدأ الوالدان باستعمال لغة الصم الأمريكية مبكرا، وقد يكتشف ذلك في سن متأخرة، فلا يبدأ الوالدان في استعمال لغة الصم الأمريكية معهم إلا في سن متأخرة.

وكانت النتائج التي توصلت إليها نيوبورت تشير إلى أن الأطفال الذين يتعلمون لغة الصم الأمريكية في سن متأخرة يشبهون من حيث تعلم اللغة الطبيعية حالة فيكتور وجيني، اللذين عُرضت حالتاهما في القسم السابق من هذه الورقة؛ إذ إن الحال واحدة من حيث اكتساب اللغة الأولى سواء أكانت اللغة طبيعية أم لغة خاصة بالصمّ.

وهناك دراسة حديثة أخرى لعدد من الباحثين (توماسزوسكي وآخرون، Tomaszewski et.al., 2022) ركزت على العلاقة بين سن اكتساب لغة الصم البولندية والمهارات اللغوية الاستقبالية في المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية. وكانت هناك ثلاث مجموعات متساوية العدد (20 فردا لكل منها): المجموعة الأولى مجموعة مستعملي لغة الصم البولندية الأصليين، وتتكون من أفراد بدؤوا في اكتساب تلك اللغة منذ الولادة من والديهم الصمّ. أما المجموعة الثانية فمجموعة الأطفال، وتتكون

من أفراد بدؤوا في اكتساب لغة الصمّ البولندية بين سن 4 و8 سنوات. وتتكون المجموعة الثالثة، وهي مجموعة البالغين، من أفراد بدؤوا في اكتساب لغة الصمّ البولندية في سن البلوغ بين 9 سنوات و13 سنة.

وقدم لأفراد المجموعات الثلاث اختبار استقبال وفهم لتقييم ثلاثة جوانب من التطور اللغوي لديهم: الجانب الصوتي والجانب الصرفي والجانب التركيبي، حيث طلب من أفراد هذه المجموعات أن يقرروا ما إذا كانت سلسلة من العلامات والجمل مقبولة في لغة الصم البولندية أو غير مقبولة. وأظهرت النتائج أن لسن البدء في اكتساب لغة الصمّ البولندية تأثيرا بالغا في أداء المشاركين في هذه الدراسة. فكلما كان البدء في اكتساب لغة الصم مبكرا، كانت قدرة أفراد العينة أكبر على تمييز العلامات والجمل المسموح بها، وتلك العلامات والجمل غير المسموح بها في لغة الصمّ البولندية. وكانت مجموعة مستعملي لغة الصمّ البولندية الأصليين أكثر دقة من المجموعتين الأخريين، مجموعة الأطفال ومجموعة البالغين، من حيث العناصر الصوتية والصرفية والتركيبية. كما كان الفرق بين المجموعات الثلاث دالّا إحصائيا لصالح مجموعة مستعملي اللغة الأصليين، وكانت مجموعة الأطفال أكثر دقة من مجموعة البالغين في الأقسام الثلاثة من الاختبار، وكان الفرق بين هاتين المجموعتين دالّا إحصائيا كذلك لصالح مجموعة الأطفال. واستنتج توماسزوسكي وزملاؤه الباحثون (2022) من هذه النتائج أن سن البدء في اكتساب اللغة الأولى (لغة الصمّ البولندية في هذه الدراسة) تؤثر في المنتج النهائي في اكتساب اللغة الأولى على جميع المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية.

إن نتائج الدراسات المعروضة في القسم الحالي والذي قبله، وغيرها من الدراسات المتعلقة باكتساب اللغات الأولى، جعلت الباحثين يحاولون كذلك دراسة أثر فرضية الفترة الحرجة في اللغات الثانية، فكانت هناك دراسات تطرقت إلى أثر البدء في تعلم اللغات الثانية في نجاح ذلك التعلم. وسيتطرق هذا البحث في القسم التالي إلى عدد من هذه الدراسات.

4. دور السن في تعلم اللغات

استكشف عدد من الباحثين دور السن في تعلم اللغات، وخاصة في تعلم اللغات الثانية. وأظهرت الدراسات عموما أنه كلما كان المتعلمون أصغر سنا كان نجاحهم أكبر في تعلم اللغات الثانية. ومن أهم الدراسات التي تناولت هذه الإشكالية، خاصة في بحث تعلم القواعد التركيبية والصرفية، دراستان إحداهما لجونسون ونيبورت (1989) والأخرى لباتكوسكي (1980). وسنستعرض في هذا القسم هاتين الدراستين ونتائجهما، حيث كان لهما أثر كبير في توضيح دور السن في تعلم اللغات.

أما دراسة جونسون ونيوبورت (1989)، فركزت على استكشاف ما إذا كان يمكن تعميم نظرية الفترة الحرجة على تعلم اللغة الثانية. وكانت عينتهما متكلمين أصليين بالكورية والصينية يتعلمون الإنجليزية لغة ثانية. وقد جرى اختبارهم في قواعد تركيبية وصرفية متعددة في اللغة الإنجليزية مثل: الماضي البسيط، ومورفيم الجمع، والمفرد الغائب، والاستمرارية ing– ... إلخ. وكانت العينة التي خضعت للدراسة تضم أفرادا وصلوا إلى الولايات المتحدة بين سن الثالثة وسن التاسعة والثلاثين، وقضوا من أعمارهم هناك بين 3 سنوات و26 سنة. وقسّموا إلى مجموعتين وفقا لسن وصولهم إلى الولايات المتحدة: أي الذين وصلوا في سن مبكرة وأولئك الذين وصلوا في سن متأخرة من أعمارهم. فالذين وصلوا في سن مبكرة هم أولئك الذين قدموا إلى الولايات المتحدة قبل سن الخامسة عشرة (23 فردا: 12 ذكرا و11 أنثى). وأما الذين وصلوا في سن متأخرة، فهم أولئك الذين قدموا إلى

الولايات المتحدة بعد سن السابعة عشرة (وعددهم 23 فردا أيضا: 17 ذكرا و6 إناث). وكانت هناك مجموعة ثالثة مثلت المجموعة الضابطة في هذه الدراسة، وعدد أفرادها 23 فردا من المتكلمين الأصليين باللغة الإنجليزية.

وتمثلت نتائج هذه الدراسة في أن المتعلمين الذين وصلوا مبكرا إلى الولايات المتحدة كان أداؤهم في الاختبار أفضل من الذين وصلوا متأخرا. كما أظهرت النتائج أن هناك أنواعا محددة من الأخطاء ظهرت أكثر من غيرها، بغض النظر عن أنواع القواعد التي اختُبرت في هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال، بعد جمع النتائج، لاحظ جونسون ونيوبورت أن المتعلمين أخطؤوا في استعمال المحددات determiners (كأدوات التعريف وأسماء الإشارة وضمائر الملكية وغيرها) وفي علامات الجمع أكثر ممّا في ترتيب الكلمات وعلامات الاستمرارية، بالرغم من أن كلّا من المجموعة كبيرة السن وبعضا من المتعلمين في المجموعة صغيرة السن وجدوا صعوبات في استعمال المحددات ومورفيم الجمع.

وعند تسليط الضوء على النتائج بشكل أدق، لاحظت الباحثتان أن هناك فرقا كبيرا بين المجموعتين التجريبيتين فيما يتعلق بأداء أفرادهما في الاختبار. فقد وجدتا أنه كلما كان المتعلمون أكبر سنا كانت نسبة الخطأ أكبر، كما وجدتا أن مجموعة الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة بين سن الثالثة وسن السابعة كان أداؤهم في الاختبار مقاربا بشكل كبير لأداء المتكلمين الأصليين، كما تتقاطع هذه العلاقة عكسيا في بقية المجموعات الفرعية[3] المنضوية تحت المجموعتين التجريبيتين: أي أنه كلما زاد سن الوصول إلى الولايات المتحدة كان أفراد العينة أقل قربا (أو شبها) بأداء المتكلمين الأصليين بالإنجليزية (المجموعة الضابطة). فمثلا كان أداء أفراد المجموعة الذين وصلوا كبارا إلى الولايات المتحدة (17-39) أضعف بكثير في درجة النجاح التي سجلوها في الاختبار المعروض عليهم. فبينما سجلت هذه المجموعة أكثر بقليل من 210 درجات، سجلت المجموعات الفرعية الثلاث في المجموعة الأساسية التي وصل أفرادها قبل سن الخامسة عشرة درجات النجاح التالية:

3-7 سنوات = أكثر من 270 بقليل؛ 8-10 سنوات = بين 250 و260؛ 11-15 سنة = بين 230 و240.

وكانت المجموعة الضابطة قد سجلت درجة نجاح 270 درجة[4] (جونسون ونيوبورت، 1989، ص 79).

وكان من الواضح أنه من الممكن، حتى سن السابعة، تعلم اللغة الثانية بطلاقة تعلمها لدى المتكلمين الأصليين، وأن هناك هبوطا متدرجا في الأداء بعد تلك السن. وختمت جونسون ونيوبورت دراستهما هذه بالقول إن السن التي يبدأ فيها تعلم اللغات الثانية لها دور مهمّ في نجاح عملية التعلم، ويتناقص النجاح كلما زادت تلك السن (ص:96-97).

وهناك دراسة أخرى لباتكوسكي (1980) بحث من خلالها ما إذا كانت هناك فترة حساسة sensitive period (وقد استخدم هذا المصطلح ليفرق بينه وبين مصطلح "الفترة الحرجة" الذي استخدمه للغة الأولى) في تعلم التراكيب. وحاول باتكوسكي الإجابة عن السؤال التالي: هل هناك مستوى شبه أصلي من التركيب يمكن أن يصل إليه متعلمو اللغة الثانية؟ (ص 451). تكونت العينة من 67 شخصا من المهاجرين للولايات المتحدة، قضوا هناك فترات مختلفة من الوقت وبدؤوا تعلم اللغة الإنجليزية في أعمار مختلفة كذلك. كما أن أفراد العينة جميعهم قضوا ما لا يقل عن 5 سنوات في الولايات المتحدة وقت إجراء الدراسة. وقسم باتكوسكي أفراد عينته إلى مجموعتين: مجموعة ما قبل البلوغ، وهم الذين قدموا للولايات المتحدة قبل سن الخامسة عشرة (وعددهم 33 شخصا)، ومجموعة ما بعد البلوغ، وهم الذين قدموا للولايات المتحدة بعد سن الخامسة عشرة (وعددهم 34 شخصا). ثم عرض أفراد العينة على متكلمين أصليين باللغة الإنجليزية، مدربين على تقييم المستوى اللغوي بالإنجليزية، وذلك ليقيّموهم بدرجات تشير إلى مستوى كل منهم. وأُعِدّ معيار التقييم بناء على مقياس من صفر (ويعني: ليس

هناك أي معرفة باللغة الإنجليزية) إلى 5 (ويعني: المستوى المتوقَّع من المتكلم الأصلي باللغة الإنجليزية في مستوى تعليمي مناسب). وأظهرت النتائج أن 32 فردا من أفراد مجموعة ما قبل البلوغ حصلوا على 4+ أو 5، كما يلي:

5 = 22 فردا؛ 4+ = 10 أفراد؛ 3+ = 1 (فرد واحد)

وهذا يعني أن معظم أفراد هذه المجموعة لديهم قدرة شبه أصلية في الكلام باللغة الإنجليزية.

وفي الجانب الآخر، أظهرت المجموعة الأخرى (مجموعة ما بعد البلوغ) مستوى متفاوتا من الأداء الكلامي باللغة الإنجليزية؛ حيث تركزت درجة معظم أفراد هذه المجموعة حول 3، كما يلي:

2+ = 2 (فردان)؛ 3 = 6 أفراد؛ 3+ = 12 فردا؛ 4 = 9 أفراد؛ 4+ = 4 أفراد؛ 5 = 1 (فرد واحد)

فهذه النتائج في العموم أظهرت مستويات من النجاح المتباين بين المتعلمين الذين بدؤوا تعلم اللغة الإنجليزية قبل البلوغ وأولئك الذين بدؤوا تعلمها بعد ذلك، مما يوحي بأن الفترة الحرجة لها دور في تعلم اللغة الثانية.

قادت هذه البيانات بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن السن عامل مهمّ في تعلم اللغة الثانية بنجاح. كما جعلتهم، علاوة على ذلك، يستنتجون أن الوصول إلى قدرة لغوية باللغة الثانية شبيهة بقدرة المتكلمين الأصليين مستحيل للمتعلمين البالغين، لكنه ليس كذلك للأطفال؛ بمعنى أنه، بغض النظر عن مستوى الكفاءة اللغوية التي يمكن أن يصل إليها متعلم اللغة الثانية البالغ، سيكون هناك اختلاف ملحوظ في قدرته اللغوية مقارنة بالمتكلمين الأصليين بتلك اللغة.

غير أن هناك في الجانب الآخر باحثين يعارضون فرضية الفترة الحرجة من أساسها. وقد بنوا رأيهم هذا على ما لوحظ من أن هناك بعض متعلمي اللغة الثانية البالغين وصلوا، في رأيهم، إلى مستوى من القدرة اللغوية في اللغة الثانية تساوي تلك التي لدى المتكلمين الأصليين. ونستعرض في القسم التالي بعض هذه الدراسات ليتضح الجانب الآخر من هذا الجدال.

5. ضدّ نظرية الفترة الحرجة

من الأبحاث المبكرة المهمة في هذا الإطار، دراسة كل من سنو وهوفناجل-هول (1978) التي لا تؤيد فرضية الفترة الحرجة لمتعلمي اللغة الثانية، حيث أجرت الباحثتان دراسة حول اكتساب اللغة الهولندية لغة ثانية في هولندا. وكان جميع أفراد العينة من الذين لغتهم الأولى اللغة الإنجليزية يعيشون في هولندا، واكتسبوا اللغة الهولندية اكتسابا طبيعيا (وليس نظاميا). وبعد اختبار أفراد العينة 3 مرات خلال سنتهم الأولى في هولندا، وجدت الباحثتان أن الأفراد الأكبر سنا (من 12-15 سنة والبالغين) قد حققوا تقدما سريعا في تعلم اللغة الهولندية خلال الأشهر القليلة الأولى من الدراسة. أما عند نهاية السنة الأولى فكانت النتائج مختلفة قليلا، حيث حقق أفراد العينة (من 8-10 سنوات؛ ومن 12-15 سنة) نجاحا أفضل من غيرهم. والمفاجأة أن أفراد العينة الأصغر سنا (من 3-5 سنوات)، وهم المتوقع أن يحققوا أفضل الدرجات، حصلوا على أقل الدرجات من بين جميع المختبرين. وبناء على هذه النتائج، خلصت الباحثتان إلى رفض فرضية الفترة الحرجة في مجال اكتساب اللغة الثانية.

استمر هذا الجدال حتى اليوم بين مؤيد ومعارض. فهذه يانغ Yang (2019) ترى أن هناك تأثيرا للسن التي يبدأ فيها المتعلمون تعلم اللغة الثانية، إلا أن هناك اختلافا في دقة هذا التعلم، بناء على المجالات التي يحدث فيها تعلم اللغة، وخاصة علاقة ذلك بطرق التدريس المتبعة، أو نظام التعليم المتبع. غير أن البحث الحالي، ولأغراضه وأهدافه المشار إليها في القسم الثاني أعلاه، سيقتصر على استعراض موقف بعض الباحثين ضدّ نظرية الفترة الحرجة من جانبين:

- جانب يثبت إمكانية الوصول إلى القدرة اللغوية شبه الأصلية في اللغة الثانية لدى بعض متعلمي اللغات الثانية في الأقل، وهذا يعني بالتالي أن لا علاقة لسن البدء في تعلم اللغة بهذا الأمر (وايت وجينيسي، 1996؛ أيوب وآخرون، 1994؛ وسكاشتر، 1990، من ضمن باحثين آخرين).
- والجانب الآخر، وجود عامل آخر أكثر أهمية من سن البدء في تعلم اللغة الثانية، حسب بعض الباحثين، وهو التشابه بين اللغة الأولى واللغة الثانية للمتعلمين (بياليستوك، 1997؛ مارينوفا-تود، 1994؛ ويوي، 1995). وسنستعرض هذين الجانبين في القسمين الفرعيين التاليين.

1.5. القدرة اللغوية شبه الأصلية ونظرية الفترة الحرجة

اتفق العلماء بشكل واسع على أن الوصول إلى القدرة اللغوية شبه الأصلية ممكن، في العموم، لكن لدى الأطفال. غير أن السؤال الذي دار حوله نقاش واسع يتعلق بما إذا كان من الممكن لمتعلمي اللغات الثانية البالغين أن يبلغوا تلك القدرة اللغوية التي لدى المتكلمين الأصليين، وإلى أي مدى يمكن أن يحدث ذلك. وهذه القضية، كما قُرّر سابقا، هي محل أخذ ورد، في الأقل، لدى بعض الباحثين. فكثير من الباحثين يؤيدون نظرية الفترة الحرجة، في حين يرفضها آخرون. فالذين يعارضون هذه الفكرة يرون أنه من الممكن الوصول إلى كفاءة proficiency عالية المستوى في اللغة، لكنها لن تكون قدرة competence أصلية. ومن هؤلاء وايت وجينسي (1996) اللذان بحثا هذه الأسئلة وتوصلا إلى أنه ينبغي أن يكون هناك تفريق واضح بين مجموعتين من متعلمي اللغة الثانية: المتكلمين غير الأصليين والمتكلمين شبه الأصليين. وزعما أن الدراسات الأخرى لم يفرّق أصحابها في تجاربهم بين هذين النوعين من المتعلمين؛ ولذلك لم تكن نتائجهم دقيقة بالضرورة. ووضعا، بناء على ذلك، معايير للتفريق بين المتكلمين غير الأصليين والمتكلمين شبه الأصليين، وذلك باستخلاص نماذج من مقابلات مع متكلمين بالإنجليزية، أصليين وغير أصليين. ثم طُلب من حكمين اثنين أن يقيّما مستوى كل فرد من أفراد العينة في جوانب متنوعة من الإنجليزية مثل النطق، والصرف، والتراكيب ... إلخ، وصُنفت هذه التقييمات من صفر إلى 18. وكان عدد أفراد العينة 89 فردا من لغات أصلية مختلفة كانت لغتهم الثانية الإنجليزية، ومثّل 19فردا أحادي اللغة، لغتهم الأصلية الإنجليزية، المجموعةَ الضابطةَ في هذه التجربة. وتمثلت المعايير المتبعة في أن الأفراد الذين حصلوا على 17 و18 في رأي الحكمين عُدّوا متكلمين شبه أصليين (عددهم 45 فردا). وفي هذا الإطار، حصل المتكلمون الأصليون على درجة مماثلة للمتكلمين شبه الأصليين. أما بقية أفراد العينة، فقد عُدّوا متكلمين غير أصليين (عددهم 44 فردا). وقد قسّم الباحثان العينة حسب السنّ التي تعرض فيها الفرد للإنجليزية أول مرة. وكانت النتائج وفقا لهذه السن كما يلي (وايت وجينسي، 1996):

مجموعة المتكلمين شبه الأصليين:

7-0 = 22 فردا؛ 11-8 = 7 أفراد؛ 15-12 = 7 أفراد؛ 16+ = 9 أفراد؛ المجموع = 45 فردا

مجموعة المتكلمين غير الأصليين:

7-0 = 6 أفراد؛ 11-8 = 5 أفراد؛ 15-12 = 11 فردا؛ 16+ = 22 فردا؛ المجموع = 44 فردا

وكان الهدف من هذه الدراسة اختبار قدرة متعلمي الإنجليزية لغة ثانية على الوصول إلى المبادئ المتنوعة من النحو الكلي الذي تبنّاه تشومسكي Chomsky (1981)، ودور السن عند بداية تعلم اللغة في نجاح ذلك التعلم. واختار الباحثان مبدأين من

مبادئ النحو الكلّي هما: مبدأ التحتية subjacency ومبدأ الفئة الفارغة Empty Category Principle (ECP). وارتبط هذان المبدآن بالمدى الذي يمكن أن تنتقل فيه عبارة من مكانها الأصلي في الجملة إلى مكان آخر. وارتبط رأي الباحثين بافتراض قوي هو: استحالة انتقال العبارة من المركبات الاسمية noun phrases، والملحقات adjuncts، وموقع الفاعل subject إلى مواقع أخرى (وايت وجينسي، 1996: 236-237). ثم عُرِض على أفراد العينة مهمتان اثنتان: مهمة الحكم النحوي على الجمل grammatical judgement task: وتضم 60 سؤالا تحتوي على أسماء الاستفهام wh-questions (نصفها سليم نحويا ونصفها لاحن)، ومهمة تشكيل الأسئلة question formation task، وتضم 19 جملة خبرية declarative sentences. ثم طلب من أفراد العينة في المهمة الأولى أن يحكموا على الصحة النحوية للجمل، وأن يشكلوا أسئلة في المهمة الثانية. ومن الواضح أن المهمتين تحتويان على انتهاك للافتراض القوي المذكور سابقا. وروعي في المهمة الأولى، بالإضافة إلى ما سبق، احتساب الوقت الذي يستغرقه الأفراد في الحكم على الصحة النحوية للجمل؛ وذلك لاكتشاف ما إذا كانت القدرة التي يستبطنها أفراد مجموعة المتكلمين شبه الأصليين هي نفسها التي يستبطنها أفراد مجموعة المتكلمين الأصليين. وأظهرت النتائج أن أداء المتكلمين شبه الأصليين في كلتا المهمتين لا يختلف عن أداء المتكلمين الأصليين من حيث الدقة والسرعة. فالقدرة شبه الأصلية، بالتالي، ممكنة بغض النظر عن السن التي يتعرض فيها المتعلمون للغة الهدف. وتتعارض هذه النتائج مع تلك التي جاءت في دراسة جونسون ونيبورت (1989) وباتكوسكي (1980)، فهي تؤكد أن متعلمي اللغة الثانية يستطيعون الوصول إلى النحو الكلي. والأهم من ذلك، أن السن التي يبدأ فيها المتعلمون تعلم اللغة الثانية ليس لها أي دور فيما يتعلق بالنحو الكلي؛ أي أن القدرة شبه الأصلية في اللغة الثانية ممكنة لكل من البالغين والأطفال. على أن من المهم الإشارة إلى أن اللغات الأصلية للمتعلمين غير الأصليين لم تدخل عاملا متغيرا في دراسة وايت وجينسي (1996). ولهذا من المهم النظر في دراسات أخرى تناولت هذا المتغير.

فمن هذه الدراسات دراسة سكاشتر (1990) التي هدفت إلى استكشاف موضوع الكمال في تعلم اللغة الثانية من حيث إطار النحو الكلي. وفي هذا السياق اختبر مبدأ التحتية أيضا في هذه الدراسة. ومثلت العينة في دراسة سكاشتر أربع لغات أصلية: الكورية (التي لا تظهر أي دليل على وجود مبدأ التحتية فيها)، والصينية والإندونيسية (اللتان تظهران بعض الأدلة على وجود مبدأ التحتية فيهما)، والهولندية (التي يظهر فيها مبدأ التحتية بشكل واضح)، وذلك لاستكشاف دور اللغة الأولى في تعلم اللغة الثانية. وكان هناك مجموعة من 19 فردا يمثلون المجموعة الضابطة. وتكونت عينة الدراسة من 18 هولنديا، و21 إندونيسيا، و20 صينيا، و20 كوريا من الطلاب الذين بدأ تعرضهم للغة الإنجليزية من سن 12 وبعدها. وكانوا جميعا يعدّون ممن وصلوا إلى مستوى عال من الكفاءة اللغوية في الإنجليزية. واستخلصت جميع المتغيرات الأخرى لدى أفراد العينة كلهم مثل عدد سنوات دراسة الإنجليزية، وعدد الشهور التي قضوها في بلد يتكلم الإنجليزية لغة أصلية، وأعمارهم عند إجراء الاختبار.

واستخدمت شكاشتر اختبار الحكم على الصحة النحوية، حيث طلب من أفراد العينة أن يحكموا على كل جملة من الجمل المتضمنة في الاختبار وما إذا كانت صحيحة نحويا أو خاطئة. وأظهرت نتائج هذا الاختبار الدور المهم للغة الأولى في تعلم الجوانب المتنوعة من مبدأ التحتية. فرغم كون كل المجموعات كان حكمها على الجمل الصحيحة نحويا متميزا، فإن مجموعة الطلاب الهولنديين استطاعت أن تحكم على الجمل الخاطئة نحويا بدقة عالية. غير أن المجموعات الأخرى في الدراسة كان أداء كل منها مختلفا على نحو معين. فأداء الكوريين كان عشوائيا، في حين كان أداء الصينيين والإندونيسيين ضعيفا تماما. وتوصلت سكاشتر في ختام دراستها إلى أن الكمال مستحيل في تعلم النحو بشكل عام "لأن البالغين لم يعد بإمكانهم الوصول إلى النحو

الكلي عند تعلم اللغة الثانية" (1990: ص 91). غير أن التدقيق في هذه النتائج يؤدي إلى التفصيل في هذه النتيجة العامة، حيث أيدت نتائجها بقوة تأثير اللغة الأولى في تعلم اللغة الثانية في إطار مبدأ واحد من مبادئ النحو الكلّي. وبناء على هذه النتائج، فلا يبدو، في رأي سكاشتر، أن هناك تأثيرا للسن عند البدء في تعلم اللغة الثانية إذ لم تكن لدى متعلمي اللغة الثانية البالغين إمكانية للوصول إلى النحو الكلي، وبالتالي، فلا توجد هناك فترة حرجة في تعلم اللغة الثانية.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية تأثير اللغة الأولى في تعلم لغة ثانية بغض النظر عن السن التي يبدأ فيها التعرض لتلك اللغة. وقد أشارت بياليستوك (1997) إلى دراستين تؤكدان هذه النقطة، وقدمت دليلا واضحا على أن التشابه بين اللغات أكثر أهمية في تعلم اللغة الثانية من غيره من العوامل. وسنستعرض في القسم التالي نتائج هاتين الدراستين ونناقشها بالتفصيل.

5. 2. التشابه بين اللغات واكتساب اللغة

رفضت بياليستوك (1997) دراسة جونسون ونيبورت (1989). وزعمت أن هناك مشاكل حقيقية في اختيار أفراد العينة، وفي التراكيب التي اختبرت، وفي المهمات التي شارك فيها أفراد العينة، وبالتالي فإن أي نتائج توصلت إليها تلك الدراسة هي محل نقاش (ص 122-124). ثم نظرت إلى الدراسات التي أيدت أو رفضت فرضية الفترة الحرجة، وقيمتها بدقة كبيرة، وتوصلت إلى نتيجة تفيد أن قدرة متعلمي اللغة على إتقان تعلم التراكيب في لغة ثانية تعتمد على درجة مشابهة تلك التراكيب لما في لغاتهم الأولى أكثر من غيره من العوامل. أما عامل السن فليس له أي دور مهم في تعلم اللغة الثانية (ص 126).

قامت بياليستوك بمراجعة دراستين في هذا الإطار: الأولى لمارينوفا-تود (1994)، والثانية ليوي (1995). بحثت الدراسة الأولى الفروق بين متحدثين إنجليز وألمان أصليين يتعلمون الفرنسية في تعلم نظام علامات الجنس gender marking system الخاص بالأسماء. ففي حين تصنف الألمانية والفرنسية الأسماء وفقا لنوعها (التأنيث والتذكير)، لا تصنفها الإنجليزية في السياق ذاته. وتكونت عينة الدراسة من طلاب يدرسون في الجامعة قُسّموا إلى مجموعتين بناء على السن التي بدؤوا يتعلمون فيها الفرنسية؛ أي قبل البلوغ وبعده. وكُلِّفوا بثلاث مهمات: ترجمة الأسماء الفرنسية وفقا لتصنيف نوع الاسم الصحيح، والتمييز بين مجموعة من الكلمات الفرنسية غير المعروفة عن طريق الاستدلال بإشارات صوتية، ووصف صورة تحتوي على معلومات النوع (التأنيث والتذكير) مع تعارضها مع الإشارات الصوتية. وصُمّمت المهمة الأخيرة لاكتشاف ما إذا كان أفراد العينة قادرين على التعرف على السمات الدلالية للأسماء إضافة إلى سماتها الصوتية. أظهرت النتائج، في العموم، أن الارتباط بين اللغة الأولى واللغة الثانية مهم في التمكن من التراكيب المستهدفة. فلم يكن هناك فرق بين المجموعتين في ترجمة الأسماء بصورة صحيحة في المهمة الأولى، لكن كان هناك فرق دالّ إحصائيا في درجة الدقة المحقَّقة في هذه المهمة. فالطلاب الذين بدؤوا في تعلم الفرنسية في سنّ متأخرة كانوا أفضل من الذين بدؤوا تعلُّمها وهم أطفال. وفي المهمة الثانية، لم يكن هناك فرق بين أداء المجموعتين في الإجابة عما ورد في تلك المهمة. أما في المهمة الثالثة، فكان هناك تأثير واضح للغة الأولى في أداء المجموعتين. ففي حين استجاب المتكلمون بالإنجليزية لتصنيف الأسماء بحسب نوعها بناء على السمات الصوتية، كما فعلوا في المهمة الثانية، استعان المتكلمون الألمان بالمعلومات الدلالية في حكمهم على تصنيف تلك الأسماء.

أما الدراسة الثانية ليوي (1995) فقد اختبرت المعلومات النحوية في اللغة الإنجليزية لدى المتكلمين الأصليين بالصينية. واختبرت ستة تراكيب في هذه الدراسة: ثلاثة منها كانت متشابهة في اللغتين: زمن المستقبل future tense، المضارع المستمر

present progressive وبعض الفئات الفرعية لبعض الأفعال التي تتطلب الشروط نفسها في كلتا اللغتين. أما التراكيب الثلاثة الأخرى فتكونت من الجموع plurals، والمحدِّدات determiners، وبعض الفئات الفرعية لبعض الأفعال التي تختلف في كلتا اللغتين. وكان عدد أفراد العينة 31 متكلما بالصينية لغة أولى وصلوا إلى كندا في أعمار مختلفة، حيث تم قياس مستوى كفاءتهم في اللغتين الصينية والإنجليزية. واستُعمل اختبار الحكم على الصحة النحوية، حيث احتوى على 160 جملة: نصفها صحيحة نحويا، ونصفها خاطئة نحويا. كما أن الجمل قُدمت شفويا وكتابيا (بالتساوي). وأظهرت النتائج أنه كلما كانت التراكيب متشابهة، كانت أسهل بالنسبة إلى أفراد العينة. بالإضافة إلى ذلك، كان الطلاب الذين بدؤوا تعلم اللغة الإنجليزية متأخرين (بعد سن الخامسة عشرة) أفضل في المهمة الكتابية من المتعلمين الذين بدؤوا في سن أقلّ. كما كانت هناك علاقة طردية دالّة إحصائيا بين طول مدة الإقامة في كندا وأداء أفراد العينة. وهكذا، أيدت هاتان الدراستان بوضوح افتراض أن التشابه بين اللغة الثانية واللغة الأم أكثر أهمية من السن التي يبدأ فيها تعلم اللغة الثانية.

عرضنا في هذا القسم بفرعيه آراء الباحثين المعارضين لفرضية الفترة الحرجة، مع أسباب أخرى تؤثر في تعلم اللغة الثانية، وهي أكثر أهمية في رأيهم من السن التي يبدأ فيها المتعلمون التعرض لتلك اللغة، وتنحصر هذه الأسباب في سببين اثنين: التمييز بين القدرة شبه الأصلية والقدرة غير الأصلية لدى متعلمي اللغة الثانية، والتشابه بين اللغة الثانية واللغة الأولى. ونناقش في القسم التالي جميع الآراء التي سبق طرحها في الأقسام الثلاثة السابقة، سواء تلك المؤيدة لفرضية الفترة الحرجة أو تلك المعارضة، وصولا إلى تكوين رأي يكون عونا في استجلاء هذا الموضوع.

6. مناقشة

هناك نظريتان متعارضتان في النقاش الدائر حول فرضية الفترة الحرجة في تعلم اللغات: واحدة تؤيد هذه الفرضية، والأخرى تعارضها. ومن أجل الوصول إلى خاتمة منطقية، نحاول في هذا القسم الإجابة عن ثلاثة أسئلة:

أ. ماذا تحاول هاتان النظريتان إثباته؟

ب. هل هاتان النظريتان متعارضتان بشكل كامل؟

ج. هل نظرية / فرضية التشابه بين اللغات الأولى واللغة الثانية تتعارض مع فرضية الفترة الحرجة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى؟

فهذه الأسئلة الثلاثة مهمة في مناقشة الحد الذي يمكن أن توجد في إطاره فرضية الفترة الحرجة.

وللإجابة عن السؤالين الأوّلين، يمكن القول إن معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا المجال، وما يرويه الكثيرون من قصص واقعية من خبرتهم في تعلم الأطفال لغة ثانية، تشير إلى أن الأطفال، بشكل عام، أفضل من البالغين في تعلم اللغات الثانية. ومع ذلك، وبما أن تعلم اللغات يعتمد على أكثر من عامل واحد، فليس هناك دليل قطعيّ في هذا السياق. فلا بد من مراعاة عوامل مختلفة عند النظر إلى تعلم اللغة الثانية، مثل حالة الدماغ الأحيائية، والاتجاهات، ومدى القابلية لدى المتعلم، ومدة التعرض للغة الثانية، وفي مقدمة هذه العوامل الفروق الفردية بين المتعلمين، خاصة في درجة الذكاء وقوة الذاكرة.

فمن المرجح أن الباحثين المؤيدين لفرضية الفترة الحرجة ليست غايتهم رفض الفكرة التي تنادي بأن المتعلم البالغ يمكن أن يصل إلى مستوى من الكفاءة عالٍ جدّا في اللغة الثانية. فبالنظر إلى دراسة باتكوسكي (1980) التي سبق عرضها أعلاه، يمكن ملاحظة أن 5 من 34 في مجموعة ما بعد البلوغ وصلوا إلى مستوى المتكلمين الأصليين ومستوى المتكلمين غير الأصليين من الأطفال؛ أي: 4+ و5 (انظر القسم الرابع من هذا البحث). وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات بعض هؤلاء الباحثين التي وقفنا عندها سابقا أنه ليس كل طفل من متعلمي اللغة الثانية يمكن أن يصل إلى قدرة شبه أصلية في جميع قواعد اللغة أو جوانبها المختلفة، كما هو واضح في الدراسات المعروضة في هذا السياق (مثلا: جونسون ونيوبورت، 1989). وهذا، بالتالي، يؤدي إلى افتراض أن هؤلاء الباحثين بنوْا موقفهم من هذه القضية على نجاح معظم الأطفال، وفشل معظم البالغين، في تعلم اللغة الثانية.

وفي الجانب الآخر، لا ترفض وايت وجينيسي (1996) فكرة أن الأطفال أفضل من البالغين في اكتساب لغة ثانية، لكنهما تعزوان هذا النجاح إلى عوامل غير التأثيرات الأحيائية (ص 259)، وإلى أن النحو الكلّيّ متوفر لمتعلمي اللغة الثانية، وهو ما تعتقدانه. وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن لكلا الفريقين على جانبي هذا النقاش أن يتفقا على أن الأطفال، وفي الظروف الطبيعية، أفضل من البالغين في تعلم اللغة الثانية، إلا أنهما يختلفان في الأسباب المؤدية إلى هذه النتيجة.

فعلى سبيل المثال، معظم الطلاب في بعض الدول (العربية، على سبيل المثال) التي تدرّس الإنجليزية لغة ثانية، يعانون من ضعف واضح في دراسة اللغة الإنجليزية والتمكن منها، رغم كونهم يدرسونها لمدة 8 سنوات أو أكثر، ويبدؤون تعلُّمها في سن مبكرة قبل البلوغ. ومع ذلك فليس لديهم قدرة شبه أصلية، رغم كونهم بدؤوا الدراسة منذ الطفولة (العريمي، 2021؛ العريفي، 2020؛ المالكي، 2021؛ الركيبات، 2022). وبالإضافة إلى ذلك، يقع كثير منهم، تحت الضغط، في أخطاء صوتية ونحوية ودلالية سهلة وواضحة. ولعلّ السبب في ذلك أنهم يستخدمون لغتهم الأصلية معظم الوقت: في المنزل ومع أصدقائهم، ولذلك فهم لا يحصلون على القدرة شبه الأصلية في كثير من الأحيان. في المقابل، ربما كان الأطفال الذين يدرسون في مدارس عالمية ويستخدمون الإنجليزية معظم الوقت، ويتعاملون مع متكلمين أصليين بالإنجليزية (مدرسين أو غيرهم) أفضل من غيرهم في معظم جوانب اللغة الإنجليزية. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الأشخاص البالغين الموهوبين، ومن لديهم درجة عالية جدا من الدافعية بأنواعها المختلفة (السعدي، 2023؛ آل درع Al-Dera, 2020)، هم من الحالات المستثناة في هذا الإطار، حيث أثبتت بعض الدراسات أن هناك من بلغوا القدرة شبه الأصلية في تعلم اللغة الثانية، رغم كونهم بدؤوا دراسة اللغة بعد سن البلوغ (أيوب وآخرون، 1994).

أما السؤال الثالث المذكور في بداية هذا القسم، فيقود إلى فرضية التحليل التقابلي contrastive analysis hypothesis، التي تقرر أنه إذا كان هناك تركيب ما في لغة ثانية شبيها لمقابله في اللغة الأولى، فسيكون أسهل في التعلم من غيره من التراكيب، والعكس صحيح بالطبع (انظر: هاوكنز، 2001، 2019 لمزيد من التفصيل والموازنة). وأيًّا ما يكن الأمر، فإن التشابه بين اللغات الأولى واللغات الثانية يعدّ عاملا محدودا في تفسير النجاح أو الإخفاق في تعلم جميع تراكيب اللغة الثانية. فعلى سبيل المثال، كم من التراكيب المتشابهة بين الإنجليزية والصينية؟ هل كلها سهلة على المتعلمين من كلتا اللغتين؟ وهل ستكون درجة "السهولة" واحدة، أم ستكون هناك فروق في مستوى النجاح في تعلم التراكيب المتشابهة؟ والأهم من هذا: ماذا عن التراكيب المختلفة بين اللغتين الأولى والثانية؟ هل سيكون المتكلمون غير الأصليين قادرين على تعلم تلك التراكيب؟ وإذا كانوا قادرين على ذلك، فهل

لسن بدء تعلم اللغة الثانية دور في ذلك؟ وكيف يمكن لمتعلم اللغة الثانية أن يُعدّ ناجحا (أو غير ناجح) في التعلم إذا كان يستخدم اللغة الثانية لاحتياجاته الأساسية وليس ليصل إلى مستوى عال من الكفاءة في تلك اللغة؟ جميع هذه الأسئلة تحتاج إلى إجابات دقيقة ومفصلة قبل التوصل إلى رأي قاطع (أو احتمالي) في تأييد القول بأن التشابه بين اللغات (أو الاختلاف بينها كذلك) له دور مهمّ في تعلم اللغة الثانية أو رفضه؛ وقد يكون له دور أكبر أهمية من افتراض وجود فترة حرجة، كما ينادي بذلك أصحاب هذا الرأي.

وهذه العوامل المشار إليها مهمة كذلك عند دراسة واقع اللغة العربية في بيئتها اللغوية الأصلية وأسباب الضعف الملحوظ في استخدام اللغة العربية الفصحى رغم التركيز الكبير عليها في التعليم العام (فريوان، 2023؛ النصار، 2012، 1430؛ أبوراس، 2022؛ الخوالدة والظفيري، 2023؛ هواري، 2020). فقبل اتخاذ قرار بكيفية تدريس اللغة العربية، ينبغي النظر إلى السن التي ينبغي أن يبدأ فيها الطفل في التعرض للغة العربية الفصحى (وليس للهجته المحلية)، وهل التأخُّر في ذلك (إذ قد يبدأ كثير من الأطفال المتكلمين بالعربية لغةً أولى التعرضَ للغة العربية الفصحى في سن السادسة مثلا، وليس منذ الولادة) له دور في هذا الفارق الهائل بين إتقان اللهجة (التي تعدّ لغة أصلية في هذا السياق) وإتقان اللغة العربية الفصحى؟ وذلك قياسا على أن التأخر في تعلم اللغة الأولى يمكن أن يؤدي إلى الفشل في إتقان تلك اللغة.

ثم إن النظر في القضايا الواردة في هذا البحث يمكن أن يساعد كذلك في التعامل مع اللغات الأجنبية التي تدرس في التعليم النظامي في الدول التي تتكلم اللغة العربية لغة أصلية. فتوقيت تدريس اللغات الأجنبية، والعلاقة بين اللغة الأجنبية التي تُدرس واللغة العربية تشابها واختلافا في الجوانب اللغوية المختلفة (الأصوات والصرف والنحو والتراكيب ... إلخ)، ومقدار التعرض للغة الأجنبية، وطريقة التعرض لها، وغيرها من العوامل، كلها عوامل لا بد من دراستها لاتخاذ قرار مناسب في هذا الشأن.

وتعدّ هذه العوامل مهمة في دراسة تأثير الفترة الحرجة، أو السن التي يبدأ فيها الأفراد في اكتساب اللغة أو تعلّمها. فقد أجريت دراسات حديثة في فهم اكتساب الأطفال للغة وتأثير عوامل مختلفة عليهم في هذا الإطار. ففي عدد خاص من مجلة فرونتيرز في علم النفس Frontiers in Psychology في قسم علم النفس التطوري Developmental Psychology، تناول موضوعا ربما يكون له علاقة بأثر اكتساب الأطفال للغة، والمقصود هنا أثر اكتساب الكلام الموجه لدى الأطفال. وهو موضوع، وإن لم يكن له علاقة مباشرة بفرضية الفترة الحرجة، إلا أن هناك، كما يقول الباحثون في كلمة التحرير من هذا العدد (سبينل وآخرون Spinell et.al., 2023)، أنواعا من الكلام الموجه لدى الأطفال يعتمد على البيئة التي ينشأ فيها الطفل، بل يعتمد بشكل أدق على التواصل اللغوي (بالإضافة إلى جوانب أخرى ليست هذه الورقة محل البحث فيها) ومن يعتني بذلك الطفل (سواء أكانا والديه أم غيرهما)، وهذا التواصل اللغوي هو ما يحدد توجه الطفل بعد ذلك في كلامه.

وفي دراسة أخرى، يشير أبوشنين Abu-Shnein (2017) إلى أن مراجعة الأدبيات السابقة حول تأثير فرضية الفترة الحرجة في اكتساب اللغة الثانية تبيّن أن هناك عوامل متعددة يمكن أن تؤثر في ذلك الاكتساب، ينبغي النظر فيها ودراستها دراسة متأنية، بالإضافة إلى دراسة تأثير ذلك في اكتساب الجوانب اللغوية المتنوعة، مثل الأصوات والصرف والتراكيب ... إلخ. ومن هذه العوامل الدافعية والاتجاه وغيرها من العوامل غير اللغوية التي يمكن أن تؤثر في اكتساب اللغات وتعلمها.

وأخيرا في دراسة لِهانج (2015) Hung عن العلاقة بين طول المكث في بلد اللغة الهدف (تايوان) والدقة في إنتاج النغمات في اللغة الصينية، حيث تعدّ اللغة الصينية لغة نغمية، أي أن النغمة تؤثر في تحديد معنى الكلمة وما إذا كانت فعلا أو اسما أو غير ذلك، وجدت هذه الدراسة أنه لا علاقة بين طول المكث في بلد اللغة الهدف والدقة في إنتاج نغمات اللغة الصينية (أي ضد فرضية الفترة الحرجة، من جانب ما)، وإن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إنتاج النغمات نفسها (أي بين تركيب وآخر).

كل هذه الدراسات ربما تدفع نحو المزيد من البحث في تأثير تلك العوامل المختلفة وغيرها في تعلم اللغات الثانية (وفي اكتساب اللغات الأولى بالطبع) في مجال التعامل مع اللغة العربية بشكل خاص، وعلاقة تلك العوامل بفرضية الفترة الحرجة، إن بشكل مباشر أو غير مباشر، مما سيقدم للمهتمين بتعلم اللغة العربية وتعليمها الكثير من الإضاءات التي يمكن أن تكون ضرورية عند اتخاذ قرارات مهمة في هذا الشأن.

7. الخاتمة

ناقشنا في هذا البحث عددا من القضايا الفرعية التي تشكل الصورة الكبرى للقضية الأساسية؛ أي ما الأكثر منطقية: القول بوجود فترة حرجة في تعلم اللغة الثانية، قياسا بوجودها في تعلم اللغة الأولى، وهي الفاصل (أو السبب الرئيسي) في مستوى النجاح الذي يمكن أن يصل إليه متعلمو اللغة الثانية (قبل البلوغ، في مقابل ما بعد البلوغ)؛ أم إن العامل الأكثر أهمية هو جوانب التشابه بين اللغات الأولى واللغات الثانية في التراكيب (وربما في غيرها من جوانب اللغة)؟ وكانت هذه المناقشة موجهة نحو التساؤل الرئيسي: هل للسن التي يبدأ فيها المتعلمون تعلم اللغة الثانية دور مهم في تعلم تلك اللغة قياسا بما يحدث في اكتساب اللغة الأولى؟ وناقشنا في هذا السياق ذلك الدور كما ناقشنا بالتفصيل ما جاء في الدراسات السابقة، بالإضافة إلى قضية الوصول إلى القدرة شبه الأصلية: هل هي ممكنة أم لا؟ وقادت هذه المناقشة إلى تقييم دور التشابه (والاختلاف) بين اللغات الأولى واللغات الثانية في تعلم اللغات الثانية.

ويظهر أن التعارض بين الدراسات التي اختبرت فرضية الفترة الحرجة جاء من صعوبة قياس القدرة اللغوية في اللغة الثانية. فأداة الحكم على الصحة النحوية وحكم المتكلمين الأصليين عليها ربما تكون كافية، لكنها ليست حاسمة بشكل تام لدراسات من هذا النوع. فالملاحظة طويلة المدى تحت ظروف مختلفة ومع عدد أكبر بكثير من متعلمي اللغات الثانية من الأعداد التي وردت في الدراسات التي روجعت هنا ربما تساعد الباحثين في التوصل إلى نتيجة أكثر إقناعا في هذه الإطار.

وتوصل هذا البحث إلى نتيجة مفادها أن عامل السن مهمّ في اكتساب اللغات عموما، واللغات الثانية خصوصا، لكنه ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في تعلم اللغات نجاحا أو إخفاقا، كما أنه لا يمكن أن يكون العامل الوحيد الذي يؤثر في الوصول إلى مستوى عال من الكفاءة في تلك اللغة. فهناك عوامل أخرى مثل الاتجاهات، والقابلية، والذكاء، والدافعية ينبغي أن تدرس أيضا بتمعن ودقة. كما أن تشابه اللغات، علاوة على ذلك، لا يقود دائما إلى تعلم ناجح، بالرغم من أن ذلك قد يساعد في بعض الحالات. وأخيرا، فحقيقة أن الاختلافات بين اللغة الأولى واللغة الثانية يمكن أن تُتعلم بنجاح في بعض الأحيان؛ تترك مجالا للتساؤل حول مدى أهمية هذه الاختلافات (والتشابهات بطبيعة الحال) بين اللغتين الأولى والثانية في تحديد أسباب النجاح أو الإخفاق في تعلم اللغة الثانية بين الأطفال والبالغين.

وأخيرا، قد تكون القضايا التي نوقشت في هذا البحث مهمة للمعنيين والمختصين في تعلم اللغة العربية وتعليمها، من حيث ضرورة الاهتمام المبكر بتعليم اللغة العربية الفصحى، والعلاقة بين هذه اللغة واللهجات العربية، وتصنيف تلك اللهجات مقارنة باللغة العربية الفصحى من حيث مستوياتها اللغوية المختلفة، ومكانتها الاجتماعية، وربما من حيث نوعية العلاقة بينها: أهي علاقة تنافسية أم تكاملية أم تلازمية؟ كما قد تمثل هذه القضايا أهمية كبيرة لأولئك المنخرطين في اتخاذ قرارات مهمة بشأن تعليم اللغات الأجنبية في بيئات تكون فيها اللغة العربية لغة أصلية من جهات عديدة، لعل من أهمها توقيت تعليم تلك اللغات والطريقة الأنسب لتعليمها.

شكروتقدير

أُنجِزَ هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود. والباحث ينتهز الفرصة هنا ليقدم للعمادة الشكر على دعمها وتفعيلها بيئة البحث العلمي في الجامعة.

This research was supported by the Deanship of Scientific Research at King Saud University.

الهوامش

[1] في ما يأتي من هذا البحث، وعند إطلاق مصطلح "القدرة" دون تقييد، فإن المقصود هو مصطلح "القدرة اللغوية".

[2] بمعنى أن تعلم اللغة الثانية في مرحلة الطفولة سيكون أكثر شبها بتعلم اللغة الأولى من حيث الإتقان والاستعمال (متكلم شبه أصلي) من تعلمها لدى البالغين. أما إذا حدث تعلم اللغة الثانية بعد مرحلة الطفولة (أي بعد تجاوز الفترة الحرجة) فهذا سيؤدي إلى فروق ظاهرة بين اللغتين الأولى والثانية في التعلم والاستعمال.

[3] في الواقع، قسمت الباحثتان كل مجموعة من المجموعتين التجريبيتين إلى مجموعات أصغر داخل كل منهما، كي تكون النتائج أكثر وضوحا. فالمجموعة الأولى التي وصل أفرادها قبل سن الخامسة عشرة، قسمت إلى ثلاث مجموعات فرعية وفقا لسن الوصول إلى الولايات المتحدة: 3-7، و8-10، و11-15. أما المجموعة الثانية التجريبية التي وصل أفرادها بعد سن السابعة عشرة، فقسمت إلى مجموعتين فرعيتين فقط وفقا لسن الوصول إلى الولايات المتحدة: 17-24، و25-39.

[4] يلاحظ أن المجموعة الأصغر (3-7) سجلت درجة نجاح أكبر بقليل من درجة نجاح المجوعة الضابطة.

مراجع البحث

المراجع العربية

أبوراس، أمل. (2022). الممارسات التدريسية لمعلمي اللغة العربية في المملكة العربية السعودية في ضوء مؤشرات الدراسة الدولية لقياس مدى التقدم في القراءة (PIRLS) من وجهة نظر المشرفين التربويين. *مجلة الفتح*، (89)، 100-126.

الخوالدة، محمد والظفيري، ماجد. (2023). درجة تطبيق معلمات اللغة العربية في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت الإجراءات العلاجية للضعف القرائي. *المجلة الدولية للبحوث النفسية والتربوية*، *2* (1)، 53-76.

الركيبات، فاطمة. (2022). أسباب ضعف طلاب المرحلة الأساسية العليا في مهارة الكتابة باللغة الإنجليزية في مدارس البادية الجنوبية من وجهة نظر معلمي/معلمات اللغة الإنجليزية. *المجلة العلمية لكلية التربية – جامعة أسيوط*، *28* (11، ج2)، 167-188.

السعدي، طاهرة. (2023). الدافعية بين تعلم اللغة الأم وتعلم اللغة الثانية "دراسة لسانية مقارنة". *مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة*، (121)، 980-998.

العريفي، رحاب. (2020). الصعوبات التي تواجه تدريس مادة اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمات والحلول المقترحة. *مجلة القراءة والمعرفة*، *20* (227، ج2)، 117-148.

العريمي، خديجة. (2021). الصعوبات التي تواجه الطلبة في تعلم مهارات اللغة الإنجليزية: دراسة مسحية وصفية في ضوء نتائج البحوث والدراسات. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، *9* (3)، 1-44.

فريوان، فاطمة. (2023). أسباب تدني مستوى القراءة والكتابة في اللغة العربية لدى طلبة الصفوف الثلاثة الأولى من وجهة نظر معلميهم في الأردن. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، *31* (3)، 323-336.

المالكي، فاطمة. (2021). واقع توظيف تقنيات التعليم في تدريس اللغة الإنجليزية من وجهة نظر معلمات المرحلة الابتدائية والمتوسطة في محافظة صبيا. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، *5* (14)، 113-139.

النصار، صالح. (1430هـ). تقويم أدوار معلمي اللغة العربية في المرحلتين المتوسطة والثانوية لمعالجة ضعف الطلاب في اللغة العربية. *مجلة جامعة الإمام*، (10)، 78-137.

النصار، صالح. (2012). ضعف الطلبة في اللغة العربية: قراءة في أسباب الضعف وآثاره، في ضوء نتائج البحوث والدراسات العلمية. *المؤتمر الدولي للغة العربية تحت عنوان: العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة، في بيروت: 9-2012/3/23* (ص ص 1-23). المجلس الدولي للغة العربية بدبي في الإمارات العربية المتحدة.

هواري، عفاف. (2020). أسباب ضعف الطلبة في مهارات اللغة العربية في ضوء نتائج الاختبار الوطني 2019 وطرق علاجها. *مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، (61)، 226-241.

المراجع الأجنبية

Abu-Shnein, A. (2017). The Critical Period Hypothesis in Second Language Acquisition. *Al-Adab Journal*, *1* (123), 1-12.

Al-Dera, A. (1432 AH). Motivation and EFL Achievement: A Case Study of KSU Undergraduates. *Journal of Humanities and Social Studies*, (21), 1-41.

Bailystok, E. (1997). The structure of age: in search of barriers to second language acquisition. *Second language Research*, *13* (2), 116-137.

Birdsong, D. (1992). Ultimate attainment in second language acquisition. *Language*, (68), 706-755.

Chomsky, N. (1981). *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht: Foris Publications.

Coppieters, R. (1987). Competence difference between native and near-native speakers. *Language*. (63), 544-575.

Curtiss, S. (1977). *Genie: A Psycholinguistic Study of a Modern-Day 'Wild Child'*. New York: Academic Press.

Curtiss, S. (1982). The Special Talent of Grammar Acquisition. In Obler, L. and Menn, L. (Eds.) *Exceptional Language and Linguistics* (pp. 364-386). New York: Academic Press.

Harley, B. and Wang, W. (1997). The critical period hypothesis: where are we now? In de Groot, A. and Kroll, J. (Eds.) *Tutorials in bilingualism: psycholinguistic* perspectives (pp. 19–51). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Hawkins, R. (2001). *Second Language Syntax: A Generative Introduction*. Oxford: Blackwell.

Hawkins, R. (2019). *How Second Languages Are Learned: An Introduction*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hung, M. (2015). Length of Residence and Tone Production in Learners of Chinese as a Second Language. *Hwa Kang English Journal*, (21), 35-58.

Ioup, G., Boustagui, E., Tigi, M. and Moselle, M. (1994). Re-examining the critical period hypothesis: a case study of successful adult SLA in a naturalistic environment. *Studies in Second Language Acquisition*, (16), 73-98.

Johnson, H. and Newport, E. (1989). Critical period effects in second language learning: The influence of maturational state on the acquisition of English as a second language. *Cognitive Psychology*. (21), 60-90.

Johnson, H. and Newport, E. (1991). Critical period effects on universal properties of language: the status of subjacency in the acquisition of a second language. *Cognition*, (39), 215-258.

Lenneberg, E. (1967). *Biological foundations of language*. New York: John Wiley.

Lightbown, P. and Spada, N. (2006). *How Languages Are Learned*. (3rd ed.), Oxford: Oxford University Press.

Marinova-Todd, S. (1994). *Critical period in second-language learning: the case of gender*. Honours Thesis, York University.

Newport, E. (1990). Maturational Constraints on Language Learning. *Cognitive Science, 14* (1), 11-28.

Oyama, S. (1976). A sensitive period for the acquisition of a non-native phonological system. *Journal of psycholinguistic Research*, (5), 261-283.

Patkowski, M. (1980). The sensitive period for the acquisition of syntax in a second language. *Language Learning*, 30 (2), 449—472.

Penfield, L. and Roberts, W. (1959). *Speech and Brain Mechanisms*. NJ: Princeton University.

Schatcher, J. (1990). On the issue of completeness in second language acquisition. *Second Language Research, 6* (2), 93-124.

Snape, N. and Kupisch, T. (2017). *Second Language Acquisition Second Language Systems*. UK: Palgrave.

Snow, C. and Hoefnagel-Hoihle, M. (1978). The Critical Period for Language Acquisition: Evidence from Second Language Learning. *Child Development, 49* (4), 1114-1128.

Spinelli, M., Suttora, C., Garcia-Sierra, A., Franco, F., Lionetti, F. and Fasolo, M. (2023). Editorial: Are there different types of child-directed speech? Dynamic variations according to individual and contextual factors. *Frontiers Psychology, 13* (1056816). https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.1056816

Tomaszewski, P., Krzysztofiak, P., Morford, J. and Ez'lakowski, W. (2022). Effects of Age-of-Acquisition on Proficiency in Polish Sign Language: Insights to the Critical Period Hypothesis. *Frontiers Psychology*, *13* (896339). https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.896339

Towell, R. and Hawkins, R. (1994). *Approaches to second language acquisition*. Clevedon: Multilingual Matters.

White, L. and Genesee, F. (1996). How native is near-native? The issue of ultimate attainment in adult second language acquisition. *Second Language Research, 12* (3), 233-265.

Yang, F. (2019). The Age Factor on Second Language Acquisition and Its Implications for Pedagogy — A Review and Future Research Directions. *International Journal of Information and Education Technology*, *9* (3), 227-230.

Yew, E. 1995: *Investigation of the critical period and second language acquisition: Johnson and Newport refuted*. Honours Thesis, York University.

بيانات الباحث

أ.د. ماجد بن محمود الحمد، أستاذ اللسانيات التطبيقية في قسم دراسات اللغة العربية لغة ثانية، كلية اللغات وعلومها، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. نال درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من جامعة إسكس (بريطانيا) عام 2003م. تدور اهتماماته البحثية حول تعليم اللغة العربية لغة أولى وثانية وتعلمها، والتعريب، واستخدام التقنية في تعليم اللغات وتعلمها.

AUTHOR BIODATA

Majed M. Alhamad is a Full Professor of Applied Linguistics, in the department of Studies of Arabic (L2), College of Language Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia. Prof. Alhamad obtained his PhD degree in Applied Linguistics (2003) from the University of Essex (UK). His research interests include teaching and learning of Arabic language as L1 & L2, Arabization and the use of technology in language teaching and learning.

معرف أوركيد**ORCID** : 0000-0002-5163-9053

Email: malhamad@ksu.edu.sa

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد *18* ، جمادى الآخرة 1445/ January 2024

بناء المدونات اللغوية القانونية الخاصة بجامعة ليدز: منهجيات وتحديات

Building the University of Leeds Legal Corpora: Methodologies and Challenges

[1]هانم الفرحاتي [2]أماني سيف آل عنيزان* [3]نوران خلّاف

[3،2،1] مدرسة اللغات، والثقافات، ودراسات المجتمع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ليدز، ليدز، المملكة المتحدة

توثيق البحث APA Citation:

الفرحاتي، هانم.، آل عنيزان، أماني.، خلّاف، نوران. (2024). بناء المدونات اللغوية القانونية الخاصة بجامعة ليدز: منهجيات وتحديات. *مجلة اللسانيات العربية*، *18*، 96-116.

استقبِل في: 28-10-1444/رُوجع في: 14-11-1444/ قُبل في 28-01-1445/ نُشر في: 19-06-1445

Received on: 2023-05-18 / **Revised on:** 2023-06-03 / **Accepted on:** 2023-08-15 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص

رغم التطور في بناء المدونات العربية بمختلف أنواعها، لا تزل هنالك حاجة لبناء مدونات مترجمة متوازية. وما زالت المدونات المتخصصة المتوازية، كالمدونات القانونية، نادرة رغم الحاجة المتزايدة لاستخدامها. لذا فإن بناء المدونات القانونية المترجمة والمتوازية سيمهد الطريق لمزيد من البحوث، كما تعد أيضا مرجعا للقانونيين. يهدف هذا البحث إلى أ. بناء مدونات أُحادية اللغة ومتوازية لدساتير الدول العربية، تشمل جميع نسخ الدساتير المتاحة لجميع الدول العربية منذ عام 1922. ب. بناء مدونة مقارنة لدساتير ثمان دول لغتها الرسمية هي اللغة الإنجليزية (انظر منهجية البحث). ويناقش البحث منهجية مفصلة لبناء هذه المدونات والتحديات التي واجهتها الباحثات خلال جمع البيانات وبناء هذه المدونات وكيفية التغلب على تلك التحديات. يتيح بناء المدونات الفرصة إلى: (1) إجراء بحوث لغوية متعددة التخصصات؛ (2) استخدام مناهج تربوية قائمة على البحث والتعلم المختلط لتعليم الترجمة وتعلمها. وستكون هذه المدونات ذات قيمة كبيرة لباحثي الترجمة وللأكاديميين في الترجمة والقانون والمترجمين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك المنظمات الدولية.

الكلمات المفتاحية: مدونات متوازية. المدونات اللغوية العربية، ترجمة قانونية.

Abstract

Arabic corpora have been in use since the last decade of the past century and have been constantly increasing. However, there is still a need for more advanced tools and morpho-syntactically annotated Arabic corpora for research and teaching. Despite this growing need, parallel and specialized corpora are still rare. Building the legal Arabic/English corpora can lay the foundation for more research in Arabic legal translation, which is an area currently insufficiently studied worldwide. This paper presents the compilation of a collection of specialized parallel and monolingual legal corpora, including diachronic corpora that include all available constitutions of 22 Arab countries. The goal is to enhance :1. interdisciplinary corpus-based and socio-cultural investigations; and 2. research-led and blended-learning pedagogical approaches to translation teaching and learning. The paper will provide an overview of the methods used to create these specialized complex corpora as well as the obstacles experienced.

Keywords: Parallel corpora; Arabic corpus linguistic; Legal translation.

* المؤلف المراسل: *Corresponding author*

Email:Amani.onayzan@windowslive.com

1. المقدمة

بدأت المدونات العربية في الظهور في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وبرغم التطور الكبير في بناء المدونات العربية بكافة أنواعها (الفيفي وأتويل، 2016)، كمدونة arTenTen، ومدونة جامعة الملك سعود للغة العربية الفصحى، والمدونة اللغوية لتدريس معلومات عن الإسلام، لا تزال هنالك حاجة لبناء مدونات عربية متخصصة ومدونات مترجمة متوازية في مجالات مختلفة ليتم توظيفها، باستخدام الأدوات الحاسوبية اللغوية المتطورة، في مجالات البحث العلمي والتدريس وتدريب المترجمين والترجمة بكافة أنواعها. وتعرف المدونات المتوازية (Parallel Corpora) بأنها مجموعتان من النصوص المترجمة بين لغتين مختلفتين، حيث تتوازى النصوص في اللغة المصدر وترجمتها إلى اللغة الهدف (بيكر Baker، 1993). ومع أن هذا النوع من المدونات لا يزال في بدايته، فإنه يحمل إمكانيات كبيرة لتطوير تقنيات الترجمة الآلية والتحليل اللغوي في اللغة العربية (المجيول،2015). وما زالت المدونات المتخصصة، كالمدونات القانونية، نادرة برغم الحاجة المتزايدة لاستخدامها في البحوث اللغوية التجريبية للنصوص العربية، وتحليل لغة القانون، وتدريب المترجمين. ومن ثم جاءت فكرة بناء هذه المدونات القانونية لتمهد الطريق لمزيد من البحوث في مجال الترجمة القانونية ولتكون مرجعا للقانونيين المهتمين بالصياغة القانونية.

يهدف البحث إلى بناء مدونات مختلفة (أُحادية اللغة ومتوازية) لدساتير الدول العربية (انظر الفرحاتي وعليوة-El Farahaty & Elewa، 2020; برايرلي والفرحاتي Brierley & El-Farahaty ، 2019). تشمل هذه المدونات جميع نسخ الدساتير المتاحة لجميع الدول العربية، منذ عام 1922.كما يهدف البحث لبناء مدونة مقارنة لدساتير 8 دول لغتها الإنجليزية هي اللغة الرسمية (انظر منهجية البحث). ومن شأن بناء جميع الإصدارات المتاحة من هذه الدساتير أن يسهّل إجراء بحوث لغوية متعددة التخصصات، تضم لسانيات المدونات اللغوية، واللسانيات القضائية كما تشمل بحوث الترجمة القانونية المقارنة من العربية إلى الإنجليزية، وتقدم بعض تقنيات التحليل اللغوي المقارن المتقدم (مقتبس من بيل Biel ، 2014) ، فضلًا عن تدريب المترجمين وتطوير برامج الترجمة الآلية. كما تسهل للأكاديميين استخدام مناهج تربوية جديدة تواكب التغير المستمر وترضي احتياجات سوق العمل، حيث تستخدم هذه المناهج التكنولوجيا وأدوات التعلم المختلط في تعليم الترجمة وتعلمها.

تتمثل إسهامات البحث في بناء المدونات التالية وجعلها متاحة على منصة إسكتش إنجن Sketch Engine :

1. **المدونة المتوازية الكاملة لدساتير الدول العربية:** وتشمل النسخة النهائية من هذه المدونة دساتير 20 دولة عربية وترجماتها الإنجليزية، ما عدا دولتيْ جزر القمر والصومال، في الفترة ما بين عام 1922 وعام 2022.
2. **المدونات الأحادية العربية أو الإنجليزية:** وتحوي مدونتين منفصلتين لإصدارات الدساتير باللغة العربية واللغة الإنجليزية، كل على حدة، ويبلغ العدد الإجمالي لكلمات مدونة اللغة العربية 788,477 كلمة، فيما بلغ عدد كلمات مدونة اللغة الانجليزية 343,582 كلمة.
3. **مدونة مقدمات (ديباجات) الدساتير العربية:** وتضم هذه النسخة الديباجات المتاحة للدساتير العربية.
4. **مدونة أحادية اللغة للدساتير باللغة الإنجليزية (مدونة مقارنة):** وتضم دساتير **8** دول لغتها الإنجليزية هي اللغة الرسمية، من عام 1985 إلى عام 2016. وتتألف من 677,056 كلمة.

يركز البحث على منهجية بناء المدونات بدءًا من جمع النصوص الأصلية والنصوص المترجمة بأشكالها المختلفة ثم تخزينها وتوثيقها وتجهيزها ومحاذاتها آليا أو يدويا وتحميلها على منصة إسكتش إنجن (Sketch Engine) (كيلغاريف وآخرون Kilgarriff et al., 2004, 2014).

يناقش الجزء الأول من هذا البحث مقدمة البحث وأهدافه وأسئلة البحث. ويتناول الجزء الثاني مراجعة للدراسات والمشاريع السابقة في مجال المدونات اللغوية العربية، مع التركيز على الفجوة البحثية. ويعرض الجزء الثالث منهجية البحث، وإجراءات جمع النصوص ومصادرها، وخطوات بناء المدونات، والتحديات التي واجهها الباحثون في بنائها، وكيفية التغلب عليها. ويناقش الجزء الأخير النتائج المتوقعة والجهات المستفيدة من البحث والمشاريع المستقبلية.

2. تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة عن هذين السؤالين: ما منهجية بناء مدونات الدساتير العربية والإنجليزية؟ وما التحديات التي واجهتها الباحثات خلال بناء هذه المدونات؟

3. الدراسات السابقة

سنعرض في هذا الجزء بعض الدراسات التي نُشرت في مجال بناء المدونات العربية وسنقدم لمحة عن هذه المدونات وخاصة ما قام به الباحثون في جامعة ليدز، وسنتطرق للمدونات المتوازية وخاصة المتاح منها في مجال الترجمة القانونية، ونختم بمناقشة الفجوة البحثية لنبين أهمية بناء المزيد من المدونات اللغوية القانونية.

تعد المدونات اللغوية في وقتنا الحالي حجر الأساس لتحليل اللغات المختلفة، ودراسة مفرداتها وتراكيبها، بالإضافة إلى استخدامها في تعليم اللغة وتعلمها، وأبحاث اللغة والترجمة وغيرها. وقد تم بناء وتطوير العديد من المدونات اللغوية الحاسوبية في لغات عدّة، كالمدونة الوطنية البريطانية بي. أن. سي (BNC)، التي تعد من أُولى المدونات الإنجليزية التي أُنشئت في العقد الأخير من القرن العشرين. أما في اللغة العربية، التي سنركز عليها في هذا البحث، فيوجد العديد من المدونات المتنوعة، ويأتي هذا التنوع حَسَبَ اختلاف المواضيع، والتصاميم، والغرض، وحجم المدونات، الذي يعد من المعايير الهامة في بنائها.

في البداية قام الباحثون والمختصون ببناء مدونات متنوعة تُستخدم للإجابة عن مختلف أنواع الأسئلة لاحتوائها على أوعية مختلفة، وتسمى بالمدونات المرجعية، ومن أمثلتها مدونة أر تن تن (arTenTen) (Belinkov et. al., 2013)، وهي مدونة عربية من عائلة المدونات اللغوية المعروفة بـ (TenTen corpora)، وتشمل العديد من اللغات كالإنجليزية، واليابانية، والروسية، والصينية، وغيرها. وقد تم بناؤها باستخدام تقنية متخصصة تقوم بجمع محتوى لُغَوي متخصص من الإنترنت. وتشمل المدونة أكثر من 10 بليون كلمة باللغة العربية. ويمكن استخدامها عبر منصة إسكتش إنجن (Sketch Engine). ومن أوائل الدراسات في بناء المدونات، مدونة نصوص جريدة الحياة (قويدر و رويك Goweder & Roeck، 2001) وهي مدونة لغوية عربية متاحة للاستخدام، تضم 18.5 مليون كلمة.

وقامت مكتبة الإسكندرية بدعم بناء المدونة اللغوية العربية العالمية المعاصرة، وهي منصة بحثية تحتوي على 100 مليون كلمة، تم تحليلها صرفيا، وتمثل إقليما كبيرا من الدول الناطقة باللغة العربية المعاصرة، واعتمد في بنائها على أربعة أوعية نشر أساسية هي: الكتب، والصحف، والمقالات الإلكترونية، والدراسات الأكاديمية (الأنصاري وناجي Alansary & Nagi، 2014).

ويعد مشروع (المدونة اللغوية العربية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) من أكبر المدونات المفتوحة وأكثرها تنوعا من حيث النصوص والمصادر. وتحتوي على أوعية نشر متنوعة ما بين الصحف، والمجلات، الكتب، والرسائل الجامعية، والدوريات المُحَكَّمة، والإصدارات الرسمية، ووكالات الأنباء، والإنترنت، والمناهج الدراسية في مجالات علمية وفكرية مختلفة.

وتتميز بأنها تغطي حقبة زمنية طويلة نسبيا تمتد من العصر الجاهلي وحتى عصرنا هذا. وتضم حاليا ما يزيد عن 700 مليون كلمة. وعلى الرغم من أنها تعدّ من أهم المدونات العربية الموجودة وأكبرها، فإنها تصنف كمدونة لغوية عامة ولا تركز على نوع معين من النصوص (الثبيتيAl-Thubaity ، 2015). وهناك أيضا مدونة arabiCorpus (انظر: Parkinson باركنسون، 2012).

وهنالك مدونات لغوية عربية صوتية، ومن أهم المشروعات من هذا القبيل قاعدة بيانات الصوتيات العربية KACST التي أنشأها (الغامديAlghmadi ، 2003)، وأصدرتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، إذ تضم تفاصيل دقيقة عن نطق الأصوات في اللغة العربية من حيث مخارج الحروف.

ومن المهم ذكر موقع CLARIN الذي يجمع أهم المدونات المتوازية لمختلف اللغات، مع إمكانية تحميلها إذا كانت مجانية. ومن بين المدونات المتوازية، مدونة TED-Parallel-Corpus التي أنشأها Ajinkya Kulkarni وجمع فيها الخطابات المقدمة في فعاليات Ted مع ترجماتها. ويهدف المشروع إلى تطوير معالجة برامج محاذاة الجملة وأنظمة الترجمة الآلية. وتمت جميع عمليات المعالجة ألكترونيا بدون أي تصحيحات يدوية. وتشمل مجموعة النصوص المتوازية متعددة اللغات: اللغة العربية، والصينية، والهولندية، والفرنسية، والألمانية، والعبرية، والإيطالية، واليابانية، والكورية، والروسية، والإسبانية.

3. 1 .مدونات ومنصات جامعة ليدز

قام عدد من الباحثين في جامعة ليدز البريطانية ببناء العديد من المدونات اللغوية باللغة العربية ليتسنى لهم دراسة مختلف العناصر اللغوية والبحث في خصائص اللغة العربية. ويعدّ مشروع مدونة تعليم العربية بواسطة الحاسب الآلي (Arabic by Computer ABC) أول أبحاث المدونات اللغوية في جامعة ليدز، ويهدف إلى إنشاء مصدر يحتوي على قاعدة بيانات للنصوص العربية، ومعجم لمتعلمي اللغة العربية. ولكن اقتصر عرض المدونة على الحواسيب الآلية المشغلة بأنظمة (بروكيت وآخرون Brockett et. al.، 1989).

ومن أهم المشروعات الحاسوبية في اللغة العربية والقرآن الكريم في جامعة ليدز، حسب شرف وآخرون (Sharaf et al., 2010)، موقع المدونة العربية لنصوص القرآن الكريم (The Quranic Arabic Corpus) الذي يُعدّ مصدرا لُغويا مفتوحا ومجانيا، يشرح معاني كلمات القرآن، بالإضافة إلى كونه موسوما بمعلومات لغوية تفصيلية لكل كلمة، ويشمل أيضا ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية (ديوكس وآخرون Dukes et. al.،2013). ومن المدونات الأخرى التي صدرت عن جامعة ليدز مدونة الترابط الدلالي بين آيات القرآن الكريم (QurSim: Quran Verse Similarity Corpus)، وتمثل إضافة جديدة في مجال التحشية اللغوية للنص القرآني (شرف وأتويل Sharaf & Atwell، 2012b)، إضافة إلى مدونة الإحالة الثنائية لضمائر القرآن الكريم (Quran Pronoun Anaphoric Co-Reference Corpus: QurAna) (شرف وأتويل Sharaf & Atwell، 2012a)، وهي أول مدونة للغة العربية الفصحى يمكن تحميلها مجانًا، وقد قام الباحثون بوسم ما يزيد عن ٢٤,٥٠٠ ضميرا.

وأصدر العديد من الباحثين والمختصين في الجامعة مدونات أخرى عربية، كالمدونة اللغوية للعربية المعاصرة (CCA: the Corpus of Contemporary Arabic) التي صممت لتقابل مدونة الإنجليزية البريطانية المعاصرة (Lancaster-Oslo- Bergen Corpus (LOB)) ومدونة الإنجليزية الأمريكية المعاصرة (Brown Corpus)، وكلتاهما بحجم مليون كلمة (ليتش وآخرون Leech et. al. ، 1983 a) (السليطي وأتويل Al-Sulaiti & Atwell ، 2006).

واعتمد شاروف (Sharoff, 2006) منهجية استخدام النصوص وجمعها من الإنترنت كمدونة لغوية لبناء مدونات ضخمة للغات مختلفة منها الروسية، والعربية، والصينية، وإتاحتها للجميع من خلال واجهة ألكترونية مع إضافة خاصية البحث بالسياقات والمتصاحبات اللفظية (Arabic Internet Corpus). ثم أضاف صوالحة وأتويل (Sawalha & Atwell، 2013) Lemmatization إلى كلمات المدونة لاحقا.

وأنشأت السيف وماركرت (Al-Saif & Markert, 2010) البنك الشجري للخطاب العربي، ويشمل 537 نصا أخباريا بالإضافة إلى تطوير أداة للوسم، وإنشاء موقع على الويب لنشر المدونة. وقد طور صوالحة وآخرون (Sawalha et. al. 2013) أداة جديدة لتحليل الوحدات الصرفية الصغرى في اللغة العربية مع وسمها Arabic Corpus Part-of-Speech Tagging and Morphological Analysis، وأطلق عليها اسم SALMA.

وكما بين أتويل (Atwell, 2018)، فقد جُمعت مدونة اللغة العربية حول العالم (World Wide Arabic Corpus) لدراسة اختلاف لهجات اللغة العربية بين البلدان، وتشمل عدة مدونات فرعية من كل دولة، تحتوي كل منها على مئتي ألف كلمة. واستخدم الويب لجمع المدونة اللغوية لتدريس معلومات عن الإسلام (Corpus for Teaching about Islam)، وكان الهدف من هذه المدونة التخصصية هو تأليف موسوعة جامعية تستخدم في تدريس معلومات حول الإسلام والمسلمين.

كما أنشئت المدونة اللغوية لمتعلمي اللغة العربية (Arabic Learner Corpus: ALC) لتكون مصدرا لُغويا لأبحاث تعلم اللغة العربية وتعليمها، ومجالا لمعالجة اللغة الطبيعية (الفيفي وأتويل Alfaifi & Atwell ، 2013). وتضم المدونة نصوصا مكتوبة ومنطوقة شارك بها متعلمو اللغة العربية في المملكة العربية السعودية خلال العامين 2012 و2013، وتضم 1585 نصًّا (282,732 كلمة)، شارك في كتابتها 942 طالبا من 67جنسية، وبـ 66 لغة.

وقد تعاونت جامعة ليدز مع جامعة الملك سعود لإنشاء مدونة جامعة الملك سعود للغة العربية الفصحى (KSUCCA King Saud University Corpus of Classical Arabic)، التي تضم 50 مليون كلمة من اللغة العربية الفصحى القريبة من فترة نزول القرآن الكريم، وتعدّ المدونة مدخلا للدراسات اللغوية التاريخية القائمة على المدونات (الربيعة وآخرون Alrabiah et.al.، 2013).

هذا وقد أنشأ باحثون في قسم الترجمة بجامعة ليدز بعض المنصات لدراسة العناصر اللغوية العربية، كمقارنة التكرارات، والكشاف السياقي، (Collocation) (شاروف Sharoff، 2006)، ومنصة (Intelitext) التي قام ببنائها ولسن وآخرون (Wilson et. al., 2010) وتستخدم هاتان المنصتان في التدريس والبحث في جامعة ليدز.

2.3. المدونات المتوازية

تختلف المدونات المتوازية (Parallel Corpora) عن المدونات المتقابلة (Comparable Corpora) في الطريقة التي يتم من خلالها عرض النصوص. ففي المدونات المتقابلة، لا تكون النصوص نتيجة ترجمة سابقة، وغالبا ما تكون الترجمة آلية، وتكون النصوص منفصلة في اللغات المصدر والهدف. أما في المدونات المتوازية، فيتم توازي النصوص في اللغة المصدر مع ترجماتها في اللغة الهدف باستخدام برامج المحاذاة التي تقوم بتحديد الترجمات المتوافقة لكل جزء من النصوص. ويعتمد توازي النصوص على نتائج الترجمة الفعلية، وهذا يسمح بتحليل العلاقة بين النصوص في اللغتين واستخدامها في تطوير نظم الترجمة الآلية والأبحاث اللغوية الآلية (المجيول، 2015).

يُعد البحث اللغوي الآلي في المدونة الحاسوبية واللغة العربية مجالًا جديدًا ومتطورًا. ومع أن هذا النوع من المدونات لا يزال في بدايته، فإنه يحمل إمكانيات كبيرة لتطوير تقنيات الترجمة الآلية والتحليل اللغوي في اللغة العربية.

ومن أول مشروعات المدونات المتوازية العربية ما قام به (العجمي Al-Ajmi, 2004) حين جمع نصوصا إنجليزية عامة وحصل على ترجماتها باللغة العربية من المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والآداب. لكن هذه المدونة متاحة لجامعة الكويت فقط. ومؤخرا لاقت المدونات العربية المتوازية رواجا في عدة مجالات كاللغويات التطبيقية، وتعليم اللغات، وصارت لها أهمية كبيرة خاصة في مجال بحوث الترجمة وتدريسها وتدريب المترجمين. ويرى العديد من الباحثين أن لهذا النوع من المدونات أهمية كبرى حيث تعدّ مصدرا نفيسا في مجال تعليم اللغات.

وتعدّ مدونة الأمم المتحدة المتوازية المعروفة باسم"المتن المتوازي لوثائق الأمم المتحدة" أول مدونة متوازية لوثائق الأمم المتحدة والوثائق الدولية، وتضم نصوصا مترجمة باللغات الرسمية للأمم المتحدة، منها العربية. وقد كتبت هذه النصوص وترجمت خلال الفترة ما بين (1990- 2014) (زمنسكي وآخرون Ziemski et. al.، 2016).

ومن المدونات اللغوية المتوازية إيبكاونت (EAPCOUNT) الخاصة بنصوص وتقارير منظمة الأمم المتحدة، وتحتوي على 261 نصا باللغة الإنجليزية مع ترجمتها باللغة العربية (انظر صالحي Salhi، 2013). وهناك أيضا مدونة OPUS، وهي مدونة متعددة اللغات تم جمع نصوصها من النصوص المتوفرة على الإنترنت بطريقة آلية، لكنها لم تراجَعْ يدويا، ولذلك تعد أقل دقة (تايدمان Tiedemann ، 2012). ومن بين المدونات المتوازية المتعددة اللغات، مدونة EuroMatrix التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، وتضم مجموعة كبيرة من اللغات، من بينها العربية. تحتوي المدونة بشكل عام على 51 مليون كلمة، بما في ذلك مليون ونصف المليون كلمة عربية، وتهدف إلى دعم البحث في مجال الترجمة الآلية. ومن المدونات أيضا مشروع مدونة متوازية متعددة اللغات في ألمانيا تحت اسم MultiUN (انظر إيزيل وتشني Eisele & Chen ، 2010).

وتحتوي مدونة µtopia المتوازية التي أنشأها لينق وآخرون (Ling et. al., 2013) على مجموعة من التغريدات والمدونات باللغات التالية: الإنجليزية-الصينية، الإنجليزية-العربية، الإنجليزية-الروسية، الإنجليزية-الكورية، والإنجليزية-اليابانية.

وبالرغم من أهمية وجود مدونات متوازية باللغة العربية يمكن استثمارها في مجالات متعددة كتدريب المترجمين، فإنه لا زالت هناك حاجة لبناء هذا النوع من المدونات لإثراء المصادر اللغوية العربية. ولخصت العتيبي (2016) بعض التحديات التي يواجهها مصممو المدونات العربية عموما والمتوازية خصوصا ومنها: أن حروف اللغة العربية مترابطة فيما بينها وتستخدم النقاط وعلامات التشكيل وغيرها من العناصر الخارجية، وهذا ممّا يزيد صعوبة معالجة اللغة العربية مقارنة باللغات الأخرى إضافة إلى وجود قيود كحقوق النشر، وقلة التمويل المادي والدعم المعنوي.

واستعرضت العتيبي (2016) ملخصا لأكثر المدونات المتوازية تداولا، وأشارت إلى أن اتحاد البيانات اللغوية في بنسلفانيا يتبنى العديد من المشروعات التي من بينها مدونات باللغة العربية، لكنها غير متاحة للجميع وتبلغ قيمة الاشتراك فيها قيمة عالية. وقد أنشئت أول مدونة متوازية لعدة لهجات عربية مع ترجمتها باللغة الانجليزية. وشملت اللهجات (العربية الفصحى، واللهجات المصرية، والتونسية، والأردنية، والفلسطينية والسورية) وتضم الترجمات ل2000 جملة (بوعمر وآخرون Bouamor et.al., 2014).

قام إزفيني (Izwaini, 2003) بإنشاء مدونات متخصصة متوازية تخدم دراسات الترجمة في مجال تقنية المعلومات، وتضم نصوصا باللغة الإنجليزية مع ترجمتها إلى اللغتين العربية السويدية. وقد تم تجميع النصوص من مواقع ألكترونية

مختصة بالحاسب، ومن الكتب، والدوريات العلمية، مع إضافة بعض أدلة الاستخدام المتوفرة لأنظمة التشغيل. وطورت العتيبي (2016) مدونة AEPC المتوازية (عربية/إنجليزية) التابعة لكلية اللغات والترجمة في جامعة الملك سعود، وتُستخدَم مصدرا لتعليم اللغة وللمساهمة في تدريب المترجمين وإثراء المحتوى العربي. كما قام عبدالعالي وآخرون (Abdelali et. al, 2014) بتطوير مدونة AMARA Corpus لإثراء المحتوى التعليمي، تحت إشراف معهد قطر لبحوث الحوسبة، إلى منصة QCRI Educational Domain Corpus وذلك لكتابة المحتوى التعليمي المرئي والمحاضرات وترجمتها من عدة منصات تعليمية، مثل أكاديمية خان و تيد TED.

ومن المشاريع في مجال تطوير نظم الترجمة الآلية، ما قام به الباحثان القحطاني وتيهان (Alkahtani & Teahan 2015) حين أنشآ مدونة متوازية تحتوي على نصوص عربية مختلفة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية، وذلك من مدونتين: مدونة جريدة الحياة، والمدونة المتوازية المفتوحة OPUS، وتهدف إلى توفير بيانات ودعم الأبحاث في هذا المجال, وتحتوي المدونة على 27.8 مليون كلمة باللغة العربية، و 30.8 مليون كلمة باللغة الإنجليزية.

وهناك المدونة المتوازية للمقالات الصحفية للغتين العربية واليابانية، وهي من أوائل المدونات المتوازية، وتضم مقالات صحفية مع ترجماتها، وكان جمعها من قبل جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، وهي متاحة للجميع بصيغة XML على مستوى الوثيقة، وصيغة plain text على مستوى الجملة (Inoue et. al. 2018).

وهناك أيضا المدونة المتوازية للحديث النبوي، وهي من أحدث المدونات المتوازية في جامعة ليدز، إذ جُمِعت فيها الأحاديث النبوية باللغة العربية من كتب الأحاديث الستة مع ترجماتها الإنجليزية، وذلك من قبل التمامي وآخرون (Altammami et. al.,2020). ومشروع حسان وأتويل (Hassan & Atwell,2016) الذي يعدّ من أهم مشاريع تصميم المدونات المتوازية العربية. فقد صممما مدونة الأحاديث النبوية الشريفة المتوازية ومتعددة اللغات، وتضم نصوص الأحاديث الواردة في صحيح البخاري مع ترجماتها باللغات: الإنجليزية، والفرنسية، والروسية.

من جهته، قدّم رياش وحيدر (Rayyash & Haider ،2022) مدونة لغوية جديدة لترجمة الأفلام، وتتألف من 1،254،278 كلمة من الإنجليزية إلى العربية (EAMSC). وتتضمن نصوص أفلام إنجليزية تم اختيارها بناءً على تقييمات عالية على الإنترنت (IMDB)، مع ترجماتها المستخرجة من Netflix و (OSN) Orbit Showtime Network. ويمكن استخدام هذه المدونة في تدريس اللغة وتدريب المترجمين، وفي أبحاث الترجمة السمعية البصرية، مع بيان الاستراتيجيات المستخدمة في ترجمة هذه الأفلام.

ومن بين المشاريع الحديثة، أنشأ حمدي وآخرون (Hamdy et. al. 2020) مدونة متوازية للتغريدات العربية /الإنجليزية. حيث جمعوا تغريدات لمغردين ينشرون المحتوى ذاته باللغتين العربية والإنجليزية، بالاضافة إلى قائمة بحسابات تويتر Twitter التي تنشر التغريدات باللغتين العربية والإنجليزية، وتعد هذه المدونة مصدرا مهما لتطوير أنظمة الترجمة الآلية.

وفي المجال القانوني، تم تطوير قاعدة بيانات أطلق عليها اسم مجموعة الوثائق القانونية العربية (CALD)، وذلك من قبل مشروع (ILM) ERC-AdG-project Islamic Law Materialized، وتحوي أداة لدراسة ومقارنة الوثائق العربية القانونية في الإسلام من مختلف مناطق العالم الإسلامي، ومن القرن السابع حتى القرن السادس عشر. ويهدف المشروع إلى تسهيل دراسة الشريعة الإسلامية من منظور تاريخي. ويعدّ أداة وواجهة مفيدة للتعليم والبحث في مجال الترجمة القانونية بين العربية والإنجليزية (مولر Müller، 2021).

3. 3. الفجوة البحثية

في الجزء السابق، استعرضنا أهم الدراسات والمشروعات الخاصة بالمدونات العربية. وقد تبيّن من خلاله أنه بالرغم من وجود العديد من المدونات التي يختص معظمها بلغة الصحافة أو القرآن الكريم أو تعليم اللغة العربية، فإن أغلبها أحادي اللغة أو غير متاح، أو هو متاح مقابل اشتراك باهظ التكلفة. وعلى حدّ علم الباحثات، فإن المدونات العربية المتخصصة في مجال القانون قليلة جدا، وهنالك حاجة لجمع وإنشاء مدونات أحادية اللغة ومتوازية في هذا المجال. لذلك كان لابد من العمل على مشروع جمع وبناء مدونات لغوية قانونية باللغة العربية. وتتميز هذه المدونات عن غيرها بأنها تقوم على جميع النصوص المتاحة من دساتير الدول العربية وترجماتها باللغة الإنجليزية، وعند بنائها أخذنا بعين الاعتبار الكثير من التخصصات ومجالات الاستخدام. كما قمنا في المدونة المتوازية بمحاذاة النصوص على مستوى المادة بحيث تُعرض كل مادة باللغة العربية وما يوازيها باللغة الإنجليزية، كما تتيح منصة إسكتش إنجن الفرصة لمحاذاة المواد بالجمل أيضا.

4. منهجية البحث ومناقشة الأسئلة البحثية

يتبنى هذا البحث منهجية تطبيقية بينية لبناء المدونات القانونية، تمكن الباحثين من استخدام إجراءاتها وأدواتها في مشروعات وأبحاث مستقبلية تشمل مجالات عديدة. وفيما يلي عرْض مفصّل لمراحل بناء المدونات القانونية، ولأنواع المدونات التي قمنا ببنائها، مع مناقشة، من خلال هذه المنهجية، لتساؤلات البحث الرئيسة، من طرق وتحديات وحلول.

4. 1. إجراءات بناء المدونات اللغوية

من أجل بناء المدونات اللغوية لدساتير الدول العربية، قمنا بجمع كل النسخ المتاحة من دساتير 22 دولة عربية هي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وسوريا، والصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وينقسم بناء المدونات إلى ثلاث خطوات إجرائية رئيسية هي: (1) جمع النصوص؛ (2) تجهيز النصوص وتنسيقها؛ و(3) معالجة المدونات. وسنعرض هذه الخطوات ونناقشها بالتفصيل في الأقسام التالية.

4. 1.1. جمع النصوص

قمنا بجمع النسخ العربية الأصلية المتاحة من الدساتير وترجماتها الإنجليزية من شبكة الإنترنت، وبالأخص من المواقع المتخصصة في نشر دساتير الدول والمواقع الحكومية للدول العربية. على هذا النحو، اعتمدنا موقع Constitute Project الذي يوفر مجموعة من الدساتير من جميع أنحاء العالم، تم تصنيفها زمنيا. ولأن التركيز هنا كان فقط على البلدان العربية، وجدنا أن العديد من الدساتير القديمة لم تكن متوفرة في هذا الموقع. إضافة إلى ذلك، كانت بعض الإصدارات متاحة إمّا باللغة العربية أو الإنجليزية فقط. لذلك، قررنا تحديد الوثائق ذات الصلة يدويًّا من موقع Constitute Project وتنزيل جميع ملفات

الدساتير كل على حِدَة. بعد ذلك، حددنا المواقع الإلكترونية للمكتبات الحكومية بالإضافة إلى مواقع أخرى، مثل موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)[1]، لاستكمال ترجمة الدساتير غير المتاحة. وبهذا تمكّنّا من جمع دستور متوازٍ واحد على الأقل لعشرين دولة، باستثناء دولتي جزر القمر وجيبوتي؛ وعثرنا على نسخ عربية لدستور جزر القمر ترجع إلى عام 2003 ولدستور جيبوتي، تعود لعام 1977، وعدة دساتير مختلفة باللغة الإنجليزية أضفناها إلى مدونة لغوية فرعية أحادية، باللغة الإنجليزية (انظر أنواع المدونات). ومن التحديات الأخرى التي واجهناها في أثناء جمع الدساتير عدم احتواء بعض مواقع المنظمات العربية على أية معلومات حول الدساتير الأصلية، أو تصنيفها بشكل خاطئ. في حين وضعت بعض مواقع الإنترنت الخاصة بالمكتبات قيودا على ملفات الدساتير من تنسيق PDF، مثل موقع مكتبة الكونجرس الأمريكي.

4. 2.1. تجهيز النصوص وتنسقها

مرت مرحلة تجهيز النصوص وتنسيقها بثلاث خطوات: أولا، توحيد تنسيق الملفات. وثانيا، تنظيف البيانات وتنسيقها وتطبيعها. وثالثا، محاذاة النصوص. وللقيام بهذه الإجراءات، استخدمنا أدوات تقنية لغوية مختلفة سنعرضها في كل خطوة على حدة.

أ. توحيد تنسيق الملفات: حيث شملت أغلب الملفات المجمعة بتنسيق PDF نصوصا أو صورا، في حين تم تجميع بقية الوثائق كملفات نصية بتنسيق txt أو صفحات إنترنت بتنسيق HTML، قمنا في هذه الخطوة بتحويل كل الملفات المجمّعة إلى تنسيق ملف نصي (.txt). نظرًا إلى وجود عدد قليل من قوارئ المحارف البصرية OCR للغة العربية، ودقتها المحدودة وكفاءتها المتواضعة، فكان من الصعب اختيار أداة واحدة. لذلك، لم نعتمد أداةً بعينها. فضلًا عن ذلك، هناك مشكلات ترميز باللغة العربية. وحيث تعمل هذه الأدوات بشكل مختلف وفقًا للتنسيق المخفي لملفات PDF، استخدمنا القوارئ المجانية التالية: (1) سطور Sootor OCR[2]، وهي أداة متاحة على الإنترنت تتعرف على الحروف العربية بشكل موثوق ودقيق، لكنها تقتصر على 100 صفحة مجانية لكل مستخدم. (2) i2OCR[3] وهي أداة أخرى متاحة على الإنترنت تُستخدم لتحويل ملفات PDF، لكنها تتعرف على كل صفحة على حدة. (3) مترجم جوجل Google Translate : استخدمنا القارئة البصرية داخل تطبيق ترجمة جوجل للهاتف المحمول، واقتصر استخدام ذلك التطبيق في حال فشلت الأنظمة السابقة في التعرف على النصوص العربية.

وإلى جانب التحديات العامة التي واجهتنا من قوارئ المحارف البصرية OCR للغة العربية، احتوت بعض ملفات تنسيق PDF الخاصة بالدساتير على صور قديمة لكتابات بالآلة الكاتبة، بخط عربي قديم، كما هو موضح في الشكل 1 الذي يمثل عينة من الدستور المصري تعود لسنة 1923، في حين يوضح الشكل 1 النص المماثل للعمود الأول الذي تم التعرف عليه بقارئ سطور Sootor. علاوة على ذلك، قمنا بتوحيد تسمية الملفات لتسهيل طريقة البحث في ملفات المدونة على هذا النحو: [سنة النشر] _ [اسم الدولة] _ [عربي] أو [إنجليزي] أو [Ar_En] على سبيل المثال،" [1923_Egypt_Ar-En] للإشارة إلى ملف الدستور المصري المتوازي الذي تم نشره عام 1923.

شكل 1

جزء من ملف دستور مصر عام 1923

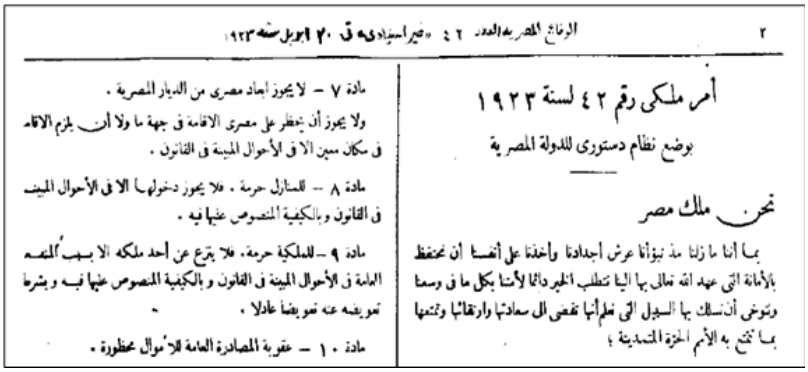

٢ الوقائع المصرية العدد ٤٢ «غير اعتيادي» في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٣

أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

نحن ملك مصر

بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها الينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي الى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة ؛

مادة ٧ – لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية .

ولا يجوز أن يحظر على مصري الاقامة في جهة ما ولا أن يلزم الاقامة في مكان معين الا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٨ – المنازل حرمة . فلا يجوز دخولها الا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ – الملكية حرمة . فلا يترع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

مادة ١٠ – عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

شكل 2

نتيجة القارئ سطور Sootor للعمود الأول من الشكل 1

أمر ملكي رقم 43 لسنة 1923
بوضع نظام دستوري للدولة المصرية
نحن ملك مصر
بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في وسعنا ونتوخى أن نملك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة.

ب. **تنظيف وتنسيق الملفات**: تتضمن هذه الخطوة تنظيف الملفات وتنسيقها وتطبيعها (مثل إزالة علامات التشكيل والرموز). ويتم ذلك باتباع إجراءات عامة لتوحيد الكتابة العربية في الملفات. على سبيل المثال، استخدمت بعض الدساتير رقمًا فقط أو شكلًا مختصرًا للإشارة إلى المادة؛ في هذه الحالة، قمنا بتغيير جميع الاختصارات والأشكال لكلمة "مادة" حتى يتم توحيد جميع الملفات على نسق واحد. وكذلك استبدلنا بكلمة "فصل" كلمة "مادة" في بعض الدساتير العربية، كدستور دولة المغرب، حيث يشار إلى كلمة "مادة" بكلمة "فصل".

ج. **محاذاة النصوص**: هي الخطوة الأخيرة في تجهيز النصوص، وتتعلق بمحاذاة المواد داخل الملفات العربية والإنجليزية. تعد المحاذاة اليدوية عملية معقدة وتستغرق وقتًا طويلا. وبذلك، فإن اعتماد تطبيق LF-aligner[4]، الذي يعمل على محاذاة الملفات المترجمة، يعطي خيارًا لمراجعة المحاذاة يدويًا قبل الانتهاء من محاذاة المواد داخل الملفات. لذا، فقد سهل هذا التطبيق عملية محاذاة شبه آلية لمواد الدساتير. وتجدرالإشارة هنا إلى أن المحاذاة تمت على مستوى المادة بالكامل وليس على مستوى الجملة. وهذا من أهم ما يميز هذه المدونة، وذلك لتوسيع استخدامها في مختلف المجالات، مثل الدراسات السياسية واللغوية.

شكل 3

محاذاة النصوص وترجماتها في تطبيق LF-aligner

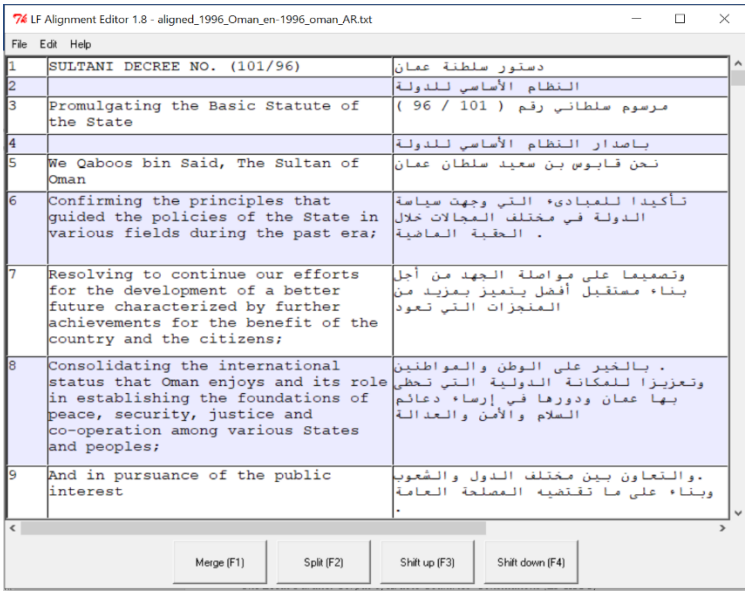

1	SULTANI DECREE NO. (101/96)	دستور سلطنة عمان
2		النظام الأساسي للدولة
3	Promulgating the Basic Statute of the State	مرسوم سلطاني رقم (101 / 96)
4		باصدار النظام الأساسي للدولة
5	We Qaboos bin Said, The Sultan of Oman	نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان
6	Confirming the principles that guided the policies of the State in various fields during the past era;	تأكيدا للمبادىء التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة الماضية .
7	Resolving to continue our efforts for the development of a better future characterized by further achievements for the benefit of the country and the citizens;	وتصميما على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل يتميز بمزيد من المنجزات التي تعود
8	Consolidating the international status that Oman enjoys and its role in establishing the foundations of peace, security, justice and co-operation among various States and peoples;	بالخير على الوطن والمواطنين . وتعزيزا للمكانة الدولية التي تحظى بها عمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن والعدالة
9	And in pursuance of the public interest	والتعاون بين مختلف الدول والشعوب. وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

4. 1. 3. معالجة المدونات

توجد كل الدساتير التي تم جمعها ثم محاذاتها في أوراق إكسل excel sheets، وتمّ حفظها في شكل ملفات نصية. واستخدمنا منصة إسكتش إنجن Sketch Engine لاختبار الدساتير ومعالجتها. وتتميز هذه المنصة بتوفير بعض الأدوات المفيدة على النحو التالي:

- اسكتشات الكلمات العربية: يعطي Word Sketch نظرة عامة على سلوك الكلمة، مع عرض الكلمات المتلازمة collocations في قوائم مصنفة لتحديد المتلازمات القوية والضعيفة. علاوة على ذلك، يسمح بعرض الرسم التخطيطي للكلمات تبعا لظهورها في النص مع مقارنتها بكلمات أخرى.
- التوافق العربي: يمكن أن يعرض إسكتش إنجن Sketch Engine جميع مثيلات كلمة أو عبارة كما تظهر في سياقات مختلفة في المدونات النصية العربية.
- قاموس المترادفات العربية: يقوم تلقائيًا بإنشاء قائمة من الكلمات المتشاركة في المعنى مع كلمة البحث التي يحددها المستخدم.
- قوائم الكلمات العربية: تعمل مِيزة قائمة الكلمات في منصة Sketch Engine على إنشاء قائمة لعدد تكرارات الكلمات في نص أو مدونة، وهناك أيضا بعض الخيارات التي تمكّن من الحصول على عدد التكرارات للتراكيب النحوية أو أنواع الكلمات.
- N-grams العربية: يمكن من تحديد الأنماط المتعلقة بالوحدات متعددة الكلمات (MWU) في اللغة العربية (كيلغاريف وآخرون، 2004، 2014).

2.4. أنواع المدونات

تتمثّل إسهامات البحث في بناء المدونات التالية وجعلها متاحة على منصة إسكتش إنجن Sketch Engine :

4. 2. 1. المدونة المتوازية الكاملة لدساتير الدول العربية

تشمل النسخة النهائية من هذه المدونة دساتير 22 دولة عربية مع ترجماتها الإنجليزية، ما عدا دولتي جزر القمر والصومال، في الفترة ما بين عام 1922 حتى عام 2022 . كما ذكرنا سابقًا، لا توجد نسخ متوازية لدساتير جزر القمر والصومال، فلم يتسنَّ إضافتها إلى هذه النسخة الكاملة. ويوضح الشكل 4 عدد الدساتير المتوازية في كل بلد، ويبين أن مصر لها أكبر عدد من الدساتير في المدونة المتوازية، بثمانية ملفات متوازية. في الوقت نفسه، فإن كلًّا من الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وقطر، والمملكة العربية السعودية ممثلة بدستور واحد موازٍ. وأما الدول الخمس عشرة الأخرى فممثلة بمعدّل ثلاث دساتير متوازية في كل دستور. وتم إضافة جدولين (جدول 1 وجدول 2) لإيضاح تفاصيل الملفات وأنواعها وأعداد الكلمات في كل من الدساتير بحسب الدولة وتاريخ الدستور. وقد تم جمع 51 من الدساتير العربية ومقابلاتها الإنجليزية، وبلغ عدد الجمل في الملفات العربية 17,967 جملة، في حين احتوت النسخة الإنجليزية على 22,569 جملة. وتم فصل ديباجات الدساتير عن المدونات الأساسية وجمعها في مدونة لمقدمات (أو ديباجات) الدساتير العربية، ومجموع كلماتها (32.660 كلمة) وهي مفصله كالآتي (12,360) كلمة باللغة العربية و (20,300) كلمة باللغة الإنجليزية.

شكل 4

توزيع الدساتير المتوازية لإصدارات الدساتير باللغة العربية وترجماتها بحسب الدولة

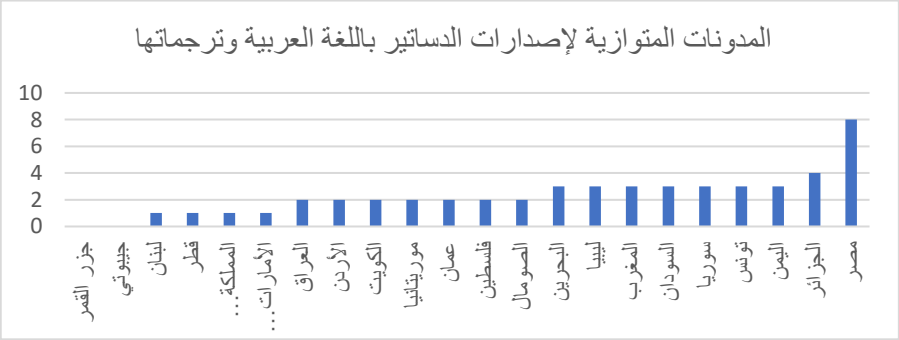

ملفات الدساتير العربية وعدد الكلمات وأنواع الملفات

م.	الدول	نوع الملفات	عدد الكلمات
1	1923_Egypt_AR.txt	txt	5,692
2	1964_Egypt_AR.txt	txt	4,964
3	1971_Egypt_AR.txt	txt	8,763
4	2007_Egypt_AR.txt	txt	3,996
5	2011_Egypt_AR.txt	txt	13,270
6	2013_Egypt_AR.txt	txt	16,023
7	2014_Egypt_AR.txt	txt	16,015
8	2019_Egypt_AR.txt	txt	16,700
9	1963_Algeria_AR.txt	txt	2,064

7,134	txt	1989_Algeria_AR.txt	10
7,129	txt	2008_Algeria_AR.txt	11
10,159	txt	2016_Algeria_AR.txt	12
8,762	txt	1953_Syria_AR.txt	13
5,544	txt	1973_Syria_AR.txt	14
5,940	txt	2012_Syria_AR.txt	15
6,685	txt	1973_Bahrain_AR.txt	16
8,228	txt	2002_Bahrain_AR.txt	17
8,252	txt	2018_Bahrain_AR.txt	18
7,582	txt	1951_Libya_AR.txt	19
2,297	txt	2012_Libya_AR.txt	20
13,170	txt	2016_Libya_AR.txt	21
9,977	txt	1998_Sudan_AR.txt	22
21,178	txt	2005_Sudan_AR.txt	23
6,363	txt	2019_Sudan_AR.txt	24
3,944	txt	1992_Morocco_AR.txt	25
5,110	txt	1996_Morocco_AR.txt	26
11,666	txt	2011_Morocco_AR.txt	27
4,200	txt	1959_Tunisia_AR.txt	28
5,155	txt	2008_Tunisia_AR.txt	29
9,029	txt	2014_Tunisia_AR.txt	30
6,050	txt	2003_Palestine_AR.txt	31
6,525	txt	2005_Palestine_AR.txt	32
6,301	txt	1925_Iraq_AR.txt	33
8,652	txt	2005_Iraq_AR.txt	34
6,436	txt	1962_kuwait_AR.txt	35
6,425	txt	1992_kuwait_AR.txt	36
7,823	txt	2011_Jordan_AR.txt	37
7,979	txt	2016_Jordan_AR.txt	38
6,842	txt	1960_Somalia_AR.txt	39
16,974	txt	2012_Somalia_AR.txt	40
5,205	xls	1991_Mauritania_AR_EN.xlsx	41
5,204	txt	2012_Mauritania_AR.txt	42
3,833	txt	1996_Oman_AR.txt	43
4,884	txt	2021_Oman_AR.txt	44
9,744	txt	2001_Yeman_AR.txt	45
9,744	txt	2015_Yeman_AR.txt	46
8,198	txt	1978_Yamen_AR.txt	47
8,822	txt	2009_UAE_AR.txt	48
5,166	txt	2004_Lebanon_AR.txt	49
5,608	txt	2004_Qatar_AR.txt	50
2,582	txt	1992_KSA_AR.txt	51

جدول 2

ملفات الدساتير الإنجليزية وعدد الكلمات وأنواع الملفات

م.	الدول	نوع الملفات	عدد الكلمات
1	1923_Egypt_EN.txt	txt	6,340
2	1964_Egypt_EN.txt	txt	6,281
3	1971_Egypt_EN.txt	txt	10,149
4	2007_Egypt_EN.txt	txt	4,800
5	2011_Egypt_EN.txt	txt	15,008
6	2013_Egypt_EN.txt	txt	18,921
7	2014_Egypt_EN.txt	txt	18,880
8	2019_Egypt_EN.txt	txt	19,649
9	1963_Algeria_EN.txt	txt	2,747
10	1989_Algeria_EN.txt	txt	8,747
11	2008_Algeria_EN.txt	txt	10,364
12	2016_algeria_EN.txt	txt	12,915
13	1953_Syria_EN.txt	txt	11,804
14	1973_Syria_EN.txt	txt	6,350
15	2012_Syria_EN.txt	txt	7,395
16	1973_Bahrain_EN.txt	txt	8,403
17	2002_Bahrain_EN.txt	txt	9,892
18	2018_Bahrain_EN.txt	txt	10,195
19	1951_Libya_EN.txt	txt	8,129
20	2012_Libya_EN.txt	txt	2,743
21	2016_Libya_EN.txt	txt	15,668
22	1998_Sudan_EN.txt	txt	12,242
23	2005_Sudan_EN.txt	txt	23,975
24	2019_Sudan_EN.txt	txt	7,419
25	1992_Morocco_EN.txt	txt	4,454
26	1996_Morocco_EN.txt	txt	5,803
27	2011_Morocco_EN.txt	txt	14,887
28	1959_Tunisia_EN.txt	txt	4,200
29	2008_Tunisia_EN.txt	txt	6,006
30	2014_Tunisia_EN.txt	txt	6,287
31	2003_Palestine_EN.txt	txt	7,551
32	2005_Palestine_EN.txt	txt	8,055
33	1925_Iraq_EN.txt	txt	6,774
34	2005_Iraq_EN.txt	txt	10,786
35	1962_Kuwait_EN.txt	txt	8,046
36	1992_Kuwait_EN.txt	txt	7,873
37	2011_Jordan_EN.txt	txt	9,896
38	2016_Jordan_EN.txt	txt	10,790
39	1960_Somalia_EN.txt	txt	8,416
40	2012_Somalia_EN.txt	txt	20,335
41	1991_Mauritania_EN.xlsx	xls	6,872

7,111	txt	2012_Mauritania_EN.txt	42
4,507	txt	1996_Oman_EN.txt	43
5,747	txt	2021_Oman_EN.txt	44
11,673	txt	2001_Yeman_EN.txt	45
11,673	txt	2015_Yeman_EN.txt	46
10,461	txt	1978_Yamen_EN.txt	47
10,246	txt	2009_UAE_EN.txt	48
6,171	txt	2004_Lebanon_EN.txt	49
7,188	txt	2004_Qater_EN.txt	50
2,901	txt	1992_ksa_EN.txt	51

4. 2. 2. المدونات الأحادية العربية أو الإنجليزية

كانت بعض الدساتير المنشورة لبعض الدول إمّا باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية فقط، وفي بعض الدول الأخرى، جاءت الدساتير باللغتين الفرنسية والعربية، ولا توجد ترجمة إنجليزية لهذه الإصدارات. لذلك قمنا بإنشاء مدونتين منفصلتين لإصدارات الدساتير باللغة العربية واللغة الإنجليزية، كل على حدة (انظر الشكل 4)، وكان العدد الإجمالي لكلمات مدونة اللغة العربية 788,477 كلمة، ولكلمات مدونة اللغة الانجليزية 343,582 كلمة. ويوضح الشكل 5 مقارنة بين أعداد الدساتير الصادرة بكل لغة على حدة، خلال الفترة من عام 1922 وحتى عام 2022. وفي السنوات الأولى، كانت إصدارات الدساتير المتاحة باللغة العربية فقط دون الترجمات الإنجليزية أكثر من النسخ المتاحة بتلك الترجمات. ومنذ سنة 1990، صارت إصدارات الدساتير باللغة الإنجليزية متاحة على الإنترنت، مما أتاح الوصول إليها بسهولة وضمّها إلى المدونة الإنجليزية الأحادية.

شكل 5

المدونات الأحادية لإصدارات الدساتير باللغة العربية واللغة الإنجليزية

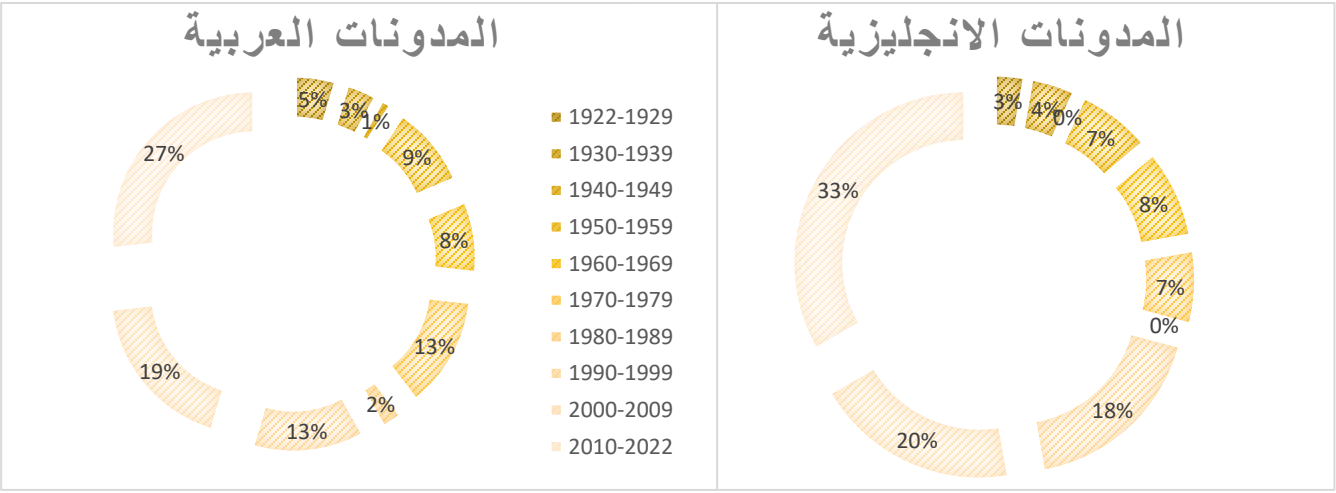

4. 2. 3. مدونة أحادية للدساتير باللغة الإنجليزية (مدونة مقارنة)

بعد إنشاء المدونات السابقة الفرعية الأحادية، أنشأنا مدونة مقارنة من النسخ المنقحة المحدثة من دساتير 8 دول لغتها الإنجليزية هي اللغة الرسمية وتضم: أستراليا وكندا وأيرلندا ونيوزيلندا وسنغافورة وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وكانت أقدم نسخة في هذه المدونة لأستراليا في عام1985، وأحدث نسخة منقحة كانت للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016. وتتألف هذه المدونة من 677,056 كلمة و557,086 كلمة.

5. الجهات المستفيدة والمشروعات المستقبلية

تناول البحث بناء المدونات القانونية المتوازية وأحادية اللغة لدساتير البلدان العربية ومدونة لدساتير الدول لغتها هي الإنجليزية. وناقش البحث منهجية بناء هذه المدونات والتحديات التي واجهتها الباحثات خلال بنائها والحلول المقترحة للتغلب عليها.

تقدم المدونات المستدامة فوائد مختلفة للعديد من الجهات والمنظمات التعليمية وغير التعليمية. فهي تعدّ أولا أداة تربوية لطلاب القانون، والترجمة التحريرية والترجمة الفورية وطلاب الدراسات العليا المسجلين في برامج الترجمة العربية والإنجليزية في شتى جامعات العالم. وتمد هذه المدونات الباحثين في مجالات الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة بأدوات بحث مهمة للدارسين والأكاديميين والعاملين في مجال القانون في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تُستخدم هذه المدونات كأداة لبناء خرائط للمصطلحات المتخصصة والمفاهيم القانونية، أو لإجراء دراسات تجريبية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن استخدامها في دراسة مقارنة للمصطلحات والمفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان في الدول العربية. ونظرا إلى قيامنا بمحاذاة المدونات على مستوى المادة وليس على مستوى الجملة، بالإضافة إلى بناء مدونة فرعية خاصة بالديباجات التي توضح السياق الثقافي والمجتمعي والسياسي، سيتيح مشروعنا البحثي الفرصة للمستخدمين من تخصصات علمية أخرى، كالباحثين والأكاديميين في مجال السياسة والدبلوماسية والقانون الدولي. والمدونات حاليا متاحة على GitHub، وستكون متاحة للباحثين على منصة إسكتش إنجن Sketch Engine قريبا.

الهوامش

[1] wipolex.wipo.int/ar/main/legislation
[2] sotoor.ai/en/home
[3] www.i2ocr.com/free-online-arabic-ocr
[4] https://sourceforge.net/projects/aligner/

المراجع العربية

المجيول ، سلطان . (2015). البحث اللغوي في المدونات العربية الحاسوبية بين الممكن والمحتمل والمأمول. في صالح العصيمي (محرر)، *المدونات اللغوية العربية: بناؤها وطرق الإفادة منها*. (ص ص 236-279). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

العتيبي، هند. (2016). المعالجة الآلية للمدونات المتوازية واستخداماتها في تعليم اللغات وتدريب المترجمين. في سلطان المجيول (محرر.)، *لغويات المدونة الحاسوبية: تطبيقات تحليلية على العربية الطبيعية*. (ص ص 170-196). مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

المراجع الأجنبية

Abdelali, A., Guzman, F., Sajjad, H., & Vogel, S. (2014). The AMARA Corpus: Building Parallel Language Resources for the Educational Domain. *LREC*,*14*, 1044-1054.

Al-Ajmi, H. (2004). A New English–Arabic Parallel Text Corpus for Lexicographic Applications. *Lexikos*. *14*(1), 326–330.

Al-Saif, A., & Markert, K. (2010, May). The Leeds Arabic discourse treebank: Annotating discourse connectives for Arabic. In *Proceedings of the seventh international conference on language resources and evaluation* (LREC'10).

Al-Sulaiti, L., & Atwell, E. S. (2006). The design of a corpus of contemporary Arabic. *International Journal of Corpus Linguistics*, *11*(2), 135-171.

Al-Thubaity, A., Khan, M., Al-Mazrua, M., & Al-Mousa, M. (2013, August). New language resources for arabic: corpus containing more than two million words and a corpus processing tool. *In 2013 International Conference on Asian Language Processing* (pp. 67-70). IEEE. doi: 10.1109/IALP.2013.21.

Al-Thubaity, A. O. (2015). A 700M+ Arabic corpus: KACST Arabic corpus design and construction. Language Resources and Evaluation, 49, 721-751. https://doi.org/10.1007/s10579-014-9284-1

Alansary, S., & Nagi, M. (2014, October). The international corpus of Arabic: Compilation, analysis and evaluation. In Proceedings *of the EMNLP 2014 Workshop on Arabic Natural Language Processing (ANLP)* (pp. 8-17).

Alfaifi, A., & Atwell, E. (2016). Comparative evaluation of tools for Arabic corpora search and analysis. *International Journal of Speech Technology*, *19*(2), 347-357.

Alghmadi, M. (2003, August). KACST Arabic phonetic database. In *the Fifteenth International Congress of Phonetics Science*, Barcelona (pp. 3109-3112).

Alkahtani, S., Liu, W., & Teahan, W. J. (2015). A new hybrid metric for verifying parallel corpora of Arabic-English. *arXiv preprint arXiv:1502.03752*. https://doi.org/10.48550/arXiv.1502.03752

Alotaibi, H.M. (2016). Arabic-English Parallel Corpus: A New Resource for Translation Training and Language Teaching. Retrieved from http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3053572.

Alrabiah, M., Al-Salman, A., & Atwell, E. S. (2013). The design and construction of the 50 million words KSUCCA. In *Proceedings of WACL'2 Second Workshop on Arabic Corpus Linguistics* (pp. 5-8). The University of Leeds.

Altammami, S., Atwell, E., & Alsalka, A. (2020). The Arabic-English parallel corpus of authentic hadith. International Journal on Islamic Applications in Computer Science And Technology, 8(2).

Atwell, E. (2018). Classical and modern Arabic corpora: Genre and language change. In: Whitt, RJ, (ed.) Diachronic Corpora, Genre, and Language Change. *Studies in Corpus Linguistics*, 85. John Benjamins, pp. 65-91. ISBN 9789027201485

Baker, M. (1993). Corpus linguistics and translation studies: Implications and applications. In *M. Baker, G. Francis, and E. Tognini- Bonelli (Eds.), Text and technology: In honour of John Sinclair. Amsterdam and Philadelphia:* John Benjamins, pp. 233-250.

Belinkov, Y., Habash, N., Kilgarriff, A., Ordan, N., Roth, R., & Suchomel, V. (2013). ArTenTen: a new, vast corpus for Arabic. *Proceedings of WACL*, 20.

Biel, Ł. (2014). The textual fit of translated EU law: a corpus-based study of deontic modality. *The Translator*, 20(3), 332-355.

Bouamor, H., Habash, N., & Oflazer, K. (2014, May). A Multidialectal Parallel Corpus of Arabic. In *LREC* (pp. 1240-1245).

Brierley, C., & El-Farahaty, H. (2019). An interdisciplinary corpus-based analysis of the translation of كرامة (karāma, 'dignity') and its collocates in Arabic-English constitutions. *JoSTrans: the Journal of Specialised Translation*, (32), 121-145.

Brockett A, & Atwell, E, & Taylor, O, & Page, M. 1989. An Arabic text database and glossary system for students. *Proceedings of the Seminar on Bilingual Computing in Arabic and English*.

Dukes, K., Atwell, E. & Habash, N. (2013). Supervised collaboration for syntactic annotation of Quranic Arabic. *Lang Resources & Evaluation* 47, 33–62. https://doi.org/10.1007/s10579-011-9167-7

El-Farahaty, H., & Elewa, A. (2020). A Corpus-Based Analysis of Deontic Modality of Obligation and Prohibition in Arabic/English Constitutions (Un análisis de corpus de la modalidad deóntica de obligación y prohibición en las constituciones árabes/inglesas). Estudios de Traducción, 10, 107-136.

Eisele, A., and Chen, Y. (2010). MultiUN: A Multilingual Corpus from United Nation Documents. In Proceedings of the 7th International Conference on Language Resources and Evaluation (LREC). European Language Resources Association (ELRA), pp. 2868–2872.

Inoue, G., Habash, N., Matsumoto, Y., & Aoyama, H. (2018, May). A parallel corpus of Arabic-Japanese news articles. In *Proceedings of the Eleventh International Conference on Language Resources and Evaluation (LREC 2018).*

Izwaini, S. (2003, March). Building specialised corpora for translation studies. In *Workshop on multilingual corpora: Linguistic requirements and technical perspectives, corpus linguistics.*

Goweder, A., & De Roeck, A. (2001). *Assessment of a significant Arabic corpus. In Arabic NLP Workshop at ACL/EACL*.

Hassan, S., & Atwell, E. S. (2016). Design and implementing of multilingual Hadith corpus. *International Journal of Recent Research in Social Sciences and Humanities*, 3(2), 100-104.

Kilgarriff, A., Rychly, P., Smrz, P., & Tugwell, D. (2004). Itri-04-08 *the sketch engine. Information Technology,* 105(116), 105-116.

Kilgarriff, A., Baisa, V., Bušta, J. et al. (2014). The Sketch Engine: ten years on. Lexicography ASIALEX 1, 7–36. https://doi.org/10.1007/s40607-014-0009-9

Leech, G., Garside, R., & Atwell, E. (1983). Recent developments in the use of computer corpora in English language reليsearch. *Transactions of the Philological Society*, 81(1), 23-40.

Ling, W., Xiang, G., Dyer, C., Black, A. W., & Trancoso, I. (2013, August). Microblogs as parallel corpora. In *Proceedings of the 51st Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics (Volume 1: Long Papers)* (pp. 176-186).

Mubarak, H., Hassan, S., & Abdelali, A. (2020, May). Constructing a bilingual corpus of parallel tweets. In *Proceedings of the 13th Workshop on Building and Using Comparable Corpora* (pp. 14-21).

Müller, C. (2021). 'Cald: A very short introduction', *The Documents of Islamic Law in History. Studies on Arabic Legal Documents*. https://dilih.hypotheses.org/763

Parkinson, D. B. (2012). ArabiCorpus. Online. https://arabicorpus.byu.edu/

Rayyash, H. A., & Haider, A. (2022). Construction of a parallel corpus of English-Arabic movie subtitles: a genuine source for audiovisual translators. *The International Journal of Humanities Education*, 21(1), 21.

Salhi, H. (2013). Investigating the complementary polysemy and the Arabic translations of the noun Destruction in EAPCOUNT. *Meta: Translators' Journal, 58(1), 227–246.*

Sawalha, M., Atwell, E., & Abushariah, M. A. (2013, February). *SALMA: standard Arabic language morphological analysis.* In 2013 1st International Conference on Communications, Signal Processing, and their Applications (ICCSPA) (pp. 1-6). IEEE.

Sawalha, M and Atwell, ES. (2013). Accelerating the processing of large corpora: using Grid Computing for lemmatizing the 176 million words Arabic Internet Corpus. In: Proceedings of the 2nd Workshop of Arabic Corpus Linguistics WACL-2. The 2nd Workshop of Arabic Corpus Linguistics WACL-2, 22-26 Jul 2013, Lancaster University, UK. UCREL.

Sharaf, A. B., & Atwell, E. (2012a, May). QurAna: Corpus of the Quran annotated with pronominal anaphora. *In Proceedings of the Eighth International Conference on Language Resources and Evaluation* (LREC'12) (pp. 130-137).

Sharaf, A. B., & Atwell, E. (2012b, May). QurSim: A corpus for evaluation of relatedness in short texts. n Proceedings of the Eighth International Conference on Language Resources and

Evaluation (LREC'12), (pp. 2295–2302), Istanbul, Turkey. European Language Resources Association (ELRA).

Sharaf, A. B., & Atwell, E & Kais, Dukes & Sawalha, M & Al-Saif, A & Sharoff, S & Markert, K & Al-sulaiti, L & Shawar, B & Abbas, N. (2010). المشاريع الحاسوبية على اللغة العربية والقرآن بجامعة ليدز"*Arabic and Quranic Computational Linguistics Projects at the University of Leeds"*.

Sharoff, S. (2006). Open-source corpora: Using the net to fish for linguistic data. *International Journal of Corpus linguistics*, *11*(4), 435-462.

Tiedemann, J. 2012. Parallel Data, Tools and Interfaces in OPUS. *In Proceedings of the Eighth International Conference on Language Resources and Evaluation* (LREC'12), pages 2214–2218, Istanbul, Turkey. European Language Resources Association (ELRA).

Wilson, J., Hartley, A., Sharoff, S., & Stephenson, P. (2010, November). Advanced corpus solutions for humanities researchers. *In Proceedings of the 24th Pacific Asia Conference on Language, Information and Computation* (pp. 769-778).

Ziemski, M., Junczys-Dowmunt, M., and Pouliquen, B., (2016). The United Nations Parallel Corpus v1.0. In *Proceedings of the Tenth International Conference on Language Resources and Evaluation* (LREC'16), (pp. 3530–3534), Portorož, Slovenia. European Language Resources Association (ELRA).

AUTHORS BIODATA

Dr Hanem El-Farahaty is an Associate Professor of Arabic Language, Translation and Interpreting in the School of Languages, Cultures and Societies, and the University of Leeds. She received her PhD degree in Arabic Language, Translation and Interpreting (2011) from the University of Leeds. Her research interests include English-Arabic legal translation, corpus-based legal translation, media and political translation, political satire, and critical discourse analysis.

بيانات الباحثات

د. هانم الفرحاتي، أستاذ مشارك في (اللغويات والترجمة والترجمة الفورية) في جامعة المنصورة بجمهورية مصر العربية، وجامعة ليدز بالمملكة المتحدة. حاصلة على درجة الدكتوراه في الترجمة من جامعة ليدز عام 2011. تتركز اهتماماتها البحثية في الترجمة، والترجمة القانونية بين الإنجليزية والعربية، والمدونات القانونية، والترجمة القانونية باستخدام المدونات، والمدونات المتوازية، والترجمة الإعلامية والسياسية والهجاء السياسي، وتحليل الخطاب النقدي.

معرف أوركيد **(ORCID)**: 4497-2104-0002-0000

Email: h.el-farahaty@leeds.ac.uk

أ. أماني سيف آل عنيزان، باحثة دكتوراه في اللغويات التطبيقية والمدونات الحاسوبية، في جامعة ليدز، بالمملكة المتحدة. تتركز اهتماماتها البحثية في المدونات اللغوية العربية والمدونات اللغوية لمتعلمي اللغة الإنجليزية والكتابة الأكاديمية باللغة الإنجليزية.

معرف أوركيد (ORCID) : 6418-9228-0002-0000

Email: Amani.onayzan@windowslive.com

أ. نوران خلّاف، محاضر في تكنولوجيا اللغة، قسم الصوتيات واللسانيات، بكلية الآداب، جامعة الأسكندرية (جمهورية مصر العربية). حاصلة على درجة الدكتوراه في معالجة اللغات الطبيعية من جامعة ليدز عام2023. تتركز اهتماماتها البحثية في المدونات اللغوية، والتطبيقات اللغوية، ومعالجة اللغات الطبيعية، واللغة العربية.

معرف أوركيد (ORCID) : 0000-0002-5422-5585

Email: mlnak@leeds.ac.uk

Amani Alonayzan is a PhD candidate at the School of Languages, Cultures and Societies, University of Leeds. Her research interests include corpus linguistics, learner corpora, Arabic corpus linguistics and Academic writing.

Nouran Khallaf is a lecturer of Language Technology at the Phonetics Department, Faculty of Arts, University of Alexandria. She obtained her PhD in Arabic NLP (2023) from the University of Leeds. Her research interests include: NLP, corpus linguistics, and Arabic.

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة *اللسانيات العربية*، العدد *18*، جمادى الآخرة، 1445/ January 2024

Verbal gender agreement in L2 Standard Arabic: Proficiency or L1 effects?

المو افقة في التذكيروالتأنيث على مستوى الفعل في اللغة العربية الفصحى لغةً ثانيةً: الكفاءة اللغوية أم تأثير اللغة الأم؟

Kholoud Abdullah Al-Thubaiti

English Department, College of Social Sciences, Umm Al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia

APA Citation:

Al-Thubaiti, Kholoud A. (2024). Verbal gender agreement in L2 Standard Arabic: Proficiency or L1 effects? *The Arabic Linguistics Journal*, *18*, 117-137.

استقبِل في: 1445-03-30/روجع في: 1445-05-12/ قُبل في 1445-05-20/ نُشر في: 1445-06-19

Received on: 2023-10-15 / **Revised on:** 2023-11-25 / **Accepted on:** 2023-12-03 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص

تبحث هذه الدراسة في تأثير نظام التطابق النحويّ المبني على الجنس (التذكير والتأنيث) للغة الأم على اكتساب علامة التطابق على مستوى الفعل في اللغة العربية الفصحى كلغة ثانية. فحصت الدراسة متعلمي اللغة العربية من خلفيات لغوية مختلفة تضمنت اللغة الإنجليزية والفلبينية والأردو والرومانسية، والتي لها أنظمة تطابق نحوية مختلفة. الأردو والرومانسية لديها نظام تطابق نحويّ مبنى على الجنس، في حين أن اللغة الإنجليزية والفلبينية ليس لديها مثل هذا النظام. استخدمت هذه الدراسة أداة الحكم النحويّ لتقييم قدرة متعلمي اللغة العربية على التمييز بين حالات التطابق النحوية الصحيحة والغير صحيحة. تشير النتائج إلى أن مستوى الكفاءة اللغوية لها تأثير أكبر من اللغة الأم على قدرة المتعلمين على إصدار الحكم النحويّ الصحيح. فلم تُظهر النتائج فروق ذات دلالة إحصائية بين دقة المتعلمين حسب خلفياتهم اللغوية. وبذلك تعارض هذه النتائج التفسيرات المبنية على تأثير اللغة الأم، وتظهر أن تأثير اللغة الأم محدود النطاق في نظام التطابق النحويّ المبني على الجنس.

الكلمات المفتاحية: الجنس النحويّ، اسم الحيّ، اللغة العربية، تأثير اللغة الأم.

Abstract

This study investigated the effect of the first language (L1) gender system on the second language (L2) acquisition of verbal gender agreement in Standard Arabic. It examined L2 learners from different L1 backgrounds, including English, Filipino, Urdu, and Romance, which have varying gender systems. Urdu and Romance have grammatical gender, whereas English and Filipino do not. Urdu shares more similarities with Arabic than Romance, as it requires gender agreement on verbs, whereas Romance does not. This study used an online grammaticality judgment task to assess L2 accuracy of verbal gender agreement across (un)grammatical conditions. The results suggest that proficiency has a greater influence on L2 learners' accuracy than L1 background. The results showed no significant differences in L2 accuracy among the L1 groups. These findings challenge L1 transfer accounts, arguing that L1 transfer is domain-specific in gender agreement.

Keywords: grammatical gender, animate noun, Arabic, L1 effect.

1. Introduction

In languages that have grammatical gender, such as Arabic, Spanish, and French, second language learners (L2ers) often encounter challenges in producing appropriate gender agreement between nouns and associated words (determiners, adjectives, or verbs) (Alamry, 2019; Alhawary, 2019; Hawkins & Franceschina, 2004). This is a common issue for L2 speakers who have a first language (L1) that does not have a gender system (Audring, 2016). Previous studies have explored the role of L1 as a contributing factor. Hawkins and Franceschina (2004) examined the gender agreement between determiners and nouns in L2 French and Spanish among English and Italian L1 speakers. They found that English speakers who do not have uninterpretable gender features [*u*gender] in their L1 grammar struggle to mark appropriate nominal gender agreements. In contrast, Italian speakers who have [*u*gender] in their L1 grammar do not display the same degree of difficulty. Hawkins and Franceschina based their findings on the Interpretability Hypothesis (Tsimpli & Dimitrakopoulou, 2007), which suggests that variability in L2 morphosyntax arises when L1 grammar lacks uninterpretable features. In adult L2 acquisition, these features are inaccessible beyond a critical period (around adolescence). On the other hand, Sabourin and colleagues have posited that variability in L2 gender is not entirely due to L1 lacking gender features but also depends on the distance between the L1 gender system and the target language. Sabourin, Stowe, and De Haan (2006) conducted research on the L2 acquisition of gender in Dutch by examining the effect of gender similarity between L1 and L2 for different L1 backgrounds: English (without gender), Romance (with a gender system different from that of Dutch), and German (with a gender system similar to that of Dutch). They found that the German group performed the best, followed by the Romance group, while the English group performed the worst.

However, research has shown that L2 learners can overcome negative L1 transfer. Studies conducted on English-speaking L2ers of Spanish and German (Hopp, 2013; Sagarra & Herschensohn, 2013) have demonstrated that they accurately marked gender agreement between nouns and adjectives/determiners, despite the lack of grammatical gender in their L1 English. These studies support the Full Transfer/Full Access Hypothesis (Schwartz & Sprouse, 1996) and Feature Reassembly Hypothesis (Lardiere, 2008). Based on these hypotheses, it is predictable that L1 transfer will occur in the initial stages of interlanguage development, although it may be temporary, depending on the presence of adequate cues and the absence of ambiguity in the input. Specifically, the Feature Reassembly Hypothesis predicts the level of variability based on the amount of 'feature reassembly' required to match the grammar of the target language. Slabakova (2016, p. 395) identified three subtasks crucial to the reassembly process: (a) matching the form to the correct interpretation, (b) matching the form to different grammatical features, and (c) identifying the appropriate grammatical context for morpheme use. Therefore, feature reassembly is a highly complex task in which L2ers either converge toward target-like grammar or exhibit persistent variability.

Research findings on L2 gender are primarily based on studies examining gender agreement and/or assignment within the nominal domain, mostly between nouns and determiners or adjectives (Ayoun, 2007; Hawkins & Franceschina, 2004; Hopp, 2013; Lew-Williams & Fernald, 2010; Unsworth, 2008). Conversely, few studies have explored gender agreement

within the verbal domain (Alamry, 2019; Alhawary, 2009, 2019). The Arabic gender system presents an excellent case for analyzing verbal gender agreement, since the verb must match the subject's gender regardless of the word order (i.e., subject-verb or verb-subject). It is important to note that verbal gender agreement interacts with the *number* feature of the noun. Marking verbal gender agreement with singular nouns (i.e., symmetrical agreement) is much easier than with nonhuman plural nouns (i.e., asymmetrical agreement) (for a detailed discussion see Azaz, 2024).

This study investigates L2 acquisition of gender agreement within the verbal domain of Modern Standard Arabic (MSA), focusing specifically on the agreement between the imperfective verb form and the singular subject. It also examines the effects of different L1 gender systems on the mastery of L2 Arabic grammatical gender. For this study, L2ers had English, Filipino, Urdu, or Romance as their L1. Unlike Arabic, English and Filipino do not have a grammatical gender, with nouns in both languages lacking gender features (Audring, 2016; Zamar, 2023). Like Arabic, Urdu requires gender agreement between nouns and adjectives as well as between nouns and verbs (Schmidt, 1999). Romance languages, such as French and Spanish, require gender agreement between nouns and adjectives/determiners but not on verbs (Hawkins & Towell, 2015). The gender system of Urdu is most similar to Arabic, followed by Romance languages, whereas English and Filipino lack grammatical gender altogether. Comparing L2ers from different L1 gender systems allows us to test the accounts provided by Sabourin et al. (2006) and Hawkins and Franceschina (2004).

The remainder of this paper is organized as follows. First, previous research on L2 gender in Arabic is reviewed. The tested construction of the verbal gender agreement in Standard Arabic is then described. Subsequently, the research questions and the methodology of this empirical study are presented. Finally, the results are reported and discussed along with suggestions for future research.

2. Grammatical gender in L2 Arabic

The study of Arabic agreement features in L2 has attracted considerable interest. The gender and number features have been widely examined among L2ers of Arabic (Alamry, 2019; Alhawary, 2009, 2019; Azaz, 2024; El-Ghazoly, 2013) and Arabic heritage speakers (Albirini, Benmamoun, & Chakrani, 2013; Albirini, Benmamoun, & Saadah, 2011). An intriguing finding is the positive role played by L1 in accurately producing gender agreement in the nominal domain (nouns and adjectives/determiners) but not in the verbal domain (nouns and verbs). This finding was based on production data (Al-Hamad, 2003; Alhawary, 2002, 2005, 2009, 2019) and comprehension data (Alamry, 2019) from L2 speakers with different L1 backgrounds. The L1 findings of these studies are reviewed below.

Alhawary (2005, 2009, 2019) conducted three studies based on production data to examine different L1 groups over three years of studying L2 Arabic: English and French (Alhawary, 2005); English, French, and Japanese (Alhawary, 2009); and Mandarin Chinese and Russian (Alhawary, 2019). The assumption was that L2ers from L1 backgrounds that mark grammatical gender, such as French and Russian, would have an advantage over L1s that do not mark grammatical gender, such as English, Japanese, or Mandarin Chinese. The L1 transfer effects

in L2 Arabic from French and Russian L1 backgrounds were not comparable, although both had grammatical gender (Alhawary, 2005, 2009, 2019).

Findings based on French-speaking L2ers support L1 transfer but not across all domains (Alhawary, 2005, 2009). Although the nominal domain showed a positive effect of L1 transfer, the verbal domain did not. In noun-adjective agreement, advanced L1 French produced a significant higher rate of correct feminine marking (93%) than L1 English (78%) and L1 Japanese (69%) (Alhawary, 2009, p. 80). However, the same group of French-speaking L2ers did not show a similar advantage in verbal gender agreement, and their performance was not better than that of English-speaking L2ers (Alhawary, 2005, 2009) and Japanese-speaking L2ers (Alhawary, 2009). Regardless of L1 background, the L2ers' accuracy rate in producing feminine verbal marking was statistically comparable (French, 93% *vs.* English, 86% *vs.* Japanese, 79%) (Alhawary, 2009, p. 78). These L2ers had three years of Arabic study.

In contrast, the findings from Russian-speaking L2ers in Alhawary (2019) did not reveal a strong L1 positive transfer effect, as observed in Alhawary (2005, 2009). In 2019, Alhawary examined the effect of L1 on gender agreement (nominal and verbal) under exposure-intensity conditions. The results often showed a (non-statistical) advantage for Russian speakers over Chinese speakers with respect to gender agreement on demonstratives and adjectives. For instance, in noun-adjective constructions (Table 3.1, p.37), the Russian and Chinese L1 groups (the first year of a non-intensive program) did not show substantial differences in the proportions of feminine agreement (Russian, 28% *vs.* Chinese, 22%) and masculine agreement (Russian, 85% *vs.* Chinese, 88%). After three years of study (non-intensive program), the advanced L1 Russian and Chinese showed an (non-statistical) improvement in the suppliance of correct feminine agreement (81% *vs.* 77%, respectively). For the same noun-adjective constructions, the results showed that with intensive exposure, the L1 Chinese started off with a higher rate of correct feminine gender marking (85%) than L1 Russian (61%). Unexpectedly, Russian speakers did not start off with an advantage. However, over three years of study, advanced L1 Chinese showed a lower proportion of correct feminine agreement (78%) compared to advanced Russian (93%), which was again not statistically supported. Alhawary argued that regardless of exposure-intensity conditions, "both Chinese groups seem to find nominal gender agreement more difficult than their Russian counterparts" (p.146).

In the verbal domain, Alhawary's (2019) results provided no evidence of L1 transfer, which is consistent with Alhawary (2005, 2009). After three years of studying L2 Arabic, L1 Russian and L1 Chinese groups (intensive exposure) produced comparable proportions of accurate feminine and masculine verbal gender agreements for both tenses. In the present tense, L1 Russian and L1 Chinese groups produced comparable proportions of verbal feminine forms (85% *vs.* 86%, respectively) and verbal masculine forms (99% *vs.* 97%, respectively) (Alhawary, 2019, p.79). In the past tense, the L1 Russian and L1 Chinese groups produced comparable proportions of verbal feminine forms (87% *vs.* 86%, respectively) and verbal masculine forms (100% *vs*. 99%, respectively) (Alhawary, 2019, p.77). As shown, the proportion of verbal gender agreement was highly comparable across tenses and L1s.

The most recent evidence that does not support L1 transfer in the verbal domain comes from Alamry's (2019) dissertation. L2ers in his study represented different L1 backgrounds (Filipino,

Indonesian, Malay, Chinese, English, Tajik, Nepali, Urdu, and French). Based on the presence or absence of grammatical gender in L1, they were grouped into (+gender) and (−gender) L1 groups. Alamry employed online and offline tasks in a series of experiments that involved different L1 and L2 participants. These tasks included grammaticality judgment, self-paced reading, and event-related potentials. The results of the different tasks suggest a lack of L1 transfer effects. Specifically, an offline grammaticality judgment task was conducted with 15 L1 Arabic controls and 21 L2ers [12 (−gender) *vs.* 9 (+gender)]. As expected, the L1 Arabic controls gave comparable accuracy judgments on (un)grammatical verbal gender agreements, with no differences between masculine and feminine forms, and animate and inanimate nouns. On the other hand, L2ers showed higher accuracy in identifying grammatical sentences (94%) than ungrammatical sentences (89%), with a mismatched verbal gender agreement. Additionally, L2ers from the (−gender) L1 group unexpectedly showed significantly higher accuracy (94%) than the (+gender) group (89%). Alamry explained this outcome in relation to either the more advanced proficiency level of the (−gender) group or the negative transfer from L1. However, an online grammaticality judgment task showed that both L1 groups (−gender) and (+gender) had statistically comparable accuracies for (un)grammatical verbal gender agreement with verb-subject word order (87.02% *vs.* 89.5%, respectively) and subject-verb word order (85.04% *vs.* 86.72%, respectively). L2ers from the (+gender) group demonstrated higher accuracy on masculine (91%) than on feminine (87%) verbal agreement, while those from the (−gender) group showed comparable accuracy for both genders. Moreover, in animacy conditions, L2ers from both (−/+gender) L1 backgrounds gave a higher accuracy for animate nouns (95%) than for inanimate nouns (88%). Additionally, Alamry argued that the processing of verbal gender agreement is affected by whether the noun is in a preverbal or postverbal position. In verb-subject constructions, inanimate nouns and feminine gender received lower accuracy and longer reaction times than when they appeared in subject-verb constructions. The word order effect was explained in terms of the increased processing demand for verb-subject constructions compared to subject-verb constructions. Alamry's general findings on the effects of gender and animacy on L2 Arabic corroborate previous research based on oral production by L2ers (Alhawary, 2005, 2009, 2019) and Arabic heritage speakers (Albirini et al., 2013).

As shown, the available evidence from the nominal and verbal domains reveals that L1 transfer is domain specific. This finding is consistent with research on Arabic heritage speakers, which has shown that gender agreement is mastered in verb-subject constructions before noun-adjectives (Albirini et al., 2013). This indicates that verbal gender agreement may be easier to acquire than nominal agreement. However, reasons for the absence of L1 effects in the verbal domain remain unclear. The gender system of the tested L1s (Russian and French) was not similar to that of Arabic. Although Russian marks gender agreement on verbs, it is not marked across tenses. French requires gender agreement on adjectives and determiners but not on verbs. Sabourin et al. 's (2006) account can provide insight into the extent of L1 influence by considering the degree of similarity between the L1 gender system and the target language. This study investigates this account by comparing various L1 gender systems (Urdu, Romance, English, and Filipino).

3. Gender agreement in verb-subject sentences

Arabic varieties, including the Standard, distinguish between two gender categories (masculine and feminine) (Alhawary, 2011; Ryding, 2005). This study tested gender agreement in verb-subject sentences with imperfective verb forms, as in (1) and (2). This construction is "the most common, basic, and unmarked word order" in Arabic varieties (Azaz, 2024, p. 22).

1. ja-ktub ʔal-muʕallim
   3MS-write the-teacher.MS
   'The male teacher writes/is writing.'
2. ta-ktub ʔal-muʕallim-a
   3FS-write the-teacher-FS
   'The female teacher writes/is writing.'

In sentences (1) and (2), the subject is a singular definite noun that appears in masculine and feminine {-a} forms. The verb should show gender agreement with the subject at the TP level. Gender is morphologically marked on the prefix of the imperfective form: the {ja-} denotes masculine gender agreement with the noun-form of male teacher *ʔal-muʕallim*, whereas the {ta-} denotes feminine gender agreement with female teacher *ʔal-muʕallim-a*. The masculine {ja-} and feminine {ta-} prefixes also mark 3rd person agreement with the subject (Aoun, Benmamoun, & Choueiri, 2010).

4. Research questions and predictions

This study examined L2ers' sensitivity to violations of verbal gender agreement in an online grammaticality judgment task, while considering the influence of their L1 background. The L2ers came from L1 backgrounds that differed in their gender systems (English, Filipino, Urdu, and Romance). Similar to Arabic, Urdu marks gender agreement within both the verbal and nominal domains (Schmidt, 1999), whereas Romance languages only mark gender agreement within the nominal domain (Hawkins & Towell, 2015). Conversely, English and Filipino do not have a grammatical gender, with nouns in both languages lacking gender features (Audring, 2016; Zamar, 2023). Based on Sabourin et al. (2006), a hierarchical performance difference was predicted among the L1 groups. Urdu L2 speakers should be more sensitive to violations of verbal gender agreement than Romance speakers, because Romance languages do not mark gender agreement on verbs. Additionally, since English and Filipino lack grammatical gender in their L1s, they should perform the worst compared to Urdu and Romance speakers.

This study also aimed to investigate the effects of the semantic properties of the subject on L2ers' ability to identify violations of verbal gender agreement. This study assumes that animate nouns are easy to acquire because they carry biological or natural gender (Albirini et al., 2013). However, we do not know if this assumption applies to all animate nouns that carry a biological gender. As for noun class, previous research has not informed us about the specific status of animal nouns. This is because animal nouns are often included in the nonhuman category, as in Albirini et al. (2013), or grouped with human nouns in the category of animate nouns, as in Alamry (2019), or grouped with the category of natural gender, as in Alhawary (2009). In

general, gender agreement with (animate, natural, and human) nouns was found to be less problematic.

Based on the aims of this study, the following research questions were formulated:

1. Does successful L2 acquisition of grammatical gender presuppose an L1 that has a similar gender system, or is it sufficient to just have grammatical gender in L1?
2. What are the effects of the semantic properties of the subject noun class (human *vs*. animal) and gender form (masculine *vs.* feminine) on L2 accuracy judgments of mismatched verb-subject gender agreement?

5. Method

5.1. Participants

This study was conducted with 40 L1 Arabic controls (33 females and 7 males) and 39 L2 Arabic learners (30 females and 9 males). The average age at testing for L1 controls was 28 years (21-35 years of age), and for L2ers was 24 years (18-42 years of age). All L1 Arabic controls were recruited from Saudi Arabia. The L2ers were students of MSA at a language institute at a public university in Saudi Arabia. L2ers came from four L1 backgrounds: English, Filipino, Urdu, and Romance. They were also combined into two broad groups (No/Yes Gender) based on the absence or presence of grammatical gender in their L1s. Table 1 presents the L2 participants' background information.

The L2ers' proficiency in MSA was assessed using self-rating for each of the four skills (writing, reading, listening, and speaking) according to a 4-point ordinal scale (Novice, Intermediate, Advanced, Superior). This scale is a shortened version of the assessment rating scale developed by the American Council on the Teaching of Foreign Languages (ACTFL Language Connects, 2012). The ratings were converted into a 4-point numeric scale and then averaged over the four skills to obtain an overall proficiency level. For a similar methodology, see Lozano (2022).

Table 1. L2 participants' background information.

L1 Background	N (Female/Male)	Age at testing	L2 Arabic proficiency	Length of L2 learning	Age of L2 learning
No Gender	25 (19F/6M)	23.96 (2.86)	2.21 (0.80)	7.32 (5.82)	15.92 (5.87)
L1 English	19 (13F/6M)	23.63 (3.13)	2.20 (0.83)	7.11 (5.31)	16.05 (5.14)
L1 Filipino	6 (Female)	25 (1.29)	2.25 (0.68)	8 (7.19)	15.5 (7.72)
Yes Gender	14 (11F/3M)	26.28 (7.01)	2.27 (0.62)	7.5 (9.07)	15.78 (6.87)
L1 Urdu	10 (7F/3M)	24.2 (5.61)	2.07 (0.42)	7.5 (9.66)	15.2 (6.66)
L1 Romance	4 (Female)	31.5 (7.43)	2.75 (0.77)	7.5 (7.40)	17.25 (7.15)

Note. Descriptive statistics are presented as means with standard deviations between parentheses. The length of L2 learning refers to the number of years learners have spent learning Arabic. Arabic proficiency was based on self-ratings on a scale (1-4). The Romance group had 3 French and one Spanish speaker.

5.2. Grammaticality judgment material

Using the Gorilla Experiment Builder (www.gorilla.sc), a language background questionnaire and Grammaticality Judgment (GJ) task were created and hosted. The language background questionnaire contained 33 questions that gathered information about the participants' L1 background and learning experience of Arabic.

The GJ task was designed to measure sensitivity to verb-subject gender agreement violation. It had 64 simple sentences with half grammatical and half ungrammatical. The stimuli were constructed in minimal pairs, crossing two factors: gender (masculine *vs.* feminine) and agreement (matched *vs.* mismatched). Based on agreement manipulation, 16 minimal pairs were constructed with feminine subjects and 16 minimal pairs with masculine subjects. Sample items are provided in (3) and (4), respectively. (*) indicates mismatched verbal gender agreement (ungrammatical). F= feminine, M= masculine, S= singular, and 3= 3rd person. Transliteration is based on IPA.

3. Feminine subject

3.1 Matched V-S gender agreement

.1 **تحكي الجدّة** قصة لأحفادها قبل النوم.

ta[F3S]-ħki	ʔal-ʒadd-a[FS]	qisˁsˁa	li-ʔaħfa:deha:	qabl	ʔannawm.
tells	the-grandma	a-story	to-her-grandchildren	before	bedtime.

3.2 Mismatched V-S gender agreement

.2 ***يحكي الجدّة** قصة لأحفادها قبل النوم.

*ja[M3S]-ħki	ʔal-ʒadd-a[FS]	qisˁsˁa	li-ʔaħfa:deha:	qabl	ʔannawm.
tells	the-grandma	a-story	to-her-grandchildren	before	bedtime.

4. Masculine subject

4.1 Matched V-S gender agreement

.3 **يحكي الجدّ** قصة لأحفاده قبل النوم.

ja[M3S]-ħki	ʔal-ʒadd[MS]	qisˁsˁa	li-ʔaħfa:deh	qabl	ʔannawm.
tells	the-grandpa	a-story	to-his-grandchildren	before	bedtime.

4.2 Mismatched V-S gender agreement

.4 ***تحكي الجدّ** قصة لأحفاده قبل النوم.

*ta[F3S]-ħki	ʔal-ʒadd[MS]	qisˁsˁa	li-ʔaħfa:deh	qabl	ʔannawm.
tells	the-grandpa	a-story	to-his-grandchildren	before	bedtime.

All sentence stimuli followed verb-subject word order and consisted of six words, making all stimuli equal in length. All subjects were animate (eight humans and eight animals). The subjects were paired by gender (16 feminine and 16 masculine nouns). All feminine nouns were restricted to those marked with the feminine suffix {-a}; therefore, any unmarked feminine nouns (e.g., bent 'girl,' umm 'mother') were avoided in the stimuli. The subjects were all in the

3rd person singular form. The tested verbs appeared in imperfective form, with two prefixes denoting gender agreement with 3rd person singular subject: feminine {ta-} and masculine {ja-}. Arabic verb forms (category V-VI) that show an initial *ta*-sound (e.g., taħaddaɵa 'he- spoke') were avoided in the stimuli because their initial part of the verbal form resembles the feminine {ta-} prefix in imperfective forms. There were 16 lexicalizations for subjects and 16 for imperfective verbs.

The lexical items (subjects and verbs) were among the 5000 most frequent used Arabic lemmas (Buckwalter & Parkinson, 2011). The 64 stimuli were distributed in four lists, yielding 16 target items per list (eight matched and eight mismatched agreements), along with 32 fillers per list. The fillers contained 16 grammatical sentences and 16 ungrammatical sentences. They consisted of six words like the target sentences. As the ungrammatical part of the target sentences was the first word, the ungrammatical part of the fillers was manipulated across the remaining five words in the sentence; they appeared in the 2nd, 3rd, 4th, 5th, & 6th words to balance the position of the ungrammatical part across the sentence stimuli. Each participant judged 48 sentence stimuli (16 target and 32 filler sentences).

5.3. Procedure

After providing informed consent, the participants completed a language background questionnaire followed by a GJ task. The participants' task was to judge the accuracy of sentence stimuli. They were instructed to respond as quickly as possible so that they relied on their first impressions of the sentence. The instructions were written in Arabic for L1 controls and in English for the L2ers, who understood English. Before starting the task, participants had six practice sentences.

The presentation order of the GJ sentence stimuli was pseudo-randomized for each list. Prior to each sentence, a fixation cross was presented on the screen for 250ms. For each sentence, three options appeared in Arabic (صحيحة ، غير صحيحة ، غير متأكد) under the sentence. The sentence stimuli were retained on the screen until a response was provided. Upon completion of the task, participants were shown their total scores.

6. Results

6.1. Data analysis

Judgment data were analyzed using mixed-effects models in R (version 4.2.2) (R Core Team, 2022). Each item in the GJ task had three possible responses: correct, incorrect, and not sure. These responses were treated as accuracy judgments and coded as binary dependent variables (correct =1; incorrect =0). The incorrect judgments included 'not sure' responses, which made up 6.73% of the total number of observations (0.95% by L1 Arabic and 5.78% by L2 Arabic). As accuracy judgments were binary coded, a logit generalized linear mixed (GLM) model with the function *glmer()* was fitted using the *lme4* (version 1.1-31) package (Bates, Mächler, Bolker,

& Walker, 2015). The results are first presented by overall accuracy (6.2), followed by accuracy in ungrammatical conditions (6.3).

6.2. Overall accuracy

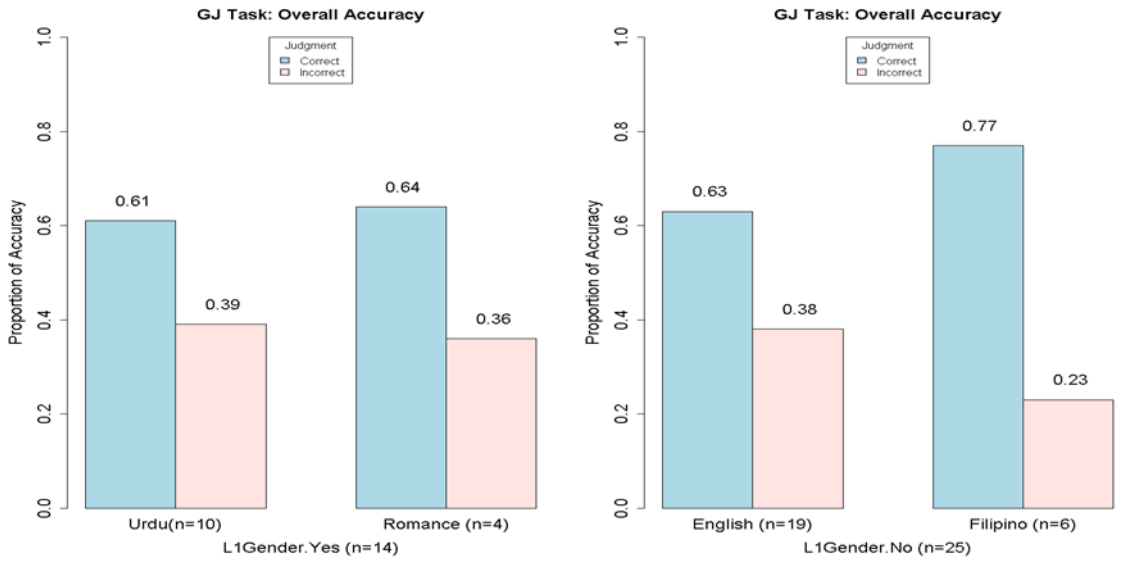

Figure 1. Proportion of correct and incorrect judgments on target items by L1 groups.

The first analysis examined the effect of L1 on overall accuracy judgments of the target items (combining grammatical and ungrammatical sentences). Figure 1 shows the descriptive statistics for the L1 groups. A logit Generalized Linear Model (GLM-1) was performed with the proportion of correct judgments as the dependent variable and L1 groups (Urdu, Romance, English, and Filipinon) as fixed effects. Proficiency ratings were included as covariates to control for the differences in Arabic L2 proficiency. The model was fitted with random effects for participants (N=39) and items (k =64), including random intercepts for participants and items. Table 2 summarizes the model output for GLM-1.

Table 2. GLM-1: L1 groups' overall accuracy on target items.

Fixed effects	Estimate	SE	z	OR	*p*	CI
Intercept	-1.07	0.55	-1.96	0.34	0.050 *	0.12 – 1.00
Arabic proficiency	0.81	0.23	3.59	2.24	< 0.001***	1.44 – 3.48
L1Groups [Filipino]	0.75	0.45	1.66	2.12	0.098	0.87 – 5.17
L1Groups [Romance]	-0.40	0.54	-0.74	0.67	0.458	0.23 – 1.93
L1Groups [Urdu]	-0.02	0.37	-0.05	0.98	0.962	0.48 – 2.02
Random effects	Variance	SD				
Participant	0.52	0.72				
Item	0.89	0.94				

Note. Number of observations = 624, participants= 39, items = 64. OR= odds ratios. The English group served as the reference L1 group. *p < 0.05; ***p < 0.001.

The GLM-1 model revealed no significant differences due to L1 background but a significant effect due to proficiency. For all L1 groups, the odds of correct judgments were 2.24 times higher with increased L2 proficiency. These results suggest that regardless of the L1 background, a higher proficiency level results in a higher accuracy score. Pairwise comparisons using the function *emmeans ()* further confirmed the absence of significant differences between the L1 groups (see Table 3).

Table 3. Pairwise comparisons between L1 groups: Overall accuracy.

Contrasts	Estimate	SE	*z*.ratio	*p*.value
English - Filipino	-0.75	0.45	-1.66	0.347
English - Romance	0.40	0.54	0.74	0.880
English - Urdu	0.02	0.37	0.05	1.000
Filipino - Romance	1.15	0.64	1.82	0.265
Filipino - Urdu	0.77	0.50	1.55	0.408
Romance - Urdu	-0.38	0.59	-0.65	0.915

Note. The results were based on log odds ratios. All contrasts were not significant.

The next analysis combined the four L1 groups into one group labelled L2 Arabic for comparison with L1 Arabic controls, and the L2 Arabic group was further subdivided into two groups based on the absence or presence of gender features in L1 (L1 Gender Yes/No). The purpose of this analysis was to examine the broad L1 effects based on gender features. Figure 2 presents the descriptive statistics for the groups.

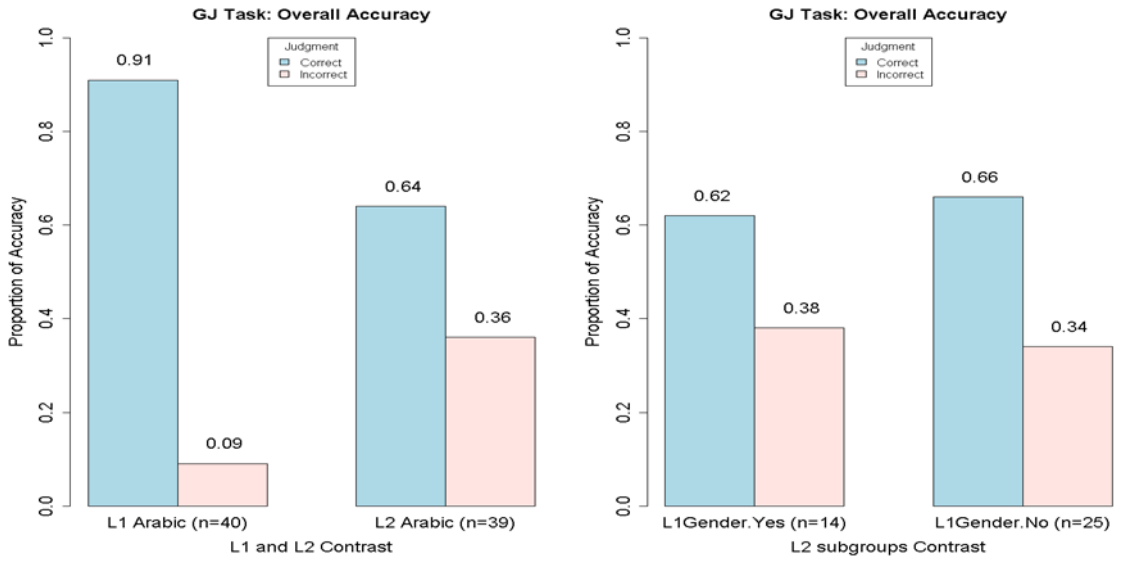

Figure 2. Proportion of correct and incorrect judgments on target items by L1 and L2 Arabic groups.

GLM-2 was performed using the proportion of correct judgments as the dependent variable and the L1 group as the fixed effect. The L1 group, a three-level factor, tested two contrasts: the first contrast (c1) compared L1 Arabic (*n*=40) and L2 Arabic (*n*=39) regardless of L1 backgrounds, and the second contrast (c2) compared L1 Gender Yes (*n*=14) and L1 Gender No (*n*=25). The model was fitted with random effects for participants (*N*=79) and items (*k* =64),

including random intercepts for participants and items. Table 4 summarizes the model output for GLM-2. The model showed a significant effect for the first contrast (L1 and L2 Arabic), but not for the second contrast (L1 Gender Yes/No). As shown in Figure 2, the L1 Arabic controls showed higher accuracy (0.91) than the L2 Arabic group (0.64). The odds of correct judgments scored by L1 Arabic were 2.03 times higher than L2 Arabic. Conversely, the accuracy judgments of the L2 Arabic subgroups (Gender Yes/No) were not significantly different. Unexpectedly, as shown in Figure 2, the L1Gender.No group gave a slightly higher proportion of correct judgments (0.66) compared to (0.62) by the L1Gender.Yes group. However, this difference was not statistically significant.

Table 4. GLM-2: L1 and L2 Arabic groups' overall accuracy on target items.

Fixed effects	Estimate	SE	z	OR	*p*	CI
Intercept	1.46	0.19	7.77	4.30	< 0.001***	2.98 – 6.22
Group.c1 [L1 and L2]	0.71	0.10	7.23	2.03	< 0.001***	1.67 – 2.46
Group.c2 [L1 Gender Yes/No]	-0.11	0.18	-0.62	0.89	0.534	0.62 – 1.28
Random effects	Variance	SD				
Participant	0.85	0.92				
Item	0.79	0.89				

Note. Number of observations = 1264; participants= 79; items = 64. OR= odds ratios. ***$p < 0.001$.

In summary, the results based on overall accuracy showed no significant effects due to L1 background, but a significant proficiency effect.

6.3. Ungrammatical accuracy

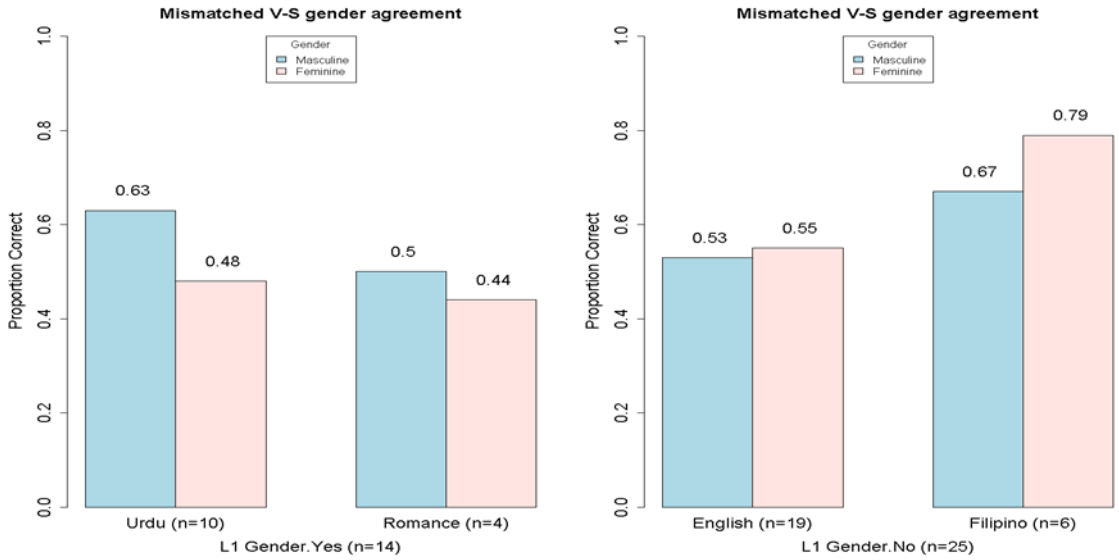

Figure 3. Proportion of correct judgments on ungrammatical items by L1 groups and gender.

The analyses in this section examined the accuracy judgments of ungrammatical sentences. These are sentences with mismatched verb-subject gender agreement, as in sentences (2) and

(4), repeated here as (5) and (6), for convenience. They measured L2ers' sensitivity to violations of verbal gender agreements.

5. *يحكي الجدّة قصة لأحفادها قبل النوم.

*ja[M3S]-ħki	ʔal-ʒadd-a[FS]	qisˤsˤa	li-ʔaħfa:deha:	qabl	ʔannawm.
tells	the-grandma	a-story	to-her-grandchildren	before	bedtime.

6. *تحكي الجدّ قصة لأحفاده قبل النوم.

*ta[F3S]-ħki	ʔal-ʒadd[MS]	qisˤsˤa	li-ʔaħfa:deh	qabl	ʔannawm.
tells	the-grandpa	a-story	to-his-grandchildren	before	bedtime.

Figure 3 shows the proportion of correct judgments divided by gender form. The first analysis examined ungrammatical accuracy by gender across the L1 groups. The GLM-3 model included two fixed effects: gender (masculine and feminine) as a within-subject factor, and L1 groups (Urdu, Romance, English, and Filipino) as a between-subject factor. Proficiency is included as a covariate. The model was fitted with random effects for participants (*N*=39) and ungrammatical items (*k* =32), including random intercepts for both participants and items. Table 5 summarizes the model output for the GLM-3.

Table 5. GLM-3: L1 groups' accuracy on ungrammatical items by gender.

Fixed effects	Estimate	SE	z	OR	*p*	CI
Intercept	-1.10	0.72	-2.78	0.14	0.006 **	0.03 – 0.56
Arabic proficiency	1.05	0.28	3.71	2.86	< 0.001***	1.64 – 4.98
Gender [Masculine]	-0.13	0.49	-0.27	0.87	0.785	0.33 – 2.29
L1Groups [Filipino]	1.43	0.72	1.99	4.19	0.046 *	1.02 – 17.18
L1Groups [Romance]	-1.09	0.80	-1.37	0.34	0.170	0.07 – 1.60
L1Groups [Urdu]	-0.32	0.54	-0.59	0.73	0.558	0.25 – 2.11
Gender [Masculine] × L1Groups [Filipino]	-0.82	0.85	-0.97	0.44	0.331	0.08 – 2.31
Gender [Masculine] × L1Groups [Romance]	0.02	0.96	0.02	1.02	0.982	0.16 – 6.68
Gender [Masculine] × L1Groups [Urdu]	0.98	0.66	1.48	2.66	0.140	0.73 – 9.74
Random effects	Variance	SD				
Participant	0.53	0.73				
Item	0.69	0.83				

Note. Number of observations = 312; participants= 39; items = 32. OR= odds ratios. The English group served as the reference L1 group. *$p < 0.05$; **$p < 0.01$;***$p < 0.001$.

The results of the GLM-3 revealed a significant effect of proficiency on the proportion of correct judgments of ungrammatical sentences. The odds of correctly rejecting an ungrammatical sentence were 2.86 higher with increased proficiency levels. The results also showed no significant effect of gender on accuracy, indicating that both masculine and feminine

nouns were judged equally. Regarding L1 effects, only the Filipino L1 group demonstrated a marginally significantly higher accuracy (see Figure 3).

The second analysis examined ungrammatical accuracy by noun class. The purpose of this analysis was to determine whether human and animal nouns (both animate) are judged equally, and whether they affect accuracy judgments. Sample items (7) and (8) contained subject nouns, which were animal names. This analysis compares the accuracy of human items, such as (5) and (6), and animal items, such as (7) and (8).

.7 *يهرب القطّة من على سور المنزل.

*ja[M3S]-hrob ʔal-qitˤtˤ-a[FS] min ʕala su:r ʔalmanzel.
escapes the-cat from top-of fence the-house.

.8 *تهرب القطّ من على سور المنزل.

*ta[F3S]-hrob ʔal-qitˤtˤ [MS] min ʕala su:r ʔalmanzel.
escapes the-cat from top-of fence the-house.

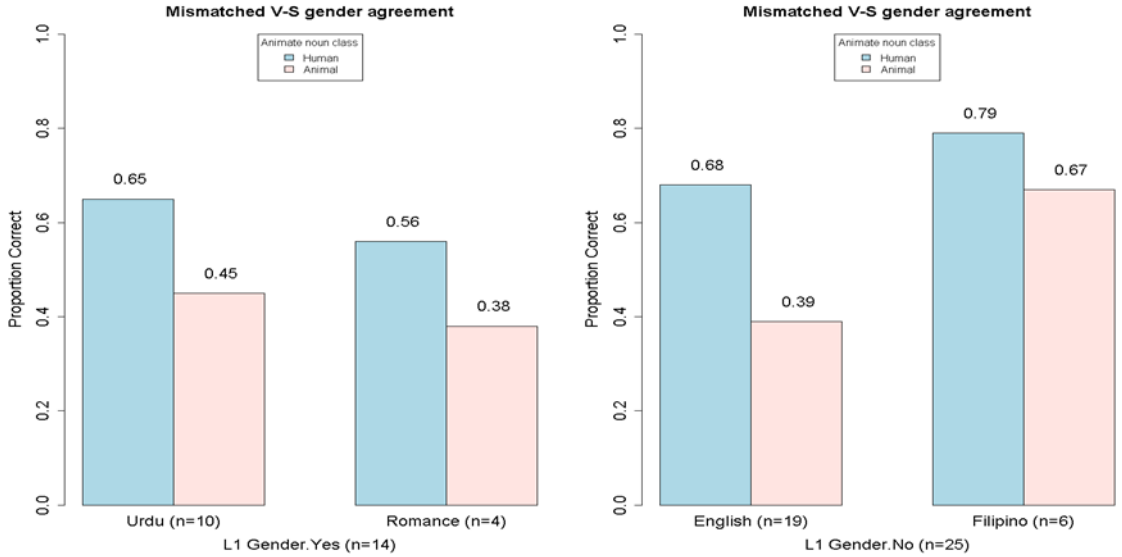

Figure 4. Proportion of correct judgments on ungrammatical items by L1 groups and noun class.

Figure 4 shows the descriptive statistics for correct judgments divided by the noun class. For this analysis, GLM-4 included two fixed effects: noun class (human and animal) as a within-subject factor and L1 groups (Urdu, Romance, English, and Filipino) as a between-subject factor. As in previous models, proficiency was included as a covariate. The model was fitted with random effects for participants (N=39) and ungrammatical items (k =32), including random intercepts for both participants and items. Table 6 summarizes the model output for GLM-4. The model continued to show a significant effect of proficiency on accuracy judgment. It also showed a significant main effect of noun class on accuracy judgments. The odds of correct judgments were 4.65 times higher for items with human nouns than for those with animal nouns. This effect was found in L2ers' ungrammatical accuracy, regardless of their L1 background

(see Figure 4). The model revealed only one significant between-group difference, which was related to the accuracy of the Filipino group being significantly higher than that of the English group (as the reference group).

Table 6. GLM-4: L1 groups' accuracy on ungrammatical items by noun class.

Fixed effects	Estimate	SE	z	OR	*p*	CI
Intercept	-2.86	0.72	-3.95	0.06	< 0.001***	0.01 – 0.24
Arabic proficiency	1.06	0.28	3.77	2.88	< 0.001***	1.66 – 5.00
Noun class [Human]	1.54	0.44	3.52	4.65	< 0.001***	1.98 – 10.92
L1Groups [Filipino]	1.37	0.66	2.07	3.94	0.038 *	1.08 – 14.42
L1Groups [Romance]	-0.78	0.81	-0.97	0.46	0.330	0.09 – 2.21
L1Groups [Urdu]	0.44	0.53	0.82	1.55	0.413	0.54 – 4.41
Noun class [Human] × L1Groups [Filipino]	-0.79	0.82	-0.97	0.45	0.334	0.09 – 2.26
Noun class [Human] × L1Groups [Romance]	-0.52	0.93	-0.55	0.60	0.580	0.10 – 3.72
Noun class [Human] × L1Groups [Urdu]	-0.55	0.65	-0.85	0.58	0.394	0.16 – 2.05
Random effects	**Variance**	**SD**				
Participant	0.55	0.74				
Item	0.19	0.44				

Note. Number of observations = 312; participants= 39; items = 32. OR= odds ratios. The English group served as the reference L1 group. *$p < 0.05$; ***$p < 0.001$.

In summary, the results suggest that proficiency has a greater influence on the accuracy of ungrammatical sentences than L1 background. Notably, the Filipino L1 group demonstrated a higher accuracy in rejecting ungrammatical sentences. The results also indicated that animal nouns led to lower accuracy than human nouns and that masculine and feminine noun forms received comparable accuracy judgments. These results are discussed in the following section.

7. Discussion

This study examined L2ers' sensitivity to violations of verbal gender agreement in an online GJ task. Two questions were explored: the first examined whether successful acquisition of grammatical gender in L2 Arabic is contingent on the presence of a similar gender system in L1, or whether having grammatical gender in L1 is sufficient for successful L2 acquisition. The second question examined the effects of the semantic properties of the subject, such as noun class (human *vs*. animal) and gender form (masculine *vs.* feminine), on sensitivity to violations of verbal gender agreement. The L2ers in this study came from L1 backgrounds that differed in their gender systems (English, Filipino, Urdu, and Romance). Urdu and Romance have grammatical gender, whereas English and Filipino do not. Urdu is more like Arabic, as it marks gender agreement on verbs and adjectives (Schmidt, 1999), whereas Romance languages are different from Arabic, as they mark gender agreement on adjectives and determiners, but not

verbs (Hawkins & Towell, 2015). According to Sabourin et al. (2006), L2ers were expected to demonstrate a hierarchical performance. Urdu L2 speakers should be more sensitive to violations of verbal gender agreements than Romance speakers. Additionally, since English and Filipino lack grammatical gender in their L1s (Audring, 2016; Zamar, 2023), they should perform the worst compared with both Urdu and Romance speakers. The results do not support the L1-transfer account of Sabourin et al. (2006). Rather, the results consistently showed a proficiency effect, suggesting better accuracy with increasing Arabic proficiency levels. The research questions are answered below based on the results of this study.

Regarding the first question, the results of this study do not show a hierarchy of performance. In contrast, L2ers demonstrated comparable accuracy ratings for the target items (see Figures 1 and 2) and ungrammatical items (see Figures 3 and 4). Their L2 accuracy ratings were significantly lower than those given by the L1 Arabic controls. When the four L1 groups were compared, they showed statistically comparable low ratings, indicating that a similar gender system is not a predictor of higher accuracy (contra Sabourin et al. 2006). When divided based on the presence or absence of gender features, their accuracy ratings were again statistically comparable, suggesting that the presence of gender features in L1 was not a predictor of higher accuracy (contra Hawkins and Franceschina, 2004). In other words, having a gender system similar to the target language does not offer an advantage and having a grammatical gender in one's native grammar does not provide L2ers with an advantage. Interestingly, the Filipino L1 group showed slightly higher accuracy ratings for ungrammatical sentences (see Figures 3-4). This finding was unexpected because Filipino nouns lack gender features (Zamar, 2023). Instead of being disadvantageous, the lack of gender features appears to provide an advantage for L1 Filipino, but not L1 English. Alamry (2019) found a similar advantage for the (- gender) L1 group in an offline GJ task (but not in an online GJ). Foucart (2008) reached similar findings in ERP and eye-tracking experiments when comparing German and English L2 speakers of the French grammatical gender. Although German has a grammatical gender similar to French, English speakers outperformed German speakers. Foucart (2008) argued that "the presence of a competing gender system in the native language may hamper gender acquisition in L2" (p.3). However, the performance of the L1 English group (n=19) compared to the Filipino group (n=6) is challenging for such an explanation, as both L1s lack grammatical gender. Because of the small number of Filipino participants, their results should be interpreted with caution. In the present study, the evidence for the lack of L1 effects was greater than the advantage of the absence of gender features in native grammar. The results of this study are consistent with those of Alhawary (2005, 2009, 2019) on verbal gender agreement. As discussed earlier, French and Russian L2 Arabic speakers showed no significant advantage in oral production compared to English, Japanese, or Chinese L2 speakers. The findings of this study are also consistent with those of Alamry (2019), who compared L2ers based on the presence or absence of L1 gender features. Regardless of the status of gender in their L1, L2ers showed comparable performance on online tasks (self-paced reading and grammaticality judgment). In another study (Al-Thubaiti, under review), L2 Arabic reaction time and accuracy data were collected from French and English L1 groups on verb-subject gender agreement, and the results confirmed no differences due to the L1 background. The lack of L1 effects in verbal gender agreement is puzzling. It challenges not only the findings of Sabourin et al. (2006) and Hawkins and

Franceschina (2004), but also Lardiere's (2008) Feature Reassembly Hypothesis, which also predicts different developmental patterns depending on whether L1 has gender or not. L2ers, whose L1 lacks gender features, are expected to take longer to reassemble the gender features of the target language. Since L1 effects were not found in the verbal domain in the present and previous studies, it can be argued that L1 transfer in gender agreement is domain-specific, and thus restricted to the nominal domain.

We now turn to the second question related to the semantic effects of subject noun class and gender form. L2ers showed lower accuracy for sentences with animal nouns than for sentences with human nouns, but similar accuracy for masculine and feminine nouns. The results on the gender form differ from Alhawary's findings (2005, 2009, 2019), where the masculine form was overused as the default form. The lack of a gender effect in the present study could be attributed to the nature of the GJ task and data type. Unlike oral production, accuracy judgments are measures of explicit rather than implicit knowledge (Ellis, 2005). It is well known that L2ers often omit agreement morphemes in oral production because of speech pressure. Morpheme omission is a form of L2 grammar variability. The Missing Surface Inflection Hypothesis (Prévost & White, 2000) explains variability in oral production as a computational problem. In L2 speech, under communication pressure, the feminine form cannot be mapped to the relevant lexical form; thus, the masculine form is used as default. In contrast, in the GJ task of the present study, accuracy judgments were less taxing, especially for simple sentences. Although the participants were encouraged to judge the sentences as quickly as possible, they were not forced to form their judgments under time pressure. Another possibility for the lack of a gender effect is the proficiency level. In Alhawary's research, a gender effect was shown in oral production in the initial stages of development, and its effect decreased with increased exposure across the years of study. The L2ers in the present study self-rated themselves as having an intermediate proficiency level (see Table 1) and, hence, could have passed the initial stages of development where the gender effect is more prevalent.

In terms of the effect of noun class, although the gender of human and animal nouns is based on biological gender, human nouns were found to produce higher accuracy in mismatched verb-subject gender agreement. Previous research has not revealed any differences between human and animal nouns, because they were not assessed as separate classes. However, animate/natural nouns are generally less problematic than inanimate nouns in Arabic (Alamry 2019; Alhawary 2019). The findings of this study offer new insights into the fact that not all animate nouns are similarly integrated into L2 grammar. Based on the accuracy judgments, nouns referring to animals and humans were not equally represented in the L2 lexicon. One explanation is unfamiliarity with the animal-gendered pairs (e.g., na:q-a 'female-camel' *vs.* ʒamal 'male-camel'). In Arabic, most feminine animal names are not derived from the same masculine root (Alhawary, 2011). However, the explanation of 'unfamiliarity' can easily be argued against. Even if L2ers did not know the animal name, they could have relied on its morphological form to predict whether it was feminine or masculine. All feminine nouns (human and animal) in the GJ task had the suffix {-a}. This feminine marker is highly frequent in the Arabic input. So, an alternative explanation is that feminine nouns originating from the same masculine root (e.g., ʒadd-a 'grandma' *vs.* ʒadd 'grandpa') are more easily acquired than feminine and masculine forms that are distinct (e.g., na:q-a 'female-camel' *vs.* ʒamal 'male-camel'). This explanation is

posited regardless of whether the noun class is an animal or human. However, this study did not consider this factor in its design. Although the GJ stimuli consisted of pairs of animals with gendered nouns sharing the same nominal root (e.g., qitˁtˁ-a 'female-cat' *vs.* qitˁtˁ 'male-cat'), the majority of animal nouns did not. Therefore, the effect of root type requires further research, particularly when there is supporting evidence for such an explanation. According to Sagarra and Herschensohn (2013), animate nouns, which have two gendered forms, are more difficult to process than inanimate nouns, which have only one form. This is because the processor must select one of the two forms, resulting in increased processing time.

Finally, the results of this study suggest that L2ers, regardless of their L1 background, exhibit variability in verbal gender agreement, as they still tolerate sentences with mismatched verb-subject gender agreement in their L2 grammar. However, since L2ers are mostly of intermediate proficiency, this variability may be temporary and could potentially disappear with increased exposure to the target language. Results based on Arabic proficiency consistently showed that L2ers gave higher accuracy with higher proficiency levels. To gain deeper insights, further investigation using online methods such as self-paced reading is needed to explore implicit knowledge of gender agreement. The experimental design should include nominal and verbal gender agreements while testing the L1 transfer effects.

8. Conclusions

This study contributes to L2 acquisition literature on grammatical gender by investigating verbal gender agreement in L2 Arabic among speakers from different L1 backgrounds, including Urdu, Romance, English, and Filipino. The findings indicated that L1 had no impact on gender agreement in the verbal domain. Further research with larger samples from different L1 groups that mark verbal gender agreement and those that do not is needed. Additionally, this study provides new insights into the effect of animate nouns, specifically animal and human nouns, on verbal gender agreement. More research is required to uncover the status of animate compared with inanimate nouns.

Acknowledgements

I would like to thank the editor and two anonymous reviewers for their positive evaluations of this article. I would also like to express my sincere thanks to the participants for their time and enthusiasm in participating in this study. I also extend my thanks to the audience at the following conferences for their comments on my presentation of earlier versions of this work: AAL 2022 (The University of Michigan, Ann Arbor), ALR 2022 (Prince Sultan University, Riyadh), EUROSLA 2022 (Fribourg University, Switzerland), and GASLA 2022 (The Norwegian University of Science and Technology, Trondheim).

References

ACTFL Language Connects. (2012). ACTFL proficiency guidelines 2012, Arabic. Retrieved from https://www.actfl.org/educator-resources/actfl-proficiency-guidelines/arabic

Al-Hamad, M. M. (2003). *Morphological and syntactic properties in the acquisition of Arabic as a second language: Implications for the theory of SLA and for language teaching* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Essex.

Alamry, A. (2019). *Grammatical gender processing in Standard Arabic as a first and a second language* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Ottawa.

Albirini, A., Benmamoun, E., & Chakrani, B. (2013). Gender and number agreement in the oral production of Arabic Heritage speakers. *Bilingualism: Language and Cognition, 16*(1), 1-18.

Albirini, A., Benmamoun, E., & Saadah, E. (2011). Grammatical features of Egyptian and Palestinian Arabic Heritage speakers' oral production. *Studies in Second Language Acquisition, 33*(2), 273-303.

Alhawary, M. T. (2002). Role of L1 transfer in L2 acquisition of inflectional morphology. In D. B. Parkinson & E. Benmamoun (Eds.), *Perspectives on Arabic Linguistics XIII-XIV* (pp. 219-248). John Benjamins.

Alhawary, M. T. (2005). L2 acquisition of Arabic morphosyntactic features: Temporary or permanent impairment? In M. T. Alhawary & E. Benmamoun (Eds.), *Perspectives on Arabic Linguistics XVII–XVIII* (pp. 273–311). John Benjamins.

Alhawary, M. T. (2009). *Arabic second language acquisition of morphosyntax*. Yale University Press.

Alhawary, M. T. (2011). *Modern Standard Arabic: A learner's guide*. Wiley-Blackwell.

Alhawary, M. T. (2019). *Arabic second language learning and effects of input, transfer, and typology*. Georgetown University Press.

Aoun, J., Benmamoun, E., & Choueiri, L. (2010). *The syntax of Arabic*. Cambridge University Press.

Audring, J. (2016). Gender. In *Oxford Research Encyclopedias, Linguistics* (pp. 1-40). Oxford University Press.

Ayoun, D. (2007). The second language acquisition of grammatical gender and agreement. In D. Ayoun (Ed.), *French applied linguistics* (pp. 130-170). John Benjamins.

Azaz, M. (2024). *Instructed second language acquisition of Arabic*. Routledge.

Bates, D., Mächler, M., Bolker, B., & Walker, S. (2015). Fitting Linear Mixed-Effects Models using lme4. *Journal of Statistical Software, 67*(1), 1-48.

Buckwalter, T., & Parkinson, D. (2011). *A frequency dictionary of Arabic: Core vocabulary for learners*. Routledge.

El-Ghazoly, B. (2013). *Feature reassembly and forming syntactic ties: The acquisition of non-canonical agreement in Arabic L2* [Unpublished doctoral dissertation]. Indiana University.

Ellis, R. (2005). Measuring implicit and explicit knowledge of a second language: A psychometric study. *Studies in Second Language Acquisition, 27*(2), 141-172.

Foucart, A. (2008). *Grammatical gender processing in French as a first and second language* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Edniburgh and University of Aix-Marselle.

Hawkins, R., & Franceschina, F. (2004). Explaining the acquisition and non-acquisition of determiner-noun gender concord in French and Spanish. In P. Prévost & J. Paradis (Eds.), *The acquisition of French in different contexts: Focus on functional categories* (Vol. 32, pp. 175-206). John Benjamins.

Hawkins, R., & Towell, R. (2015). *French grammar and usage* (4th ed.). London: Routledge.

Hopp, H. (2013). Grammatical gender in adult L2 acquisition: Relations between lexical and syntactic variability. *Second Language Research, 29*(1), 33-56.

Lardiere, D. (2008). Feature reassembly in second language acqusition In J. M. Liceras, H. Zobl, & H. Goodluck (Eds.), *The role of formal features in second language acquisition* (pp. 106-140). Lawrence Erlbaum.

Lew-Williams, C., & Fernald, A. (2010). Real-time processing of gender-marked articles by native and non-native Spanish speakers. *Journal of Memory and Language, 63*(4), 447-464.

Lozano, C. (2022). CEDEL2: Design, compilation and web interface of an online corpus for L2 Spanish acquisition research. *Second Language Research, 38* (4), 965–983.

Prévost, P., & White, L. (2000). Missing surface inflection or impairment in second language acquisition? Evidence from tense and agreement. *Second Language Research, 16*(2), 103-133.

R Core Team. (2022). R: A language and environment for statistical computing. R Foundation for Statistical Computing: Vienna, Austria. Retrieved from https://www.R-project.org/

Ryding, K. C. (2005). *A reference grammar of Modern Standard Arabic*. Cambridge University Press.

Sabourin, L., Stowe, L. A., & De Haan, G. J. (2006). Transfer effects in learning a second language grammatical gender system. *Second Language Research, 22*(1), 1-29.

Sagarra, N., & Herschensohn, J. (2013). Processing of gender and number agreement in late Spanish bilinguals. *International Journal of Bilingualism, 17*(5), 607-627.

Schmidt, R. L. (1999). *Urdu: An essential grammar*. Routledge.

Schwartz, B. D., & Sprouse, R. A. (1996). L2 cognitive states and the full transfer/full access model. *Second Language Research, 12*(1), 40-72.

Slabakova, R. (2016). *Second language acquisition*. Oxford University Press.

Tsimpli, I.-M., & Dimitrakopoulou, M. (2007). The interpretability hypothesis: Evidence from *wh*-interrogatives in second language acquisition. *Second Language Research, 23*(2), 215-242.

Unsworth, S. (2008). Age and input in the acquisition of grammatical gender in Dutch. *Second Language Research, 24*(3), 365-395.

Zamar, S. (2023). *Filipino: An essential grammar*. Routledge.

AUTHOR BIODATA

Kholoud A. Al-Thubaiti is Associate Professor of Applied Linguistics specialized in Second Language Acquisition in the Department of English, College of Social Sciences at Umm Al-Qura University. Dr Kholoud Al-Thubaiti received her PhD degree in 2010 from Essex University, UK. Her research interests focus on the L2 acquisition and processing of morphosyntactic properties while considering the effects of L1 grammar and age of onset.

بيانات الباحث

د. خلود بنت عبدالله الثبيتي، أستاذ مشارك في اللسانيات التطبيقية (تخصص اكتساب اللغة الثانية)، في قسم اللغة الإنجليزية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة أم القرى. حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من جامعة اسيكس في المملكة المتحدة عام2010م. تدور اهتماماتها البحثية حول اكتساب ومعالجة الخواص النحوية والصرفية في اللغة الثانية مع دراسة تأثير سمات اللغة الأم وسن بدء التعلم.

معرف أوركيد **(ORCID)**: 0000-0002-5286-6549

Email: kathubaiti@uqu.edu.sa

https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة اللسانيات العربية، العدد *18*، جمادى الآخرة 1445/ January 2024

مراجعة كتاب: *نماذج تركيبية في ضوء البحث اللساني المقارن*

Book Review of *Syntactic Models within a Comparative Linguistic Framework*

مولاي مروان العلوي
المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة الحسن الأول، برشيد، المغرب

توثيق المراجعة **APA Citation**:
العلوي، مولاي مروان. (2024). مراجعة مصدر بحثي [نماذج تركيبية في ضوء البحث اللساني المقارن، تأليف: عبد الصمد الرواعي]. *مجلة اللسانيات العربية*، *18*، 138-147.

استقبِل في: 27-02-1444/رُوجع في: 11-08-1444/ قُبل في 15-10-1444/ نُشر في: 19-06-1445
Received on: 2022-09-13 / **Revised on:** 2023-03-03 / **Accepted on:** 2023-05-05 / **Published on:** 2024-01-01

1.مدخل

تعززت مكتبة البحث اللساني العربي بإصدار جديد موسوم بـ "نماذج تركيبية في ضوء البحث اللساني المقارن"، صادر عن دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع سنة 2022، يتكون من 187 صفحة من الحجم المتوسط، ويحمل الرقم الدولي المعياري (ردمك):9-490532-789923. وهو مؤلَّف موجَّه للباحثين المتخصصين في البحث اللساني، قام بتأليفه عبد الصمد الرواعي، أستاذ اللسانيات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، جامعة شعيب الدكالي، المملكة المغربية. له العديد من الإنتاجات العلمية القيّمة في حقل اللسانيات، في مجالات بحثية متنوعة، تتراوح بين الأبحاث التركيبية، والدلالة المعرفية والدلالة المنطقية، والنحو، وغيرها من الأبحاث التي تتميز بمعالجة إشكالات راهنة، تواكب البحث اللساني العالمي، وتطوّر مقاربات نظرية وتطبيقية لظواهر اللغة العربية ضمن إطار لساني مقارن.

يمثل إصدار الأستاذ الدكتور عبد الصمد الرواعي إضافة قيّمة ونوعية في حقل البحث اللساني بصفة عامة، والبحث اللساني العربي بصفة خاصة، سيما ما يرتبط بالأبحاث التركيبية التي تتأطر ضمن البرنامج اللساني التوليدي، الذي يهتم بالبحث في طريقة اشتغال الملكة اللغوية لدى الإنسان وتفسير القوانين التي تتحكم فيها، ويعنى ببناء نحو كلي (universal grammar) يرصد المبادئ العامة لاشتغال القدرة المعرفية لدى الإنسان، وما يرتبط ضمنها باللغات الطبيعية. (تشومسكي، 2015، ص 3).

يتميز هذا الكتاب بمعالجته لمجموعة من الإشكالات النظرية والتجريبية والتحليلية التي تثيرها التأسيمات، سواء في اللغة العربية أو في لغات أخرى، في ضوء البحث اللساني المقارن. تبعا لذلك، نرمي في هذه المراجعة إلى إبراز أهم الإشكالات التي عالجها الباحث، مركّزين على كيفية معالجته لها ومناقشة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها.

2.أهداف الكتاب

يرمي الباحث إلى تطوير مقاربة جديدة للمعطيات التركيبية لظواهر اللغة العربية وفق دراسة مقارنة، يبحث من خلالها عن المبادئ العامة التي تشترك فيها اللغة العربية مع باقي اللغات، ويكشف عن التوسيطات التي تميز اللغة العربية عن اللغات الطبيعية الأخرى. وقد أجمل الباحث أهدافه في:

- تطوير أوصاف جديدة للمعطيات التركيبية في اللغة العربية وتجديد فهمها في علاقتها بلغات طبيعية أخرى، كاللغات الساميّة والجرمانية والرومانية؛
- مواكبة التطور الهائل الحاصل في مجال الأبحاث اللسانية العالمية واستثمارها في تعميق تمثُّلنا لتركيب اللغات بوجه عامّ وتركيب اللغة العربية وظواهرها المختلفة بشكل خاصّ؛
- استثمار نتائج البحث اللساني المقارن في إيجاد حلول عملية ذات بعد نفعي بركماتي لمشكلات تعيق تأهيل اللغة العربية وتمكينها في الحياة الوظيفية المعاصرة؛
- الإسهام في تجديد البحث اللساني العربي وتطوير مقاربات ترصد بدقة خصائص ظواهر اللغة العربية وفق نسق وصفي وتحليلي متسق؛

كما يهدف إلى سد بعض من الفراغ الذي يعرفه البحث اللساني العربي سيما في تطوير نماذج تركيبية لظواهر اللغة العربية.

3. الإشكالات العامة

لعل ما يميز كتاب الأستاذ الدكتور عبد الصمد الرواعي، توطئته بمدخل يعرض أهم الإشكالات النظرية والتجريبية والتحليلية التي تثيرها التأسيمات، سواء في اللغة العربية أو في لغات أخرى، كما يطرح تصور المؤلف حول كيفية فحص هذه الإشكالات ومعالجتها.

وقد ركز الباحث على جملة من الإشكالات والقضايا المرتبطة بالتأسيمات، نظرا إلى ما تتميز به من وضع مقولي اعتباري خاص، ذلك أن التأسيمات (أسماء الحدث، المصادر) تبدي سلوكا تركيبيا ودلاليا ملتبسا، إذ تتسم ببعض سمات الأفعال، كما تتصف ببعض سمات الأسماء، وهو الشيء الذي يجعل تصنيفها تصنيفا مقوليا محدَّدا ومتفقا عليه صعبا؛ ذلك أن الباحثين، وفقا للمؤلف، ينظرون إلى التأسميات بوصفها مقولة هجينة (Hybrid Category) مركَّبة من خصائص الأفعال وخصائص الأسماء.

أبرز المؤلف في هذا المدخل أهمية موضوع الدراسة سيما في الأبحاث التركيبية المعاصرة التي أبدت اعتناء بالغا بالموقع الاعتباري الذي صارت تتبوّؤه التأسيمات ضمن البحث اللساني في بعديْه التركيبي والدلالي، ويعود ذلك بصفة خاصة إلى خاصيتها الحدثية، والتي تجعل من التأسيمات "مجمعا لما يمكن أن تشترك فيه أجزاء الكلام من أسماء وأفعال وظروف وصفات". ذلك أنها (أي التأسيمات) تعبر عن طبقات متنوعة الخصائص، فهي بنيات تركيبية لا تتصرف تَصرُّف طبقة واحدة متجانسة، وهو ما يجعلها تثير إشكالات عدة مقولية وتركيبية ودلالية. إذ تتضمن التأسيمات، من جهة، "تأسيمات الحدث" أو التأسيمات المؤوَّلة على الحدث"، التي تتميز بمجموعة من الخصائص الفعلية، من قبيل:

- التأويل على الحدث؛
- امتلاك بنية موضوعية-محورية؛
- إسناد سمة النصب إلى موضوعاتها الداخلية؛
- تسويغ النعوت الظرفية، خصوصا ظروف الكيف التي تنعت موضوع الحدث ضمن التأسيمات المؤولة على السيرورة.

وقد جعلت هذه الخصائص الفعلية التي تتميز بها التأسيمات بعضَ الباحثين يتبنّون فرضية التحول المقولي (recategorization)، أي إعادة مقولة الفعل (ف) إلى الاسم (س). كما تتضمن التأسيمات، من جهة أخرى، تأسيمات مغايرة تظهر خصائص اسمية فقط، اصطلح عليها الباحث بـ"تأسيمات النتيجة"، وتتميز بالخصائص الاسمية التالية:

- حملها الحدودَ الجليّة؛
- افتقارها للبنية الموضوعية-المحورية؛
- تسويغها النعتَ بالصفات؛
- اشتمالها على بنية ملكية مناظرة للبنية التركيبية التي تبديها الأسماء.

جعل هذا التنوع في الخصائص المرتبطة بالتأسيمات التحليلات تتباين بين المقاربة التحويلية والمقاربة المعجمية والمقاربة الصرفية والمقاربة الحدّية. في ضوء ذلك، عالج الباحث في فصول الكتاب جملة من القضايا والإشكالات، نجمل بعضها في الإشكالات التالية:

- كيف يمكن تحديد طبيعة البنية المقولية للتأسيمات؟
- هل يمكن اعتبار التأسيمات مقولة هجينة مركبة من خصائص الأفعال وسمات الأسماء؟ أم هي مقولة تتسم بخصائص تركيبية ودلالية مستقلة، وتتمتع بموقع خاص ضمن المقولات التركيبية؟
- إذا كانت التأسيمات تتسم بخصائص الأفعال، فكيف يمكن تفسير إمكانية تلقيها للإعراب واحتوائها على سمة إعرابية وحملها لسمات اسمية من قبيل حدّ التعريف والتنكير وورودها مع لاصقة الجمع والأسوار؟
- وإذا كانت التأسيمات تتسم بسمات الأسماء، فكيف يمكن تفسير توفرها على بنية موضوعية محورية، ودلالتها على الزمن، فضلا عن احتوائها على إسقاطات وظيفية تنفرد بها الأفعال المتصرفة من قبيل مقولة الجهة ومقولة البناء/الفعل الخفيف؟
- كيف يتم اشتقاق التأسيمات على مستوى البنية التركيبية؟
- ما بنيتها الشجرية؟ وما طبيعة هندستها الوظيفية؟ وما بنيتها الداخلية؟
- كيف يمكن تفسير التمايزات الدلالية الكائنة بين تأسيمات الحدث وتأسيمات النتيجة؟
- كيف تتفاعل التأسيمات مع الظروف دلاليا وتركيبيا؟
- كيف يمكن تفسير التقابلات التركيبية بين التأسيمات المتعدية والتأسيمات الأركتية؟
- أيمكن اعتبار التأسيمات مركَّبات حدّية؟ وما رأسها ومكوّناتها؟ وكيف تتلقى الإعراب في إطار المقاربة الحدّية؟

في ضوء ذلك، هدف المؤلف إلى بناء نظرية متكاملة عن الخصائص التركيبية للتأسيمات في اللغة العربية، كما رمى إلى تطوير تصور كاف لها وتمثلها في ضوء لغات طبيعية أخرى، وفق رؤية تحليلية مقارنة، وذلك انطلاقا من المسوغات التالية:

(أ) عدم طبيعية المعطيات التركيبية التي استندت إليها الكتابات النحوية العربية القديمة بشأن تراكيب التأسيمات، أو ما اصطلحوا عليه بالمصادر، ذلك أن عينة الوقائع التي اشتغلت عليها لم تكن ممثِّلة في كثير من مظاهرها لخصوصية التركيب العربي لإجراء عملية التحليل عليها، وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على آليات التوصيف والتفسير والتحليل؛

(ب) عدم وضوح صورة التأسيمات في الأبحاث اللسانية المعاصرة، وتضارب خصائصها المقولية والتركيبية والإعرابية والدلالية. ولعل هذه الصورة الملتبسة تعكس تَرَجُّح التحليلات بين المقاربة التحويلية أو التركيبية والمعالجة المعجمية من جهة، مثلما تترجم حالة التردد بين التحليل الجملي أو المقاربة الصرفية والتحليل الاسمي والمقاربة الحدّية، من جهة أخرى. وبقدر ما أغنى هذا التعدد الأبحاث التركيبية التي تم تطويرها حول هذا الموضوع، فقد جعل التأسيمات مشتَّتة بين مقولة الاسم حينا ومقولة الفعل حينا آخر، دون استحضار لخصوصيتها؛

(ج) غياب أوصاف تركيبية ودلالية كافية عن التأسيمات في الأبحاث اللسانية العربية، ومن ثَمَّ الحاجة الملحة لسد الفراغ الذي يرتبط بها، والرغبة في تطوير أبحاث وأوصاف كافية عن خصائصها المقولية والتركيبية والدلالية وتمثلها في سياق كلي مقارن، عبر مقارنتها باللغات الجرمانية واللغات الرومانية.

4. البنية المقولية للتأسيمات

ينطلق المؤلف في الفصل الأول من إثارة إشكال التصنيف المقولي للتأسيمات من خلال محاولة فحص بنيتها المقولية، منطلقا من الفرضيات التالية:

(أ) كونها تنتمي إلى مقولة الفعل؛

(ب) إمكانية انتمائها إلى مقولة الاسم؛

(ج) افتراض كونها تشكل مقولة مستقلة ضمن خارطة المقولات التركيبية، أي إنها تمثل اسما فعليا (verbal noun) أو صورة هجينة (hybrid form) ناتجة عن انصهار خصائص الفعل بسمات الاسم؛

(د) إمكانية أن تكون التأسيمات مقولة تركيبية موازية لما يعرف، في اللغات الجرمانية والرومانية، بـ"غير المتصرفات" (the infinitives) الفعلية في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، أو غير المتصرفات في اللغة الإيطالية.

ويعتبر المؤلف أن الدفاع عن انتماء التأسيمات إلى مقولة الفعل افتراض من الصعب البرهنة عليه، ذلك أنها لا تتوفر على صرفة زمنية، إذ تدل على زمن مطلق غير مخصص، فضلا عن ذلك، لا تبدي التأسيمات تطابقا تجاه فواعلها في السمات أو تجاه مفعولاتها، خلافا للأفعال المتصرفة التي تتطابق وفواعلها أو ما ينوب عنها في حالة البناء لغير الفاعل. إضافة إلى ذلك، لا تتيح التأسيمات التفاعل مع الموجهات الحرفية (من قبيل سَـ وسوف) خلافا للفعل المتصرف.

في مقابل ذلك يعتبر المؤلف أن التأسيمات تمتلك خصائص اسمية نمطية، من قبيل اتسامها بالسمة المقولية (+س)، مما يقتضي تلقيها للإعراب وخضوعها للمصفاة الإعرابية، ذلك أن أسماء الحدث في اللغة العربية و(possessive (ing) gerunds) في اللغة الإنجليزية تشغل المواقع التركيبية الخاصة بالموضوعات (argument positions)، وهي المواقع التي تشغلها المركبات الحدّية عادة. كما تتميز التأسيمات بكونها ترأس بنية الإضافة التركيبية وبنية الإضافة التحليلية، مثلما يمكن أن ترد فضلة مجرورة لرأس اسمي محض في بنية إضافية. فضلا عن ذلك، تحمل التأسيمات ذات الطابع الاسمي المحض حدّ التعريف والتنكير والمكونات الإشارية ولاصقة الجمع والأسوار، تماما كأي اسم محض عاديّ. لكن التأسيمات، رغم ذلك، تتميز عن

الأسماء المحضة بفضل اشتمالها على بنية موضوعية-محورية، كما تقتضي تأسيمات الحدث الدلالة على الزمن (الزمن المنطقي الداخلي).

ويبدو من خلال المقارنة التي أجراها المؤلف أن تحديد البنية المقولية للتأسيمات اعتمادا على استجلاء خصائص الأفعال وسمات الأسماء غير كاف، ذلك أن تفسير الخصائص المركبة والمزدوجة ضمن تأسيمات الحدث من خلال فرضية التحول المقولي لن يحل الإشكالات المرتبطة بكيفية اشتقاقها على المستوى التركيبي.

5. بين فرضية التحول المقولي وفرضية التأسيم

يدحض المؤلف في الفصل الثاني فرضية التحول المقولي ليتبنى فرضية تأسيم الجذر، مستدلا بمجموعة من الحجج، يمكن أن نسرد بعضها فيما يلي:

- إن التحليل بواسطة السمات المقولية يقتضي أن التأسيمات كيان مركب مقوليا يحتوي على سمتين متعارضتين (+ف) و(+س)، ويستدعي ذلك التسليم بوجود إسقاط معجمي ذي طابع فعلي في البنية على أساسه يتحقق التأسيم. بيد أن المصفوفة التي تتكون من (+ف+س) يمكن أن تنسحب على التأسيمات، كما يمكن أن تصدق أيضا على مقولة الصفة، رغم وجود فروق تركيبية ودلالية جلية بينهما.

- لا يمكن اعتبار السمة (+ف) سمةً مقوليةً صرفًا في التأسيمات، لأن هذه السمة تستدعي ارتباطات نحوية وصرفية تتمثل في الزمن والوجه والموجهات، وهو الأمر الذي ينتفي في التأسيمات التي لا تتضمن هذه المقولات الوظيفية لكونها ترتبط حصرا بمقولة الفعل المتصرف.

- إن التسليم بهجانة التأسيمات، أي تضمنها للمصفوفة (+ف+س)، بوصفها تعكس نمطا مقوليا مستقلا، يطرح إشكالا على مستوى دمجها في الموقع التركيبي الخاص بالرأس الاسمي (س)، مثلما لا يمكن ضمّها في الموقع التركيبي الخاص بالرأس الفعلي (ف)، بما أنه يتعين وجود تطابق وتماثل تامّ بين مصفوفة السمات المقولية لمقولة تركيبية معينة ومصفوفة الموقع التركيبي الذي تضم إليه.

- تطرح فرضية التحييد (neutralization) التي تقرّ بوجود مقولة مستقلة ضمن نظرية المقولات التركيبية تتصف بالسمتين (+ف+س) عدة إشكالات، إذ لا يمكن توسيعها لتشمل جميع المقولات التركيبية التي تشغل موقع الرؤوس، فضلا عن عدم إمكان التمييز بين المواقع التركيبية التي تُضمّ إليها التأسيمات والمواقع التي تضمّ فيها الصفات، على اعتبار أنهما يتقاسمان السمات نفسها (+ف+س).

- ينكر نموذج الصرف الموزع وجود مقولات معجمية أولية، وبالتالي ليس هناك ما يسوّغ إمكانية تكوين أو اشتقاق الاسم من الفعل أو تكوين الفعل انطلاقا من الاسم.

هكذا، يعتبر المؤلف أن الأفعال والتأسيمات مشتقة من جذور غير مخصصة مقوليا ومعجميا باعتبارها جذورا يتم دمجها تحت مجموعة من المقولات الوظيفية الملائمة. بناء على ذلك، يتبنى المؤلف افتراضا مفاده أن أسماء الحدث ليست مشتقة من الفعل، وبالتالي لا وجود لإسقاط معجمي فعلي يتم تأسيمه، بل يتم تأسيم الجذر (ROOT)، ذلك أن بنية التأسيمات لا يتم تكوينها في بنية المعجم، بقدر ما أن هناك جذورا معجمية غير مخصصة (unspecified) مقوليا يتحقق دمجها في سياق تركيبي مخصص. ويقتضي ذلك أن طبيعة البنية الوظيفية التي تعلو هذا الجذر المعجمي غير المخصص في التمثيل الشجري هي التي تضطلع بتهجية الجذر المعجمي بصفته اسما أو فعلا. ويعني ذلك أن الأفعال والتأسيمات تشكّل جذورا مجرّدة غير مخصصة

ضمن بنية المعجم، وأنها تصير تامة البناء والتكوين عبر الاشتقاق التركيبي، من خلال الدور الحاسم الذي تضطلع به المقولات الوظيفية في هندسة بنية الفعل/ الجملة، وبنية التأسيمات/ المركبات الحدّية.

وبالتالي ينتج التأسيم حينما ترد الجذور ضمن مجال وظيفي اسمي، وتصير الجذور أفعالا متصرفة حينما يتحقق ورودها ضمن مجال وظيفي خاص بالفعل. وإذا كانت الأفعال المتصرفة والتأسيمات تشترك في قاعدة الاشتقاق المتجسدة في الجذر، بوصفه مقولة محايدة غير معنونة مقوليا، فإن جوهر الاختلاف الذي يفرق بينها يكمن في تلقّي الجذر لصرافة فعلية مع الفعل المتصرف، ولصرافة اسمية مع التأسيمات.

وقد عزز المؤلف فرضية تأسيم الجذر بمبدإ الإسقاط الموسَّع الذي يحدد جوهر العلاقة بين المعجمي والوظيفي من المقولات، وذلك للاستدلال على أن التأسيمات عبارة عن مركبات حدّيّة (وهو الأمر الذي يدافع عنه في ثنايا الكتاب، وخصص له فصلا كاملا في آخر الكتاب)؛ ذلك أن التأسيمات تمتلك سمات وظيفية، وتقتضي إذّاك إسقاطات موسّعة تعلو الرأس المعجمي المتمثل في (مقولة الجذر)، والمتمثل في حد الإعراب؛ ذلك أن الاسم الموسوم إعرابيا يحتوي على إسقاط موسّع يتجسد في المركب الإعرابي باعتباره مركبا حدّيّا.

6. البنية الداخلية للتأسيمات

انتقل المؤلف في الفصل الثالث إلى فحص البنية الداخلية للتأسيمات، فحص فيه في مستوى أول إشكال التباس التأسيمات، بوصفها طبقة غير متجانسة تتضمن أسماء الحدث أو السيرورة التي تبدي خصائص تتقاسمها مع مقولة الأفعال المتصرفة، من قبيل أنها يمكن أن تُنعت بظروف الكيف، وتفرز موضوعات منصوبة، وتحتوي على بنية موضوعية محورية، وتتيح التأويل الحدثي. كما تتضمن التأسيمات طبقة فرعية ثانية تتمثل في التأسيمات المؤولة على النتيجة التي تُظهر خصائص اسمية تامة شبيهة بالأسماء المحضة، لكونها تُسوّغ النعت بالصفات بدل الظروف وتتيح حمل الحدود الجلية وتفتقر لبنية موضوعية وتدل على نتيجة الحدث ولا تدل على الحدث في حد ذاته.

وينتج عن ذلك وجود مجموعة من التمايزات الدلالية بين تأسيمات الحدث وتأسيمات النتيجة. وقد افترض المؤلف أن هذه التمايزات الدلالية ناتجة أساسا عن تمايزات تركيبية لها علاقة مباشرة ببنيتهما الشجرية وطبيعة هندستهما الوظيفية وبنيتهما الداخلية؛ من قبيل حضور إسقاطات وظيفية في البنية الداخلية لتأسيمات الحدث تتقاسمها مع الأفعال المتصرفة، وهي تحديدا إسقاط البناء وإسقاط الجهة، وهي إسقاطات تفتقر إليها تأسيمات النتيجة.

فضلا عن ذلك، أثار المؤلف الإشكالات المرتبطة بتوزيع الظروف والصفات ضمن تأسيمات الحدث والنتيجة في علاقتها بالبنية الداخلية للتأسيمات، وقدم تفسيرا لكيفية تفاعل الظروف والصفات مع التأسيمات، معتبرا أن الظروف لا تكون مُسَوَّغة إلا في ظل التجلّي التركيبي للمركّب الحدّيّ الفضلة. كما اعتبر أن تأسيمات الحدث تسوّغ التوارد مع أنماط الظروف التي ترتبط بإسقاطات وظيفية دنيا من قبيل ظروف الكيف والجهة والزمن، في حين لا تتيح التوارد مع أنماط الظروف العليا كالظروف التقييمية الموجهة نحو المتكلم والظروف الموجهية وظروف المجال.

فحص المؤلف في مستوى ثان إشكال الإسقاطات الوظيفية المرتبطة بأسماء الحدث، وركز على إسقاط البناء، وقد استدل على ذلك بمجموعة من الأدلة، تتمثل في:

- إمكان ورود ظروف الكيف ضمن تراكيب التأسيمات الدالة على الحدث؛
- تماثل السلوك التركيبي لتأسيمات الحدث مع بنية الفعل المتصرف بشأن إمكانية ورود الموضوع الخارجي من خلال فضلة منفذية في صورة المركب (من قِبَل م س)؛

- تماثل صرفة البناء ضمن تراكيب التأسيمات في اللغة العربية ولغات طبيعية أخرى صرفة غير مخصصة، إذ تتضمن صورة صرفية واحدة توظف للبناء للفاعل وللبناء لغير الفاعل، ويطرح ذلك التباسا على مستوى التأويل الدلالي للبنيات التركيبية.

إضافة إلى ذلك، ناقش المؤلف إشكال إسقاط الفعل الخفيف؛ أيُعتبر إسقاطا معجميا أم إسقاطا وظيفيا؟

وقد دافع عن فرضية مفادها أن إسقاط الفعل الخفيف انعكاس وتَمظهُر لمقولة البناء ضمن تأسيمات الحدث، ذلك أنه يمثل إسقاطا وظيفيا تسوّغه مجموعة من الوظائف الدلالية والتركيبية التالية :

- يتألف الفعل الخفيف مع الجذر، لخلق مجال فعلي؛
- يجعل الجذر حدثيا (eventive)؛
- يشتمل على محتوى دلالي منفذي أو جعلي؛
- يسوّغ ضم الموضوع الخارجي إلى مخصصه؛
- يؤسس علاقة إعرابية بنيوية بينه وبين المفعول من خلال سيرورة المطابقة (agreeing).

مثلث هذه الفرضية منطلقا لمناقشة المؤلف لإشكال التقابلات التركيبية الكائنة بين التأسيمات المتعدية والتأسيمات الأركتية (اللازمة) رغم كونهما يدلّان معا على أحداث، واعتبر أن خاصية التعدية في تراكيب تأسيمات الحدث المتعدية تعود إلى احتوائها على فعل خفيف متعدّ يسوّغ المنفذات في مخصصه، طالما أنه يقوم بضم موضوع خارجي، ويضطلع بمهمة تقييم سمة النصب في الموضوع الداخلي.

في مقابل ذلك، لا تسوّغ التأسيمات الأركتية ضمّ الموضوع الخارجي (دور المنفذ)، مما ينتج عنه إخراج المركب الحدّي المفعول/المحور من موقعه التركيبي الأصلي، لينتقل إلى الإسقاط الوظيفي (مجال الحدّ) الذي يصعد إليه المركب الاسمي الفاعل، عادة، لتلقّي إعراب الجر. وفي هذه الحالة يصير إسناد إعراب النصب إلى الموضوع المحور/المفعول متعذرا لعدم تقييم إعراب الجر في الموضوع المنفذ. وبما أن الموضوع المنفذ ليست له القدرة على التحقق التركيبي فإن الموضوع المحور يصعد إلى الموقع التركيبي الذي يتلقى فيه الموضوع المنفذ إعرابه المتمثل في الجر مع التأسيمات ليحصل على الإعراب. وهو الشيء الذي يفسر تضمن التأسيمات الأركتية لفعل خفيف أو لازم لا يسوَّغ معه الوسم المحوري للموضوع الخارجي مثلما لا يتاح معه تقييم سمة النصب في المفعول.

انتقل المؤلف في الفقرة الموالية إلى فحص إشكال افتقار أسماء النتيجة لإسقاطات وظيفية ذات خصائص فعلية (إسقاط البناء وإسقاط الجهة)، فضلا عن عدم احتوائها على البنية الموضوعية المحورية نفسها التي عليها تشتمل أسماء الحدث رغم كون إسقاط أسماء النتيجة وأسماء الحدث في التمثيل الشجري يتمّ في صورة جذور مجردة تظهر في مجال الرؤوس الاسمية (مجال الحد).

ولتفسير ذلك، يفترض المؤلف أن تأسيمات النتيجة تشترط التواري الضروري للموضوع الداخلي المحور/ الفضلة عن التركيب، حيث تتم إضافة تأسيم النتيجة إلى ما يمكن اعتباره مالكا (هذا خلق الله). فضلا عن ذلك لا تسوغ تأسيمات النتيجة النعت بواسطة ظروف الكيف وظروف الجهة، الشيء الذي يدل على عدم إسقاطها للفعل الخفيف المسؤول عن التأويل الحدثي للأسماء. ومادام أن الفعل الخفيف غير وارد مع تأسيمات النتيجة، فإن هذا يفسر افتقارها للفضلات / الموضوعات الداخلية.

7. نحو تحليل حدي للتأسيمات

يعكس الفصل الرابع والأخير من الكتاب تصور المؤلف لمعالجة الإشكالات التي طرحها، سواء في المدخل الإشكالي أو في الفصول الأخرى، إذ يدافع عن أن التحليل الحدّيّ للتأسيمات يفسر بنيتها وهندستها الوظيفية فضلا عن سيرورة اشتقاقها على المستوى التركيبي؛ فسيرورة التأسيم تنتج عنها إمكانية اشتقاق مركّبات حدّيّة تظهر في مواقع موسومة إعرابيا، ويعني ذلك أن التأسيمات مركّبات اسمية يتحكم فيها إسقاط وظيفي يتجسد في حد الإعراب. وهو الشيء الذي يتيح تفسير التقابل الجوهري الكائن بين مقولة الفعل المتصرف ومقولة التأسيمات من خلال التقابل الوظيفي الكائن بين الزمن أو المصدري وبين الحد.

وقد أسس المؤلف تصوره انطلاقا من فحص الإشكالات التالية:

- ما علاقة الحد بالإعراب؟
- أينتقي الحد بوصفه مقولة وظيفية المركب الاسمي فضلة له؟ وهل ينسحب ذلك على التأسيمات؟
- أيمثّل مخصص المركب الحدّيّ موقعا موضوعا/ محوريا (thematic position) أم موقعا غير موضوع؟
-أيوازي إسقاط الحد مقولة الزمن أم المصدري؟

وقد تبنى المؤلف فرضية الشطر الحدّيّ لتفسير الخصائص التركيبية والدلالية للتأسيمات؛ ذلك أن بنية (م حد) مع التأسيمات/ أسماء الحدث تشتمل على سمتين حديتين مختلفتين:

(أ) الحد الإعرابي الأعلى: ويتعلق بتقييم الإعراب الخارجي للمركب الحدّيّ المؤسم برمّته، وهو إعراب يظهر على اسم الحدث باعتباره رأس البنية التركيبية

(ب) الحدّ الإعرابي الأسفل: وهو إعراب داخلي يتعلق بفحص إعراب الجر في فاعل التأسيم/اسم الحدث داخل بنية الإضافة.

فضلا عن ذلك، يعتبر المؤلف وجود تواز بين مقولة الحد ومقولة المصدري؛ ذلك أن الحد يحوّل العبارة الاسمية إلى مركب محيل يخوّل لها إمكانية الاشتغال موضوعا (argument). وبشكل مماثل، ينقل المصدري فضلته المتمثلة في المركب الصرفي (م صر) إلى عبارة يمكن أن تَرِدَ في موقع موضوع.

8. مزايا الكتاب

بعد الاطلاع على مضامين الكتاب، يمكن أن نستنتج جملة من المزايا والفضائل التي يتميز بها، نقدمها في النقاط التالية:

- اعتماده البحث اللساني المقارن الذي يبحث في المبادئ العامة التي تتحكم في الظواهر اللغوية، فضلا عن التوسيطات (parameters) الخاصة والمميزة لكل لغة، وهو الأمر الذي يندرج ضمن بناء نحو كلّي؛

- وهذا ما انعكس بصفة جلية على طبيعة الإشكالات المثارة وكيفية فحصها. وذلك من قبيل طرح المؤلف للأسئلة التالية: ماذا تقابل أسماء الحدث في اللغة العربية في الأبحاث التركيبية المعاصرة؟ أهي أفعال غير متصرفة (infinitives)، مثل (manger) في اللغة الفرنسية و(to eat) في اللغة الأنجليزية، أم إنها أسماء مشتقة (derived nominals)، من قبيل (destruction)، أم إنها توازي ما يعرف في اللغة الأنجليزية بـ gerunds أو أسماء (ing)؟ وأيٌّ من هذه التراكيب الثلاثة تقابل أسماء الحدث تحديدا؟

- انعكس ذلك أيضا على المعطيات الموظفة خلال فحص الإشكالات وصياغة الفرضيات والوصف والتحليل والاستدلال، إذ استقى المؤلف المعطيات المدروسة من اللغات الجرمانية واللغات الرومانية، واللغة العربية، كما حرص على توظيف معطيات مقتبسة من متون متعددة ومتنوعة؛

- وضع المؤلف الإشكالات اعتمادا على فراغات بحثية (research gap)، ويتضح ذلك جليا من خلال إثارته في المدخل لتعدد المقاربات وتضارب التحليلات بشأن معالجة التأسيمات في الأبحاث اللسانية الغربية، من قبيل نظر روبرت ليز Robert Lees (1960) ومارك بيكر Mark Baker (1985) وبول كبارسكي Paul Kiparsky (2017) وآخرين، للتأسيمات بوصفها صورا متغيرة للفعل المتصرف أو بنية الجملة، في مقابل باحثين آخرين، أمثال ستيفان أبني Steven Abney (1988) وعبد القادر الفاسي الفهري (1993) وجون لوي John Lowe (2016) وعبد الصمد الرواعي (2020)، الذين حللوا التأسيمات بوصفها مركّبات اسمية أو حدّية؛

- وضوح الإشكالات البحثية ودقتها، الشيء الذي يتيح للقارئ تتبع مسار فحص الفرضيات التي انطلق منها المؤلف وكيفية معالجته للأسئلة المرتبطة بها؛

- الانطلاق من تصورات مؤسسة وأبحاث حديثة في البحث اللساني، وهو ما تعكسه لائحة المراجع المعتمدة، إذ تمثل المراجع الحديثة باللغة الأنجليزية أكثر من 90 في المئة من المراجع المعتمدة؛

- صورنة التحليل والاستدلال بتمثيلات شجرية تدعم التصور الذي يتبناه الباحث والفرضيات التي يدافع عنها أو ينفيها.

- وضع قائمة للمقولات التركيبية والرموز الموظفة ودلالتها؛

- توفيره لمقابلات المصطلحات المستعملة باللغة الإنجليزية بطريقة آنية؛

- إحالته في الهوامش على مراجع إضافية لمزيد التوسع.

9.خاتمة

يمكن القول إن هذا الكتاب عبارة عن تطوير وبلورة لجملة من النماذج التركيبية في ضوء النظرية التركيبية المعاصرة من خلال الاعتماد على البحث اللساني المقارن. كما يمثل هذا الكتاب إضافة نوعية وقيّمة في مجال البحث اللساني عامة، وارتباطا بالتأسيمات خاصة، لما يتسم به من جدة في المقاربة، وعمق في التحليل، واتساق في التصور النظري، وانسجام في الاستدلال، وصورنة للاشتقاق، فضلا عن توفير قاعدة من الأوصاف المقولية والدلالية والتركيبية والمنطقية للتأسيمات.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤلَّف القيّم يعالج جملة من القضايا والإشكالات الراهنة بشكل مركّز، وهو ما يتطلب من القارئ التسلح بالتصورات النظرية الحديثة المرتبطة باللسانيات التوليدية، سيما المرتبطة بالبرنامج الأدنى بصيغه المتتالية، فضلا عن الاستعانة بآليات التحليل المنهجي والعلمي.

مراجع المراجعة

الرواعي، عبد الصمد. (2020). التأسيمات المجردة من الحد. في أحمد الباهي والسعدية صغير وعبد الصمد الرواعي (محررين)، *أبحاث في اللغة العربية*، (ص ص. 77-104)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب.

الفاسي الفهري، عبد القادر. (1993). *اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية*. دار توبقال للنشر، المغرب.

Abney, S. (1988). *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect*. MIT, Cambridge.

Baker, M. (1985). The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation. *Linguistic inquiry*, *16*, (3), 373-415.

Kiparsky, P. (2017). Nominal verbs and transitive nouns: Vindicating lexicalism. In Claire Bowern, Laurence Horn & Raffaella Zanuttini (eds.), *On looking into words (and beyond)* (pp. 311–346). Language Science Press, Berlin.

Robert, L. (1960). The Grammar of English Nominalizations. *American Anthropologist*, *62*(6), 1110–1111.

بيانات الباحث

د. مولاي مروان العلوي، أستاذ التعليم العالي، محاضر بالمدرسة العليا للتربية والتكوين ببرشيد، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية. حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، المملكة المغربية، سنة 2022. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية والمنطق وعلم الدلالة.

AUTHOR BIODATA

Dr. Moulay Merouane Alaoui, is an Assistant Professor at the School of Higher Education and Training, Hassan 1st University, Berrchid (Morocco). He obtained his PhD in Linguistics, in 2022, from the Faculty of Arts and Humanities, Chouaib Doukkali University, El Jadida (Morocco). His research interests include theoretical linguistics, logic, and semantics.

معرف أوركيد (ORCID): 0000-0001-8340-9650

Email: merouane.alaoui@uhp.a

اللسانيات العربية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
العدد ١٨، جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ، يناير ٢٠٢٤م
Allisaniyat Al Arabiyah

الناشر
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language